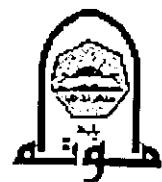


٣٦



جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

السمين الحلبـي نحويـاً من خـلال كتابـه:
الدـرـر المـصـون فـي عـلـوم الـكـتاب الـمـكـنـون

مراد علي الفراية

رسالة

مقدمة إلى

عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لـمتطلبات الحصول على

درجة الماجستير في النحو قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2004

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤته



إجازة رسائل جامعية

عمادة الدراسات العليا

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب مراد علي الفرائية والموسومة بـ:
"السمين الحلببي نحويا من خلال كتابه: الدر المصنون في علوم الكتاب
المكونون".

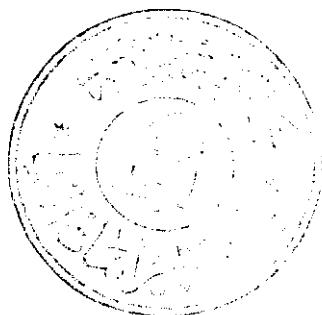
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها .

القسم : اللغة العربية وآدابها

الاسم	التوقع	التاريخ
أ.د عبد الفتاح الحموز		٢٠٠٤/٥/٥ مشرفا
أ.د. محمود حسني مغاسلة		٢٠٠٤/٥/٥ عضوا
د. يوسف القماز		٢٠٠٤/٥/٥ عضوا

عميد الدراسات العليا

د. ذياب البدائنة



الإهداة

إلى رُوح والدي الذي علّمني الصبر، والعطاء، إلى أمي الحنون التي ربّتني
فكانت لي خير سند أشدّ به أزري، إلى إخوانِي، وأخواتي أطال اللهُ أعمارَهُم، إلى
هؤلاء جميعاً، أقدم هذا العمل.

مراد علي الفراية

شكر وتقدير

أجد لزاماً على أن أتقدم بجزيل الشكر، والتقدير إلى أستادي الدكتور عبد الفتاح الحموز الذي لم يأل جهداً في متابعة الرسالة، وتصويب ما فيها من أخطاء حتى استوت إلى ما هي عليه الآن سائلاً المولى عز وجل أن يتحقق ما يصبو إليه. كما أتقدم بالشكر إلى أستادي الفاضلين: الأستاذ الدكتور محمود حسني مغالية، والدكتور يوسف القماز لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، وجزاهم الله عنّي خيراً الجزاء.

مراد علي الفرائية

فهرس المحتويات

أ.....	الإهداء
ب.....	شكر وتقدير
ج.....	فهرس المحتويات
و.....	الملخص باللغة العربية.....
ز.....	الملخص باللغة الإنجليزية.....
الفصل الأول: السُّمَيْنُ الْحَلْبِيُّ وَأَصْوَلُ النَّحْوِ	
1	1-1 المقدمة
4	2-1 السَّمَاع
5	1-2-1 القرآن الكريم
9	2-2-1 القراءات القرآنية
16	3-2-1 الحديث النبوي الشريف
	4-2-1 كلام العرب
20	1-4-2-1 الشعر :
26	2-4-2-1 النثر :
28	3-1 القياس
29.....	1-3-1 القياس على المسنّم من الكلام العربي
31.....	2-3-1 القياس النحوبي
34.....	4-1 الإجماع
38.....	5-1 استصحاب الحال
الفصل الثاني: السُّمَيْنُ الْحَلْبِيُّ وَمَسَائِلُ النَّحْوِ	
47.....	1-2 المرفوعات
47.....	1-1-2 المُبْدِأُ وَالْخَبرُ
51.....	2-1-2 الفاعل ونائبه
55.....	3-1-2 اسمُ كَانَ ، وأخواتها
56.....	4-1-2 اسم أفعال المقاربة

57	5-1-2 اسم مَا الْحِقُّ بـ(لَيْسَ) فِي الْعَمَلِ
60	6-1-2 خبر (إِنْ)، وأخواتها
64	7-1-2 خبر (لا) النافية للجنس
65	2-2 المنصوبات
65	1-2-2 خبر كأن، وأخواتها
68	2-2-2 خبر أفعال المقاربة.....
68	3-2-2 خبر مَا الْحِقُّ بـ(لَيْسَ) فِي الْعَمَل.....
70	4-2-2 اسم (إِنْ)، وأخواتها.....
71	5-2-2 اسم (لا) النافية للجنس.....
73	6-2-2 المفعول به.....
78	7-2-2 المنصوب على الاختصاص.....
79	8-2-2 المفعول المطلق.....
80	9-2-2 المفعول له.....
81	10-2-2 المفعول فيه.....
86	11-2-2 المفعول معه.....
87	12-2-2 النصب على الاشتغال.....
88	13-2-2 التنازع.....
90	14-2-2 المستثنى.....
93	15-2-2 الحال.....
97	16-2-2 التمييز.....
101	17-2-2 المُنادى.....
105	2-3 المجرورات
105	1-3-2 حروف الجر
108	2-3-2 الإضافة
112	3-3-2 القسم
114	4-2 التوابع

الملخص

السمين الحلبـي نحويـاً من خـلال كتابـه:
الدـرـ المـصـون فـي عـلوم الـكتـابـ المـكـنـونـ

مراد على الفراية

جامعة مؤتة ، 2004

تـهدفـ هذه الـدرـاسـة إـلـى الكـشـفـ عنـ شـخـصـيـةـ السـمـينـ الحـلـبـيـ نـحـوـيـاـ منـ خـلـالـ كتابـهـ (الـدـرـ المـصـونـ فـي عـلومـ الـكتـابـ المـكـنـونـ)، وـبـيـانـ مـدىـ موـافـقـتـهـ لـلـأـرـاءـ النـحـوـيـةـ الـمـخـلـفـةـ، وـتـفـرـدـ بـهـ كـلـمـاـ أـمـكـنـ ذـلـكـ.

وتـقـعـ الرـسـالـةـ فـي خـمـسـةـ فـصـولـ:

1- الفـصلـ الـأـولـ: السـمـينـ الحـلـبـيـ وأـصـوـلـ النـحـوـ

2- الفـصلـ الـثـانـيـ: السـمـينـ الحـلـبـيـ وـمـسـائـلـ النـحـوـ

3- الفـصلـ الـثـالـثـ: العـلـةـ النـحـوـيـةـ

4- الفـصلـ الـرـابـعـ: المـذـهـبـ النـحـوـيـ

5- الفـصلـ الـخـامـسـ: النـتـائـجـ

وـأـفـضـلـتـ إـلـى نـتـيـجـةـ مـقـادـهـاـ أـنـ السـمـينـ يـمـيلـ كـثـيرـاـ إـلـى النـحـوـ الـبـصـرـيـ عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ اـعـتـدـادـهـ بـيـعـضـ الـأـرـاءـ الـكـوـفـيـةـ، كـمـاـ أـنـهـ يـمـكـنـ عـدـهـ مـنـ روـادـ الـمنـهـجـ الـوـصـفـيـ، وـإـنـ تـبـدـيـتـ مـنـ بـعـضـ مـسـائـلـهـ النـحـوـيـةـ سـمـةـ الـمـعـيـارـيـةـ التـحـوـيـلـيـةـ مـسـايـرـ لـمـذـهـبـ الـبـصـرـيـ.

Abstract

**AL- Sumain AL- Halabi grammatically through his book
AL-Dor AL-Masson fi uloom AL-Kitab AL-Maknoon**

Morad Ali AL-Farayeh

Mu,ta University , 2004

This study aimed at discovering the character of AL-Sumain AL-Halabi grammatically through his book (AL-Dor AL-Masson fi uloom AL-Kitab AL-Maknoon) and explaining to what range his book accepted by various grammatical views and (his gwn grammatical views)

This thesis includes Five Parts :

- 1- Part one : AL-Sumain AL-Halabi and the grammatical origins
- 2-Part two : AL-Sumain AL-Halabi and the grammatical issues
- 3-Part three : the grammatical cause .
- 4-Part Four : the grammatical attitude
- 5-Part Five : The results

The result is that AL-Sumain tends to use the visual Grammar though he followed somy Kofa views Fur ther more he may be counted as one of the descnbtive approach proneers even though the transformational standard feature appears in his visual altctudu.

الفصل الأول

السمين الحلي وأصول النحو

١-١ المقدمة :

لقد جذب انتباхи - وأنا أقرأ في كتاب (الковيون في النحو والصرف) الحالات من أبيات شعرية، ومسائل نحوية لمؤلف ضخم له صلة وطيدة بالقرآن الكريم، وهو (الذر المصنون في علوم الكتاب المكنون) لصاحبه المعروف بالسمين الحلي، ثم ازدلت معرفة به من خلال قراءتي لمسائله تلك، واطلاعي عليه، ولما لم تقع بي على دراسة تتناول السمين الحلي نحوياً في كتابه الذر المصنون إلا تلميحاً، وإنماء، وذلك في ثلاثة مواضع - على ما أعلم - :

الأول: ما كتبته متى محمد الحمد في رسالتها الموسومة بـ(السمين الحلي) وموافقة من آراء النحاة في ضوء كتابه الذر المصنون في علوم الكتاب المكنون) حيث تناولت السمين الحلي، وموقفه من آراء النحاة، ونقلهم، و اختياراتهم، كما عرضت للمصطلحات نحوية، وموقفه من السماع، والقياس، والعجمي، والمعرّب على سبيل الوصف.

٦٦٣٢٧

والثاني: ما كتبه صالح مهدي عباس في رسالته الموسومة بـ(عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ دراسة مع تحقيق)، فقد عرض لحياة المؤلف، ومنهجه في كتابه، ومصادره، ثم بحث جهوده نحوية، واللغوية زيادة على جهوده في التفسير، وكل ذلك من خلال كتاب السمين الحلي عمدة الحفاظ .

والثالث: رسالة ماجستير وجذتها في سجلات الرسائل الجامعية معروفة بـ(السمين الحلي وجهوده في النحو العربي) بإشراف أحمد عبد الدايم نوقشت سنة ١٩٩٣م، وتقع في ٥١٨ ورقة حاولت الوصول إليها فلم تتمكن لكونها مخطوطه، والذي يظهر لي أنها بحث الجهود نحوية عند السمين بشكل عام دون أن تتخصص في كتاب واحد حيث يذكر محقق الذر المصنون أن للسمين عدة كتب في القراءات، والتفسير، والنحو، واللغة، أما هذه الدراسة فهي محصورة في (الذر المصنون).

وبعد أن عرضت هذا الموضوع على أستادي الدكتور عبد الفتاح الحموز عزّمت على الكتابة فيه، فعلى الرغم من علمي التام بسعة هذا الموضوع، وصعوبته

الإهاطة به إلا أنني أعدت نفسي، وتهيأت للارتفاع مع السمين عبر الدر محاولاً أن أندأ إليه.

ورأيت أن يكون هذا البحث في خمسة فصول:

الفصل الأول: السمين الحليبي، وأصول النحو

تناولت في هذا الفصل موقفه من السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال، وانتهيت إلى أن السمين يبني قواعده النحوية على القرآن الكريم، وقراءاته السبعية منها، والشادة، والحديث النبوى، والكلام العربى: نظمه، ونشره، كما اعتقد بأصول النحو الأخرى (القياس، والإجماع، واستصحاب الحال) في بناء تلك القواعد.

الفصل الثاني: السمين الحليبي، وسائل النحو

تناولت في هذا الفصل مجموعة من وسائل النحو التي قمت باختيارها من الدر المصنون لا على سبيل الحصر، وإنما ما قد يسعفي في الوقوف على شخصية السمين النحوية حيث بينت من خلال هذه المسائل ما وافق فيه نحوين: بصرىين، أو كوفيين، قليلين، أو كثيرين.

واقتضت الدراسة توزيع مسائل هذا الفصل على أربعة أقسام هي: المرفوعات، والمنصوبات، وال مجرورات، والتوابع.

وأفضلت إلى نتيجة مفادها أن السمين يميل كثيراً إلى النحو البصري على الرغم من اعتداده ببعض الآراء الكوفية، كما أنه يمكن عده من رواد المنهج الوصفي، وإن تبدلت من بعض مسائله النحوية سمة المعيارية التحويلية مسيرة لمذهب البصري.

الفصل الثالث: العلة النحوية

عرضت فيه مجموعة من العلل النحوية التي تكشف عن وصفية السمين، واحترامه لظاهر النص، وبعده عن التكليف والتقدير والخذل في الكثير من ذلك.

الفصل الرابع: المذهب النحوي

بينت الاتجاه النحوي الذي ينتمي إليه السمين، وقد جاء في قسمين:

الأول: المصطلح النحوية، وتشتمل عرضاً لبعض المصطلحات النحوية التي استخدمها السمين من بصرية، وكوفية والتي تكشف بشكل واضح عن بصرية السمين

الثاني: الآراء النحوية، فعلى الرغم من كثرة المسائل النحوية التي تتناولها الفصل الثاني إلا أنني أحاول هنا أن أكشف عن بصرية السمين خاصة من خلال بعض المسائل النحوية، والتي يتطرق فيها السمين مع البصريين، كما دونت بعض المسائل التي كشفت عن وصفية السمين التي هجر فيها المعيارية التحويلية .

الفصل الخامس: النتائج

فقد حوى أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة، وإن كان هناك بعض النتائج المنتشرة بين ثنايا البحث .

أما السمة المنهجية لهذه الدراسة فتمثلت في الاعتماد على المنهج الوصفي بالدرجة الأولى، كما تقتضي طبيعة الموضوع، ثم سرت على وفق المنهج التحليلي في الكثير من ذلك، وتجدر الإشارة هنا إلى أنني ذكرت بعض الشواهد التي تدور في تلك الصرفة لا النحو لتعزيز قاعدة، أو مسألة فررها السمين .

وبعد، فقد حاولت تقديم ما أغانني الله عليه من جهد في هذه الدراسة، متبوعاً العديد من المواقع التي تبرز الفكر النحوى لدى السمين بشكل واضح جليّ، مبيناً مذاهب النحويين المختلفة في كل مسألة ذكرها، واتجاه السمين في تلك المسألة، وما بينهما من اتفاق، أو اختلاف .

إنني وأنا أضع هذه الأطروحة العلمية بين يدي اللجنة الكريمة المشكلة لمناقشتها أود أن أنوه بأنني لم أطرق جميع المسائل النحوية التي ذكرها السمين في كتابه الدر المصور، ولا سيما التي أشار إليها دون الوقوف عندها، والبحث فيها، فإن كنت قد أصبحت فمن الله، وإن كنت قد أخطأت فمن نفسي، والله أعلم أن يغفو عمّا وقعت فيه من زلل، أو سهو، أو تقصير.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الدكتور عبد الفتاح الحموز الذي أشرف على الرسالة، وبذل جهداً كبيراً في تدقيقها، وتصنيفيها حيث كان نعم الموجّه، والمرشد، راجياً من الله العون، والتوفيق، والنجاح.

2-1 السماع

لقد نشأ السّمّيّن⁽¹⁾ في بيئةٍ علميّة، فأخذَ يقرأ، ويصنف، ويعلم حتى ذاع اسمه في ذلك الوسـط العلمـي، بعد أن تلقـى العلمـ من فـحول عـصـنـه من أمـثال: ابن الضـائـع⁽²⁾ (636-725هـ)، ويونـس الدـبوـسي⁽³⁾ (635-729هـ)، والعـشـاب⁽⁴⁾ (649-736هـ)، وأـبـي حـيـان⁽⁵⁾ (654-745هـ)، وغيرـهم، فاستطـاع أن يكونـ لـديـه مـخـزـونـاً لـغـويـاً، يـشـهد لـه على ثـقـافـتـه الـواـسـعـةـ، إـذ أـخـذـ يـدـوـنـ مـا جـمـعـهـ، وـسـمعـهـ مـنـ أـهـلـ اللـغـةـ فـي بـنـاءـ أـصـولـهـ النـحـوـيـةـ، وـالـصـرـفـيـةـ؛ لـذـلـكـ كـانـ يـرـدـ عـلـى مـنـ جـاءـ بـشـيءـ غـيرـ قـيـاسـيـ بـعـبـارـاتـ تـثـبـيـتـ عـنـ مـذـى حـرـصـهـ عـلـى الـاعـتـدـادـ بـالـسـمـاعـ، وـمـنـ ذـلـكـ قـوـلـهـ: "وـلـمـ يـسـمـعـ فـيـهـ هـذـا الأـصـلـ"⁽⁶⁾، وـ"يـحـتـاجـ إـلـى سـمـاعـ عـنـ الـعـرـبـ"⁽⁷⁾، وـ"إـلـاـ أـنـ يـسـمـعـ فـيـقـتـصـرـ عـلـيـهـ"⁽⁸⁾، وـمـا أـشـبـهـ ذـلـكـ.

وـمـمـا يـشـهـدـ أـيـضـاً عـلـى اـعـتـدـادـهـ بـالـسـمـنـوـعـ مـنـ الـكـلـامـ الـعـرـبـيـ، وـالتـرـامـهـ الشـدـيدـ بـهـ فـي بـنـاءـ أـصـولـهـ النـحـوـيـةـ — تـلـكـ الإـشـارـاتـ وـالـإـيمـاءـاتـ الـتـيـ تـطـالـعـنـاـ فـي كـتـابـهـ (الـدـرـ المـصـونـ) كـوـلـهـ: "وـهـذـا لا يـنـقـاسـ بـلـ يـقـتـصـرـ فـيـهـ عـلـى السـمـاعـ"⁽⁹⁾ "وـالـذـي يـنـبـغـي أـنـهـ يـجـوـزـ مـطـلـقاً لـكـثـرـ السـمـاعـ الـوـارـدـ بـهـ . . ." ⁽¹⁰⁾ وـ"لـوـلـاـ مـا يـرـدـهـ مـنـ

1- هو شهاب الدين أبو العباس بن يوسف بن عبد الدايم المعروف بالسمّيّن الحلبي : ينظر ترجمته : *غاية النهاية* : 1/152 الدرر الكامنة : 360-361 . بغية الوعاة : 1/402 . الأعلام : 1/274.

2- هو محمد بن أحمد بن عبد الخالق بن علي المصري الشافعي مسنـد عصرـه وشيخ زمانـه وإمام أوانـه : ينظر ترجمته : *غاية النهاية* : 2/65-67 . بغية الوعاة ، 2/204.

3- هو فتح الدين يونـسـ بنـ إـبرـاهـيمـ بنـ عـبـدـ القـوـيـ الـكـانـيـ الـعـسـقلـانـيـ عـالـمـ بـالـحـدـيـثـ : يـنـظـرـ تـرـجمـتـهـ : الدرـرـ الكـامـنـةـ: 5/259-260 . الأـعلامـ: 8/260.

4- هو أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم المرادي القرطبي المعروف بالعشـابـ : يـنـظـرـ تـرـجمـتـهـ : *غاية النهاية* : 1/100 . الأـعلامـ: 1/223.

5- هو أثير الدين أبو حـيـانـ محمدـ بنـ يـوسـفـ بنـ عـلـيـ الغـرـنـاطـيـ الـأـنـدـلـسـيـ الـجـيـانـيـ : يـنـظـرـ تـرـجمـتـهـ : *غاية النهاية*: 2/285 . بغية الوعاة : 1/280 . الأـعلامـ: 7/152 .

6- الدرـ المـصـونـ: 4/511

7- الدرـ المـصـونـ: 4/531

8- الدرـ المـصـونـ: 1/190

9- الدرـ المـصـونـ: 3/444

10- الدرـ المـصـونـ: 1/530

السماع⁽¹⁾; لذلك فإنه يجيز العطف على الضمير المجزور مطلقاً دون إعادة الخافض⁽²⁾, والنصب على إسقاط حرف الجر⁽³⁾, وعودة الضمير على نفسه⁽⁴⁾, وكسر ممّا ضمّت عين مضارعه ، أو فتحت⁽⁵⁾، ووقوع (هل) بعد (أم) وعده⁽⁶⁾، كما أنه لا يجيز قياساً على ما سمع (خمس، وعشرين، وعشرون)⁽⁷⁾. وللثبات من اعتقاده بالسماع رأيت أن أتحدث عن استشهاده بالقرآن، وقراءاته، والحديث النبوى الشريف، وكلام العرب: نظمه، ونشره:

1-2-1 القرآن الكريم

لم يختلف أحد من النحاة في أن القرآن الكريم أصلٌ من أصول الاستشهاد في اللغة، والنحو؛ لأنَّه كتابُ الله تعالى الكريم، ومن البديهي أن يكون السمين كغيره من النحاة الذين اعتمدوا بالشاهد القرآني في اللغة، والنحو، خاصة وهو في أثناء ذلك يدون الآية بعبارة (قوله)، ثم يمضي معها لغة، واتفاقاً، ومعنى، ثم يبين قراءاتها، فينافشها، ويعرّبها، كما يبيّن أقوال العلماء، وآراءهم معززاً كل ذلك بالشواهد المختلفة .

وبذلك يحتل الشاهد القرآني المرتبة الأولى من مراتب الاستشهاد عند السمين، وغيره من النحاة، ومن ذلك قوله تعالى: «بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ»⁽⁸⁾: في الباء أقوالٌ أحدها: أنها زائدة⁽⁹⁾ كهي في قوله: «وَلَا تَأْفُوا بِأَيْدِيكُمْ»⁽¹⁰⁾، قوله: «وَهُزِي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ»⁽¹¹⁾ .

1- الدر المصنون: 63/2

2- ينظر : الدر المصنون: 530/1

3- ينظر : الدر المصنون: 444/3

4- ينظر : الدر المصنون: 63/2

5- ينظر : الدر المصنون: 550/6

6- ينظر : الدر المصنون: 237/4

7- ينظر : الدر المصنون: 301/2

8- سورة البقرة : 137

9- ينظر : الدر المصنون: 386/1

10- سورة البقرة : 195

11- سورة مریم : 25

ومنه قوله تعالى: «وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ»⁽¹⁾ بنصب (تصديق)، وفيه أوجه: أحدها: العطف على خبر (كان)، ومثله: «مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ»⁽²⁾. ومنه قوله تعالى: «أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ»⁽⁴⁾، فيه وجهاً: أظهرهما: أنه مفعول به، كقوله: «فَخَسَقَنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضُ»⁽⁵⁾ وقد يذكر أكثر من شاهد قرآني على المسألة الواحدة كما في قوله تعالى: «وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ»⁽⁷⁾، إذ إنَّ الأصل في (اتَّخَذَ) أن يتعذر لمفعولين إنْ كان بمعنى صير إلا أنه مع كثرة دور هذا التركيب حذف المفعول الأول على أن التقدير: وقالوا اتَّخَذَ اللَّهُ بعضَ الموجودات ولداً، ومثله قوله: «وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا»⁽⁸⁾ و«مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ»⁽⁹⁾، و«وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَخَذَ وَلَدًا»⁽¹⁰⁾.

وربما يندر استشهاده بالجديد النبوى، ثم بالآيات القرآنية، ولكنه قليل جداً، ومن ذلك: وقوع المفرد موقع الجمع، إذ استشهد على وقوع (صفاً) المفرد موقع الجمع بالحديث النبوى الشريف ((أَهْلُ الْجَنَّةِ مائةً وعشرونَ صَفَّاً))⁽¹²⁾ أي: صفاً صفاً، ثم عَزَّ ذلك بآيات قرآنية، كقوله تعالى: «يَوْمَ يَقُومُ الرُّؤْخُ وَالْمَلَائِكَةُ صَفَّاً»⁽¹³⁾، يربد: صَفَّاً صَفَّاً، كما في قوله تعالى: «وَجَاءَ

1- سورة يونس : 37

2- سورة الأحزاب : 40

3- ينظر : الدر المصنون: 33/4

4- سورة الإسراء : 68

5- سورة القصص : 81

6- ينظر : الدر المصنون: 406/4

7- سورة البقرة : 116

8- سورة الأنبياء : 26

9- سورة المؤمنون : 91

10- سورة مریم : 92

11- ينظر : الدر المصنون: 351/1

12- لم أقف على تحريره

13- سورة النبأ : 38

رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفَا صَفَا⁽¹⁾ .

وَهُنَالِكَ مَوَاضِعٌ قَلِيلَةٌ جَدًّا قَدَمَ فِيهَا كَلَامُ الْعَرَبِ فِي الْإِسْتَشَاهَادِ، وَيُعَزَّزُ هَذِهِ الْمَوَاضِعُ بِآيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، يَقُولُ: "وَإِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ (إِلَيْ) فِي مَوْضِعٍ (مَعَ) إِذَا ضَمَّمْتَ الشَّيْءَ إِلَى الشَّيْءِ مَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ كَوْلُ الْعَرَبِ: (الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْدِ إِلَيْهِ)⁽³⁾ وَجَعَلُوا مِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلَهُ تَعَالَى: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ»⁽⁴⁾ .

وَرُبُّمَا يَبْدُأُ بِالْشَّاهِدِ الشَّعْرِيِّ ، ثُمَّ يُعَزِّزُهُ بِشَاهِدٍ مِنَ الْقُرْآنِ ، وَمِنْ ذَلِكَ: زِيادةُ الْلَامِ الْمُقوِيَّةِ لِلْعَالَمِ ، وَهِيَ لَامٌ تَذَخُّلُ عَلَى الْمَعْمُولِ إِذَا كَانَ الْعَالَمُ مُؤَخَّرًا ، أَوْ فَرِعَاءً ، أَمَّا فِي غَيْرِ هَذِينِ فَلَا تَزَادُ إِلَّا ضَرُورَةٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ ، وَقَدْ مَثَّلَ لِذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

فَلَمَّا أَنْ تَوَاقَفْنَا قَلِيلًا أَنْخَنَا لِلْكَلَاكِلِ فَارْتَمَيْنَا⁽⁶⁾

عَلَى أَنَّ هَذَا الشَّاهِدُ عَزَّزَهُ بِشَاهِدٍ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِيفًا لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ»⁽⁷⁾

وَقَدْ يُورِدُ الشَّوَاهِدُ مِنَ الْقُرْآنِ مُكْتَفِيًّا بِعِبَارَةٍ (وَقَدْ تَقدَّمَ) فَقَوْلُهُ تَعَالَى: «مِنَ الْذَّهَبِ»⁽⁹⁾ كَوْلُهُ: (مِنَ النِّسَاءِ) فِي «زَيْنَ النَّاسِ حُبُّ الشَّهْوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ»⁽¹⁰⁾ وَقَدْ تَقدَّمَ⁽¹¹⁾ يَهْصِدُ مَا ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ: «مِنَ النِّسَاءِ»⁽¹²⁾ أَنَّهَا فِي مَحْلٍ نَصِيبٍ عَلَى

1- سورة الفجر : 22

2- ينظر : التَّرِ المصنون : 463/4

3- ينظر : مجمع الأمثال : 288/1

4- سورة النساء : 2

5- ينظر : التَّرِ المصنون : 112/2

6- ينظر : التَّرِ المصنون : 350/3 . المقرب : 127

7- سورة النمل : 72

8- ينظر : التَّرِ المصنون : 350/329/3 ، 47/6 ، 329/3

9- سورة آل عمران : 14

10- سورة آل عمران : 14

11- ينظر : التَّرِ المصنون : 32/2

12- سورة آل عمران : 14

الحالِ مِنْ (الشهوَاتِ) (١)

وَرُبَّمَا يَكْتَفِي بِعِبَارَةٍ (قَدْ تَقدَّمَ فِي سُورَةٍ ...) كَقُولَهُ: "قَدْ تَقدَّمَ فِي طَهِ الْكَلَامُ" (٢)، يَقْصُدُ فِي سُورَةٍ طَهِ، وَقَدْ تَقدَّمَ مِثْلُهُ فِي يَسٍ (٣) يَقْصُدُ فِي سُورَةٍ يَسٍ، وَقَدْ تَقدَّمَ تحريرُهُ فِي أَوَّلِ الْبَقَرَةِ (٤)، أَوْ عِبَارَةً "وَنَظِيرًا" هَذِهِ الْآيَةِ قَوْلُهُ ... (٥)، أَوْ "وَمِثْلُهُ" ... (٦).

فَإِنْ حَاوَلَ بَعْضُهُمْ حَمْلَ الْآيَةِ عَلَى غَيْرِ الظَّاهِرِ الْواضِحِ مِنْ أَوْجَهِ الإِعْرَابِ رَدًّا عَلَيْهِ، وَهَا جَمَّهُ، فَقَدْ رَدَّ عَلَى مَنْ حَمَلَ قَوْلَهُ تَعَالَى: «فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا» (٧) عَلَى وَجْهٍ ضَعِيفٍ فِي الإِعْرَابِ بِقَوْلِهِ: "وَهَذَا يَنْبَغِي أَلَا يَجُوزَ لِعَدْمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ مَعَ ارْتِكَابِ وَجْهٍ ضَعِيفٍ جَدًّا فِي أَفْصَحِ الْكَلَامِ" (٨)، كَمَا رَدَّ عَلَى مَنْ تَوَهَّمَ وَجْدَ الْجَرِّ عَلَى التَّوْهُمِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِقَوْلِهِ: "وَفِي الْعِبَارَةِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْقُرْآنِ سُوءُ أَدْبِ، وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَقْصُدُوا ذَلِكَ حَاسِّ شَهِ" (٩) .

وَمِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي بَنَى أَصْوَلَهَا عَلَى الشَّاهِدِ الْقُرْآنِي زِيَادَةً عَلَى مَا مَرَّ:

أ- تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل:

بَنَى هَذَا الْأَصْلَ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «قُلْ أَبِاللَّهِ وَأَعْاиَتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهِزُونَ» (١٠)، عَلَى أَنَّ (أَبِاللَّهِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ (تَسْتَهِزُونَ)، وَ(تَسْتَهِزِئُونَ) خَبْرٌ كَانَ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَقْدِيمِ خَبْرٍ كَانَ عَلَيْهَا، لَأَنَّ تَقْدِيمَ المعمول يُؤذنُ بتقديم العاملِ، وَقَدْ تَقدَّمَ معمولُ الْخَبْرِ عَلَى (كَانَ) فَلَيَجُزُّ تَقْدِيمَهُ بِطَرْيِقِ الْأُولَى (١١) .

1- ينظر : الْذَّرِ المُصْنَونُ : 32/2

2- الْذَّرِ المُصْنَونُ : 528/6

3- الْذَّرِ المُصْنَونُ : 519/5

4- الْذَّرِ المُصْنَونُ : 477/5

5- الْذَّرِ المُصْنَونُ : 109/1 ، 583/2 ،

6- الْذَّرِ المُصْنَونُ : 198/2

7- سُورَةُ آلِ عُمَرَانَ : 56

8- الْذَّرِ المُصْنَونُ : 116/2

9- الْذَّرِ المُصْنَونُ : 161/2

10- سُورَةُ التَّوْبَةِ : 65

11- ينظر : الْذَّرِ المُصْنَونُ : 480/3

بـ (٢)، وذكر أن هذا لا يتصور فيه الانقطاع^(٣)، قوله: (لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ) ^(٤)، وقوله: (لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ) ^(٥)، وقوله: (لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ) ^(٦)، وقوله: (لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ) ^(٧)، مفهوم نفي الماضي مطلقاً خلافاً لمن خصّها بال曩ضي المقطوع:

العنف على الضمير المبتدأ من غير إعادة الخافض مطلقاً: ^(٨)
وقوله: (قُلْ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَعْمَلُونَ) ^(٩)، وقوله: (لَكُمْ الْأَنْوَارُ فِيهَا مَعَايِشُكُمْ وَمَا يَتَّلِقُوا بِهِ) ^(١٠)، وقوله: (لَكُمْ الْأَنْوَارُ فِيهَا مَعَايِشُكُمْ وَمَا يَتَّلِقُوا بِهِ) ^(١١)، وقوله: (لَكُمْ الْأَنْوَارُ فِيهَا مَعَايِشُكُمْ وَمَا يَتَّلِقُوا بِهِ) ^(١٢)، وقوله: (لَكُمْ الْأَنْوَارُ فِيهَا مَعَايِشُكُمْ وَمَا يَتَّلِقُوا بِهِ) ^(١٣)، وقوله: (لَكُمْ الْأَنْوَارُ فِيهَا مَعَايِشُكُمْ وَمَا يَتَّلِقُوا بِهِ) ^(١٤)، وقوله: (لَكُمْ الْأَنْوَارُ فِيهَا مَعَايِشُكُمْ وَمَا يَتَّلِقُوا بِهِ) ^(١٥).

2-2-1 تكشف النظرة الفاحصة في (الذر المكتوب) عن مدى اعتماد السمين على القراءات، إذ لا تكاد صفتة من صفحاته تخلو من تذريتها والتلوّن، كما قرأت الأوقاف بالقاهرة، وكتابه (الذر المكتوب) عن مدّى قراءة، فقد عنى السافعي، وأما موقفه منها فإنه أخذ بها جميعها سواء أكانت متواتدة أم شاذة، وقد نظر أبا العلاء النحاة في ضوء كتابه: (الذر المكتوب) في علم الكتاب الفصحاء، لم تغدو من القراء السبعية وقد رأى أنهم صحيحة متواتدة، وإن الإقام على تخطئة ما ثبت عن قراءاتهم، ولذا رأينا السمين تبنت عن قراءاتهم، وينظر عنهم الإتقان لعلمهم، وإن الإقام على تخطئة ما ثبت عن هؤلاء الأئمة لا يسهل، ولذا رأينا السمين تبنت عن قراءاتهم، وللغويين عليهما

- ١- سورة مردیم: ٤
٢- سورة الاخلاص: ٣
٣- ينظر: (الذر المكتوب) ١٠٣/١
٤- سورة الحج: ٢٠
٥- سورة النساء: ١٢٧
٦- ينظر: (الذر المكتوب) ٥٣٠/١
٧- ينظر: (الذر المكتوب): مقدمة التحقيق

أولاً في
أر أحد
آراء الد
مثال أبي

مس (٥)،

٩

وأبي علي الفارسي⁽¹⁾، وابن جني⁽²⁾، ومكي بن أبي طالب⁽³⁾، وابن عطية⁽⁴⁾، والزمخشي⁽⁵⁾، ثم يصرّح بعبارته: "هذه الأقوال التي ذكرتها جميعاً لا ينبغي أن يلتفت إليها لأنها طعن في المُتواتر، وإن كانت صادرة عن أئمة أكابر"⁽⁶⁾، وبعد هذا يعرض لمن انتصر لهذه القراءة وأورده من لسان العرب نظماً ونشرأ ما يشهد لصحتها لغة كأبي بكر بن الأنباري⁽⁷⁾، وابن ذكوان⁽⁸⁾، والكرماني⁽⁹⁾، وغيرهم.

فابن عامر قد فصلَ بينِ المضافِ والمضافِ إلَيْهِ بالمفعولِ بهِ (أولادَهُمْ)، وَهُوَ فصلٌ لا يُجيزُهُ الْبَصَرِيُّونَ إِلَّا بالظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ فِي الضرورةِ الْمُسْتَكْرِهِ كَقُولِهِمْ: يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ، وَإِلَى ذَلِكَ رَاحَ السَّمِينُ يَغْرِضُ مَا يُثْبِتُ بُطْلَانَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَصَرِيُّونَ .

وَمِمَّا يُعَزِّزُ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ قَوْلُ مَنْ يُوَثِّقُ بِعَرَبِيَّتِهِ: تَرَكَ يَوْمًا نَفْسَكَ وَهُوَ أَهَا سَعْيٌ
فِي رَدَاهَا(10)، حَيْثُ فَصَلَ بَيْنَ الْمُتَضَارِفِينَ بِالظَّرْفِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونَنَّ وَمَدْحَتِي كَنَاحِتٌ يَوْمًا صَخْرَةٌ بِعَسِيلٍ⁽¹¹⁾
إِذْ فَصَلَ بِـ(يَوْمًا) بَيْنَ : (نَاحِتٌ) وَ (صَخْرَةٌ)، وَمِثْلُهُ قَوْلٌ آخَرُ:
كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يَسْرِيلٌ⁽¹²⁾
فَصَلَ بَيْنَ (كَفٍّ) وَ (يَهُودِيٌّ) بِالظَّرْفِ (يَوْمًا)، وَقَالَ آخَرُ:

- ينظر : الحجة : 214/2
 - ينظر : الخصائص : 409/2
 - ينظر : المشكل : 272/1
 - ينظر : المحرر الوجيز : 158/6
 - ينظر : الكشاف : 42/2
 - الذر المصنون: 188/3
 - ينظر : الذر المصنون: 188/3
 - ينظر : الذر المصنون: 188/3
 - ينظر : الذر المصنون: 189/3
 - ينظر : الذر المصنون 3/189 . همع الهوامع : 294/4
 - ينظر : الذر المصنون 3/189 . أوضح المسالك : 229/2 . همع الهوامع : 294/4
 - ينظر : الانصاف : 386/1 . شرح الكافية : 439/1. الذر المصنون 3/189

لما رأيْتِ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبَرْتَ
 شِهِدَرُ الْيَوْمَ مَنْ لَامَهَا⁽¹⁾
 إذ فصل بـ (اليوم)، وهو ظرف بين (در) و(من)، أمّا الفصل بين المتضادين
 بالجار فيعزّزه السمين يقول الشاعر:
 هُمَا أخْرَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أخَاهُ⁽²⁾
 إذا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا
 ففصل بـ (في الحرب) بين (أخوا) و(من لا أخاه)، وقول الآخر:
 لَانَتْ مُعْتَادُ فِي الْهَيْنَجَا مُصَابِرَةٍ
 يُصْلِي بِهَا كُلُّ مِنْ عَادَكَ نِيرَانًا⁽³⁾
 بالفصل بين (معتاد) و(مصابرة)، وقول الآخر:
 كَانَ أَصْنَوَاتٍ مِنْ إِغَالِهِنَّ بِنَا⁽⁴⁾
 أوَآخِرِ الْمَيْسِ أَصْنَوَاتُ الْفَرَارِيجِ⁽⁴⁾
 بالفصل بين (أصنوات) و (أواخر الميس)، وقول الآخر:
 تَمَرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُ ، وَقَدْ شَفَتْ⁽⁵⁾
 غَلَائِلَ عَنْدَ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا⁽⁵⁾
 بالفصل بين (منها) بين (غلائل) و (صدورها)، ومن الفصل بالمفعول قول الشاعر:
 فَرَّاجَجْتُهَا بِمِزَاجَةٍ⁽⁶⁾
 زَجَ الْقَلْوَصَ أَبِي مَزَادَهَ⁽⁶⁾
 ففصل بـ (القلوص) بين (زج) و (أبي) على أن التقدير: زج أبي مزاده
 القلوص، وقول الآخر:
 وَحَلَقَ الْمَسَادِيَّ وَالْقَوَانِيسِ⁽⁷⁾
 فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الْحَصَادَ الدَّائِسِ⁽⁷⁾
 بالفصل بين (دون) و (دائس) بالمفعول (الحصاد)، إلى ذلك راح السمين
 يستقصي كلام العرب مما جاء به من الفصل بين المتضادين، إذ ذكر ما يقارب
 ثلاثة وعشرين بيتاً من الشعر شاهداً على الفصل بين المضاف والمضاف إليه،
 كالفصل بالظرف، أو الجار، أو المفعول، أو الفاعل، ومنها كذلك الفصل بالنداء،
 والنعت، والفعل الملفى، وبالمفعول ليس معمولاً للمصدر المضاف إلى فاعل،

1- ينظر : ديوان ابن قميئه : 182. المسائل المشكلة : 562 . الإنصال : 385/1. الدر المصنون 3/189.

2- ينظر : الإنصال : 387/1 . شرح الكافية : 493/1 . الدر المصنون : 3/189. همع الهوامع : 4/295.

3- ينظر : ديوان ذي الرمة : 996 . الدر المصنون : 3/189.

4- ينظر : الإنصال : 386/1 . شرح الكافية : 439/1 . الدر المصنون : 3/189.

5- ينظر : الإنصال : 383/1 . شرح الكافية : 443/1 . الدر المصنون : 3/189.

6- ينظر : الإنصال : 382/1 . المقرب : 56. الدر المصنون : 3/190.

7- ينظر : شرح الكافية : 441/1 . الدر المصنون : 3/190.

لينتهي بعد هذا كله إلى أن "قراءة ابن عامر" صحيحة من حيث اللغة، كما هي صحيحة من حيث النقل⁽¹⁾

وعلى هذا فإنه يعتمد على السَّماع من القرآن، وكلام العرب: نظمه ونثره في تحرير القراءات، وبيان مذمَّتها لوجه العربية، كما أنه يبني عليها جواز مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

2- قراءة (وكفر به والمسجد الحرام) ⁽²⁾ بحر (والمسجد)

فالسمين يفصل القول في هذه القراءة، وكيف عطف على الضمير المجرور في (به) من غير إعادة الجار، وهذا مذهب لا يجيزه البصريون وفي جره أربعة أوجه:
 أ- قول المبرد⁽³⁾، والزمخشي⁽⁴⁾، وابن عطية⁽⁵⁾، وهو أنه معطوف على (سبيل الله) قبله: «يُسألونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قَتَالٌ فِيهِ قُتَالٌ فَتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفُرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»⁽⁶⁾ أي: وَصَدٌّ عن سبيل الله وعن المسجد، وهذا مردود عند السميين؛ لأنَّه يؤدِّي إلى الفصل بين أبعاد الصلاة بأجنبي، إذ عطف (المسجد) على (سبيل) الذي يُعد من تمام المصدر (صد)، وهو مصدر مقدر بـأنْ والفعل، وأنْ من المؤصلات الحرفيَّة، وهذا يؤدِّي إلى الفصل بين معمولات المصدر بأجنبي، وهو (وكفر به).

ب- أنه معطوف على (الشهر الحرام) أي: يُسألونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَعَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وفي هذا تكفل ببعد عنه نظم القرآن والتراكيب الفصيح

ج- أنه يتعلَّق بفعل مذوق دل عليه المصدر تقديره: ويصادرون عن المسجد، وهذا غير جيد؛ لأنَّه يلزم منه حذف حرف الجر وإبقاء عمله، ولا يجوز ذلك إلا في صور ليس هذا منها.

د- أنه عطف على الهاء في (به) أي: وكفر به وبالمسجد، وهذا يتخرَّج على قول

1- الدر المصنون: 192/3

2- سورة البقرة: 217

3- ينظر : البحر المحيط : 146/2 . حاشية الصبان : 99/3

4- ينظر : الكشاف : 357/1

5- ينظر : المحرر الوجيز : 161/2

6- سورة البقرة: 217

بـ-(لم) حرف جزم معناه نفي الماضي مطلقاً خلافاً لمن خصها بالماضي المُنقطع:
بَتَى هَذَا الْأَصْلَ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَّ رَبَّ شَقِيقًا»⁽¹⁾، وَقَوْلُهُ: «لَمْ
يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ»⁽²⁾، وَذَكَرَ أَنَّ هَذَا لَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ الْانْقِطَاعُ⁽³⁾

جـ- جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض مطلقاً:

بَتَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مِنْ شَوَاهِدَ كَفَوْلِهِ تَعَالَى:
«وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ»⁽⁴⁾ إِذْ عَطَفَ (مَنْ) عَلَى (كُمْ)،
وَقَوْلُهُ: «قُلِ اللَّهُ يُفْتِنُكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتَلَى عَلَيْكُمْ»⁽⁵⁾ فَعَطَفَ (مَا) عَلَى (هُنَّ)⁽⁶⁾.

2-2-1 القراءات القرآنية

تكشف النّظرة الفاحصة في (الدر المصنون) عن مدى اعتماد السّمّيين على القراءات، إذ لا تكاد صفحة من صفحاته تخلو من أكثر من قراءة، فقد عنى السّمّيين بالقراءات حيث تولى تدریسها والنحو بجامع ابن طولون، كما ولّي نظر الأوقاف بالقاهرة، وناب عن بعض القضايا فيها، كما أنه تسلّم التّدريس في مسجد الشافعي، وكتابه الدر المصنون شاهد صدق على ذلك.....⁽⁷⁾.

أمّا موقفه منها فإنّه أخذ بها جميعها سواء أكانت متواترة أم شاذة، ولقد تناولت الدكتورة منى محمد الحمد في رسالتها الموسومة بـ(السمّيين الحلبي وموافقه من آراء النّحاة في ضوء كتابه : الدر المصنون في علوم الكتاب المكنون) موقف السّمّيين من القراء السّبعة وقراءاتهم "فهم الأئمة الأثبات، والعرب الفصحاء، لم تُعرَفْ ألسنتهم اللحن، وقراءاتهم صحيحة متواترة، وقد حرص النّاقلون لها على الضبط، وعُرِفَ عنهم الإتقان لعملهم، وإن الإقدام على تخليص ما ثبتَ عن هؤلاء الأئمة لا يسهل، ولذا رأينا السّمّيين يذبّ عن قراءاتهم، ويردّ اعترافات النّحاة، واللغويين عليها،

1- سورة مريم : 4

2- سورة الإخلاص : 3

3- ينظر : الدر المصنون: 103/1

4- سورة الحجر : 20

5- سورة النساء : 127

6- ينظر : الدر المصنون: 530/1

7- ينظر : الدر المصنون: مقدمة التّحقيق

وإن خالفتْ قواعدهم؛ لأنَّها سُنَّة متبعة لا يُنْبَغِي رَدَّها⁽¹⁾، فِإِيمَان السَّمِينِ بالقراءاتِ كأصلٍ من أصولِ الاستشهادِ جعلَه يأخذُ بها دُونَ شَكٍّ، أوْ رَيْبٍ؛ لأنَّ القراءة سُنَّة متبعة يلزمُ قبولُها، والمَصِير إِلَيْها، وقد قالَ الدَّائِنِي عنْهَا: "وَأَئْمَةُ القراءِ لَا تَعْمَلُ فِي شَيْءٍ مِنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ عَلَى الْأَفْشَى فِي الْلُّغَةِ، وَالْأَقْيَسُ فِي الْعَرَبِيَّةِ، بَلْ عَلَى الْأَثْبَتِ فِي الْأَثْرِ، وَالْأَصْحَاحِ فِي النَّقْلِ، وَإِذَا ثَبَّتَ الرِّوَايَةُ لَمْ يَرَدَّهَا قِيَاسٌ عَرَبِيَّةٌ وَلَا فَشَوْ لِغَةٍ؛ لِأَنَّ القراءة سُنَّة متبعة يلزمُ قبولُها والمَصِير إِلَيْها"⁽²⁾.

وهو في تناولِه لهذه القراءاتِ كثِيرًا مَا يَأْتِي بِهَا وحَدَّهَا، فَيُبَيِّنُ عَلَيْها مَسَأَلَةً مِنْ مَسَائِلِ النَّحْوِ أَوِ الصَّرْفِ، وَمِنْ ذَلِكَ:

1- قراءة ابن عامر وأهل الشام: «وَكَذَلِكَ زَيْنُ لِكَثِيرٍ مِنِ الْمُشْرِكِينَ قُتِّلَ أُولَادُهُمْ شُرَكَائِهِمْ»⁽³⁾، بالفَصْلِ بَيْنِ الْمَضَافِ وَالْمَضَافِ إِلَيْهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ (أُولَادُهُمْ).

لعلَّ النَّظرَ فِيمَا دَوَّنَه السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ مِنْ آرَاءِ النُّحَاةِ: كُوفَّيْنِ وَبَصَرَيْنِ فِي تَخْرِيجِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَالرَّدِّ عَلَى مَنْ أَنْكَرَهَا يَكْفِي لِأَنَّ نَتَعَرَّفَ مَوْقَفَ السَّمِينِ مِنَ الْقِرَاءَاتِ وَالْقِرَاءَءِ، إِذْ أَفْرَدَ لَهَا ثَمَانِي صَفَحَاتٍ تَقْرِيبًا.

فِي الْبِدَائِيَّةِ يُعرَفُ بِالْقَارِئِ ابنِ عامرِ، فَهُوَ أَعْلَى الْقِرَاءِ السَّبْعَةِ سَنَدًا، وَأَقْدَمُهُمْ هَجْرَةً، أَمَّا عَلَوَ سَنِدِهِ فَإِنَّهُ يَعُودُ إِلَى أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى أَبِي الدَّرَداءِ، وَوَاثِلَةَ بْنَ الْأَسْقَعِ، وَفَضَالَةَ بْنَ عَبْدِ، وَمَعاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، وَالْمُغَيْرَةَ الْمَخْزُومِيَّ، وَنَقْلَ يَحْيَى الدَّمَارِيِّ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى عُثْمَانَ نَفْسِهِ، وَأَمَّا قَدْمُ هَجْرَتِهِ فَإِنَّهُ وُلِّدَ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللهِ — صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ —، وَنَاهِيَكَ بِهِ أَنَّهُ هَشَامَ ابْنَ عَمَارٍ أَحَدُ شِيوُخِ الْبُخَارِيِّ أَخْذَ عَنْ أَصْحَابِ أَصْحَابِهِ⁽⁴⁾، ثُمَّ يَنْتَقِلُ بَعْدَ هَذَا إِلَى عَرْضِ آرَاءِ النُّحَاةِ مَمَّا رَدَّ قِرَاءَتَهُ، وَنَسْبَهُ إِلَى لَحْنٍ، أَوْ اتِّبَاعِ مَجْرِدِ الْمَرْسُومِ فَقَطَّ، مِنْ أَمْثَالِ أَبِي جَعْفَرِ النَّحَاسِ⁽⁵⁾،

1- مني محمد الحمد: 745

2- الإتقان : 211/1

3- سورة الأنعام : 137

4- التر المصنون: 186/3

5- ينظر : إعراب القرآن : 98/2

وأبى علي الفارسي⁽¹⁾، وابن جنى⁽²⁾، ومكى بن أبي طالب⁽³⁾، وابن عطية⁽⁴⁾، والزمخشري⁽⁵⁾، ثم يصرح بعبارة: "وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ الَّتِي ذَكَرْتُهَا جَمِيعاً لَا يَنْبَغِي أَنْ يُلْتَفِتَ إِلَيْهَا لَأَنَّهَا طَعْنٌ فِي الْمُتَوَاتِرِ، وَإِنْ كَانَتْ صَادِرَةً عَنْ أُمَّةٍ أَكَابِرٍ"⁽⁶⁾، وبعد هذا يعرِضُ لِمَنْ انتصَرَ لِهَذِهِ الْفِرَاءِ وَأَوْرَدَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ نَظِماً وَنَثِراً مَا يَشَهِدُ لِصَحَّتِهَا لِغَةً كَأْبِي بَكْرِ بْنِ الْأَنْبَارِ⁽⁷⁾، وَابْنِ ذِكْرُوانَ⁽⁸⁾، وَالْكَرْمَانِي⁽⁹⁾، وَغَيْرِهِمْ.

فَابْنُ عَامِرٍ قَدْ فَصَلَ بَيْنَ الْمَضَافِ وَالْمَضَافِ إِلَيْهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ (أَوْ لَادَهُمْ)، وَهُوَ فَصَلٌّ لَا يُجِيزُهُ الْبَصَرِيُّونَ إِلَّا بِالظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ فِي الضرُورةِ الْمُسْتَكْرِهِ كَوْلِهِمْ: يَا سَارِقَ اللَّيْلَةَ أَهْلَ الدَّارِ، وَإِلَى ذَلِكَ رَاحَ السَّمِينُ يَغْرِضُ مَا يُثْبِتُ بُطْلَانَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَصَرِيُّونَ.

ومِمَّا يُعزِّزُ هذِهِ القراءَةِ قولُ مَنْ يُوَثِّقُ بِعِرْبِيَّتِهِ: تَرَكَ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهُوَ أَهَا سَعْيٌ
في رَدَاهَا (10)، حَيْثُ فَصَلَ بَيْنَ الْمُتَضَافِينَ بِالظَّرْفِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:
فَرَشَنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونَنَّ وَمَذْحَتِي كَنَاحِتٌ يَوْمًا صَخْرَةٌ بِعَسِيلٍ (11)
إِذْ فَصَلَ بِـ(يَوْمًا) بَيْنَ (نَاحِتٍ) وَ(صَخْرَةً)، وَمِثْلُهُ قَوْلُ أَخْرَ:
كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ (12)
فَصَلَ بَيْنَ (كَفًّ) وَ(يَهُودِيًّ) بِالظَّرْفِ (يَوْمًا)، وَقَالَ أَخْرَ:

- 1- ينظر : الحجة : 214/2

2- ينظر : الخصائص : 409/2

3- ينظر : المشكل : 272/1

4- ينظر : المحرر الوجيز : 158/6

5- ينظر : الكشاف : 42/2

6- الدر المصنون: 188/3

7- ينظر : الدر المصنون: 188/3

8- ينظر : الدر المصنون: 188/3

9- ينظر : الدر المصنون: 189/3

10- ينظر : الدر المصنون 3/189 . همع الهوامع : 294/4

11- ينظر : الدر المصنون 3/189 . أوضح المسالك : 229/2 . همع الهوامع : 294/4

12- ينظر : الإنصاف : 386/1 . شرح الكافية : 439/1 . الدر المصنون 3/189

لما رأيْتِ سَاهِيْدَمَا اسْتَعْبَرْتَ
 شَهِدَرُ الْيَوْمَ مِنْ لَامَهَا⁽¹⁾
 إِذ فَصَلْ بِـ (الْيَوْمَ)، وَهُوَ ظَرْفٌ بَيْنَ (دَرُّ) وَ(مَنْ)، أَمَّا الْفَصَلُ بَيْنَ الْمُتَضَافِينِ
 بِالْجَارِ فَيَعْزِزُهُ السَّمَيْنُ بِقُولِ الشَّاعِرِ:
 هُمَا أَخْرَا فِي الْحَرَبِ مِنْ لَا أَخَاهُ⁽²⁾
 إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا
 فَصَلْ بِـ (فِي الْحَرَبِ) بَيْنَ (أَخَوَا) وَ(مَنْ لَا أَخَاهُ)، وَقُولُ الْآخِرُ:
 لَانَتْ مُعْتَادُ فِي الْهَيْجَانِ مُصَابِرَةٍ
 يُصْلِي بِهَا كُلُّ مِنْ عَادَكَ نِيرَانًا⁽³⁾
 بِالْفَصَلِ بَيْنِ (مُعْتَادُ وَمُصَابِرَةٍ)، وَقُولُ الْآخِرُ:
 كَانَ أَصْنَوَاتٌ مِنْ إِيْغَالِهِنَّ بِنَا⁽⁴⁾
 أَوْ أَخِرِ الْمَيْسِ أَصْنَوَاتُ الْفَرَارِيْجِ
 بِالْفَصَلِ بَيْنِ (أَصْنَوَاتَ) وَ(أَوْ أَخِرِ الْمَيْسِ)، وَقُولُ الْآخِرُ:
 تَمَرَّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُ، وَقَدْ شَفَتْ⁽⁵⁾
 غَلَائِلَ عَنْدَ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا⁽⁵⁾
 بِالْفَصَلِ بِـ (مِنْهَا) بَيْنِ (غَلَائِلَ) وَ(صُدُورِهَا)، وَمِنْ الْفَصَلِ بِالْمَفْعُولِ قُولُ الشَّاعِرِ:
 فَرَّاجَجَتْهَا بِمِزَاجَةٍ⁽⁶⁾
 زَجَ الْقَلْوَصَ أَبِي مَزَادَهَ⁽⁶⁾
 فَصَلْ بِـ (الْقَلْوَصَ) بَيْنِ (زَجَ) وَ(أَبِي) عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: زَجَ أَبِي مَزَادَهَ
 الْقَلْوَصَ، وَقُولُ الْآخِرُ:
 وَحَلَقَ الْمَادِيُّ وَالْقَوَانِسِ⁽⁷⁾
 فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الْحَصَادَ الدَّائِسِ⁽⁷⁾
 بِالْفَصَلِ بَيْنَ (دَوْسَ) وَ(الْدَّائِسِ) بِالْمَفْعُولِ (الْحَصَادِ)، إِلَى ذَلِكَ رَاحَ السَّمَيْنُ
 يَسْتَقْصِي كَلَامَ الْعَرَبِ مِمَّا جَاءَ بِهِ مِنْ الْفَصَلِ بَيْنَ الْمُتَضَافِينِ، إِذْ ذَكَرَ مَا يُقَارِبُ
 ثَلَاثَةِ وَعَشْرِينَ بَيْتًا مِنِ الشِّعْرِ شَاهِدًا عَلَى الْفَصَلِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ،
 كَالْفَصَلِ بِالظَّرْفِ، أَوِ الْجَارِ، أَوِ الْمَفْعُولِ، أَوِ الْفَاعِلِ، وَمِنْهَا كَذَلِكَ الْفَصَلُ بِالنَّدَاءِ،
 وَالنَّعْتِ، وَالْفَعْلِ الْمُلْغَى، وَبِالْمَفْعُولِ لَيْسَ مَعْمُولاً لِلْمَصْدِرِ الْمُضَافِ إِلَى فَاعِلِ،

1- ينظر : ديوان ابن قميئه : 182. المسائل المشكلة : 562 . الإنصال : 385/1. الدر المصنون 3/189.

2- ينظر : الإنصال : 387/1 . شرح الكافية : 493/1 . الدر المصنون : 3/189 . همع الهوامع : 295/4.

3- ينظر : ديوان ذي الرمة : 996 . الدر المصنون : 3/189.

4- ينظر : الإنصال : 386/1 . شرح الكافية : 439/1 . الدر المصنون : 3/189.

5- ينظر : الإنصال : 383/1 . شرح الكافية : 443/1 . الدر المصنون : 3/189.

6- ينظر : الإنصال : 382/1 . المقرب : 56. الدر المصنون : 3/190.

7- ينظر : شرح الكافية : 441/1 . الدر المصنون : 3/190.

لينتهي بعد هذا كله إلى أن قراءة ابن عامر صحيحة من حيث اللغة، كما هي صحيحة من حيث النقل⁽¹⁾

وعلى هذا فإنَّه يعتمد على السَّماع من القرآن، وكلام العرب: نظمه ونشره في تخرير القراءات، وبيان مذَى موافقتها لأوجه العربية، كما أنه يبني عليها جواز مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

2- قراءة (وكفر به والمسجد الحرام)⁽²⁾ بجر (والمسجد)

فالسمين يفصل القول في هذه القراءة، وكيف عطف على الضمير المجرور في (به) من غير إعادة الجار، وهذا مذهب لا يجيزه البصريون وفي جره أربعة أوجه:
أ- قول المبرد⁽³⁾، والزمخري⁽⁴⁾، وابن عطية⁽⁵⁾، وهو أنه معطوف على (سبيل الله) قبله: «يُسألونك عن الشَّهْرِ الْحَرَامِ قُتِلَ فِيهِ قُلْ قَتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفُرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»⁽⁶⁾ أي: وَصَدٌّ عن سَبِيلِ اللَّهِ وَعَنِ الْمَسْجِدِ، وهذا مردود عند السميين؛ لأنَّه يُؤدي إلى الفصل بين أبعاد الصلة بأجنبي، إذ عطف (المسجد) على (سبيل) الذي يُعد من تمام المصدر (صد)، وهو مصدر مُقدر بأن الفعل، وأنه من المؤصلات الحرافية، وهذا يُؤدي إلى الفصل بين معمولات المصدر بأجنبي، وهو (وكفر به).

ب- أنه معطوف على (الشَّهْرِ الْحَرَامِ) أي: يُسألونك عن الشَّهْرِ الْحَرَامِ وعن المسجد

الحرام، وفي هذا تكليف يبعد عنه نظم القرآن والتراكيب الفصيح

ج- أنه يتعلّق بفعل مذوق دل عليه المصدر تقديره: ويصادرون عن المسجد، وهذا غير جيد؛ لأنَّه يلزم منه حذف حرف الجر وإبقاء عمله، ولا يجوز ذلك إلا في صور ليس هذا منها.

د- أنه عطف على الهاء في (به) أي: وكفر به وبالمسجد، وهذا يتخرج على قول

1- الدر المصنون : 192/3

2- سورة البقرة : 217

3- ينظر : البحر المحيط : 146/2 . حاشية الصبان : 99/3

4- ينظر : الكشاف : 357/1

5- ينظر : المحرر الوجيز : 161/2

6- سورة البقرة : 217

الكوفيين، أمّا البصريون فيشترطون في العطف على الضمير المجرور إعادة الخاضع إلّا في الضرر، فهذا التخريج عندهم فاسدٌ على حد قول السمين⁽¹⁾؛ لأنّه يبني هذا الأصل النحوي على السماع والقياس، أمّا السماع فمما وردَ عن العرب قولهم: "ما فيها غيره وفرسنه" فعطف (فرسنه) على الهاء في (غيره)، وكقوله تعالى: ﴿تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامُ﴾⁽²⁾ في قراءة حمزة وغيره، فعطف (الأرحام) على الهاء في (به)، كما أنه يعزّز هذه القراءة بأبيات شعرية كقول العباس بن مردارس:

أَكْرُّ عَلَى الْكَتِيَّةِ لَا أَبَالِي
أَفِيهَا كَانَ حَتَّى فِي أَمْ سِوَاهَا⁽³⁾

إذْ عَطَّافَ (سواهَا) عَلَى الضَّمِيرِ فِي (فِيهَا)، وَقَالَ آخَرُ:

تَعْلُقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوقُنَا
وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبُ غُونَطْ نَفَانِفُ⁽⁴⁾

فعطف (الكعب) على الضمير في (بيتها)، كما يعزّز ذلك أيضًا بستة أبيات أخرى من شواهد سيبويه، وغيره .

وقد عد القراءة أصلًا يقاسُ عليه في النحو، واللغة، ومن ذلك:

1- قراءة أبي عبد الله: «سَالَ سَالَ»⁽⁵⁾

يقال حذف الهمزة في (سائل)، كما قيل: هذا شاك في "شائك السلاح"⁽⁶⁾

2- قراءة الحسن: «فاذكروا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافِ»⁽⁷⁾ بالكسر والتنوين، على أن النصب محمول بفتحة مقدرة، فصار حكم هذه الكلمة كحكمها حالة الرفع والجر في حذف الياء وتعويض التنوين، وهذا الأصل يقاسُ عليه (هؤلاء جوار، ومرنّت بجوار)⁽⁸⁾

وربما يحمل ما في بعض القراءات من مسائل نحوية على أبيات شعرية،

1- ينظر : الدر المصنون: 529-531

2- سورة النساء : 1

3- ينظر : الإنصاف : 274/1 ، 5/2 . شرح الكافية : 1/565. الدر المصنون : 530/1

4- ينظر : ديوان مسكين الدارمي : 53 ، الإنصاف : 5/2 . شرح الكافية : 1/564. الدر المصنون : 530/1

5- سورة المعارج : 1

6- ينظر : الدر المصنون : 37/6

7- سورة الحج : 36

8- ينظر : الدر المصنون: 150/5

قراءة طلحة: «ولو كان هؤلاء آلهة»⁽¹⁾ بالرُّقْعِ، يقول: «وَتَخْرِيجُهَا كَتْخَرِيجِ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

إِذَا مَتَّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتُ
وَآخَرُ مُثْنَى بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ⁽²⁾
فِيهَا ضَمِيرُ الشَّائِنِ»⁽³⁾

كما يَحْمِلُ كثِيرًا مِنِ القراءات عَلَى اللُّغَاتِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ:

1- قراءة أبي هريرة وأبي نهيك وعيسي: «سَكَارَى»⁽⁴⁾ بفتح السين والراء، وهو جمع تكسير واحد (سَكَرَان)، فيجعلهما على لغة تميم⁽⁵⁾.

2- قراءة ابن عباس وبيهقي بن عماره: «وَأَصْبَغَ»⁽⁶⁾ بإبدال السين صاداً، فيحملهما على لغة كلب⁽⁷⁾.

3- قراءة ابن مسعود والأعمش: «غِشاوَة»⁽⁸⁾ بكسر الغين، وفتح الشين، وقد حملها على لغة ربيعة⁽⁹⁾.

وَهُوَ فِي هَذَا يَذْكُرُ اسْمَ الْلُّغَةِ، وَلَكِنْ ثَمَّةَ مَوَاضِعٍ يَكْتُفِي فِيهَا بِذِكْرِ (وَهِي لُغَةُ)،
وَمِنْهُ:

1- قراءة ابن محيصن: «يَهَلَك»⁽¹⁰⁾ بفتح اللام، وهي لغة⁽¹¹⁾.
2- قراءة ابن عباس، وأبي عبد الرحمن: «حَبَطَتْ»⁽¹²⁾ بفتح الباء، وهي لغة⁽¹³⁾

1- سورة الأنبياء : 99

2- ينظر : الكتاب : 71/1 . الذر المصنون 113/5

3- الذر المصنون: 113/5

4- سورة الحج : 2

5- ينظر : الذر المصنون: 123/5

6- سورة لقمان : 20

7- ينظر : الذر المصنون: 390/5

8- سورة الجاثية : 23

9- ينظر : الذر المصنون: 130/6

10- سورة الأحقاف : 35

11- ينظر : الذر المصنون: 145/6

12- سورة آل عمران : 22

13- ينظر : الذر المصنون : 52/2

وعلى الرَّغْمِ مِن اعتنائه بتأريخ القراءات، والإفادة منها إلَّا أَنَّهُ فِي القليلِ منها يضرُبُ عَنْهَا بقوله: "وَفِي الْآيَةِ قَرَاءَاتٌ شَادَّةٌ مُخَالِفَةً لِلسُّوَادِ أَضْرَبَتْ عَنْهَا لِذَلِكَ" (١)، وقد يَحْمِلُ القراءة على أَنَّهَا مِن التَّقْسِيرِ لَا قراءة كقراءة ابن مَسْعُودٍ «إِنَّمَا مَوْلَاكُمْ» (٢) وفي القليلِ مِن ذَلِكَ يَرُدُّ القراءة، أو يُضَعِّفُها، أو يُغْلِطُها لِإِشْكَالِهَا كَمَا فعلَ فِي قراءة الحسن البصري «مَذَبَّثِينَ» (٣) بفتح الميم، حيث يتَابَعُ رأي ابن عطية "وَهِي مَرْدُودَة" (٤) بقوله: "وَلَعَمْرِي لَقَدْ صَدَقَ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَصْحَّ عَنْهُ" (٥)، وقد وصفَ قراءة عاصِم وعيسي بن عمر «أُوتَّا» (٦) بهمز وإشباع ضم، بقوله: "وَلَعَلَّهُ عاصِمُ الْجَدْرِيُّ لَا إِنْ أَبِي التَّجْوِيدِ، وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ لَا تَبْعُدُ عَنِ الْغَلْطِ؛ لِأَنَّ هَمْزَةَ الْوَصْلِ فِي هَذَا النَّحْوِ مَكْسُورَةٌ، فَمِنْ أَيْنَ جَاءَتْ ضِمَّةُ الْهَمْزَةِ إِلَّا عَلَى التَّوْهِمِ؟" (٧)، أو يَصِفُّهَا بِأَنَّهَا مُشَكَّلةً جَدًا كَمَا وَصَفَ قراءة عيسى «فَنَادُوا وَلَاتْ حِينَ مَنَاصَ» (٨) برفع (حين) وفتح (مناص)، يقول: "وَهَذِهِ قِرَاءَةٌ مُشَكَّلةً جَدًا لَا تَبْعُدُ عَنِ الْغَلْطِ مِنْ رَأْوِيهَا عَنِ عِيسَى فَإِنَّهُ بِمَكَانٍ مِنَ الْعِلْمِ الْمَانِعِ لَهُ مِنْ مِثْلِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ" (٩).

3-2-3 الحديث النبوى الشريف

أَكْثَرَ السَّمِينِ مِنِ الْإِسْتِشَهَادِ بِالْحَدِيثِ النَّبُوِيِّ فِي كِتَابِهِ، إِذْ وَصَلَ عَدْدُ الْأَحَادِيثِ إِلَى الْمِئَاتِ الْكَثِيرَ مِنْهَا يَدُورُ فِي فَلَكِ الْأَدْبُرِ، وَالْبِلَاغَةِ، وَالْلُّغَةِ، وَالتَّقْسِيرِ، أَمَّا مَا يَدُورُ فِي فَلَكِ عِلْمِ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ، فَقَدْ كَانَ لَهُ نَصِيبٌ قَلِيلٌ إِذْ لَمْ تَتَجَازُ الْأَحَادِيثُ الَّتِي اعْتَدَّ بِهَا فِي هَذِينِ الْعَلَمِيْنِ مِئَةً الْحَدِيثِ .

1- الذر المصنون : 94/4 ، 483/5

2- سورة المائدة : 55

3- سورة النساء : 143

4- المحرر الوجيز : 290/4

5- الذر المصنون : 447/2

6- سورة الأعراف : 77

7- الذر المصنون : 295/3

8- سورة ص : 3

9- الذر المصنون : 524/5

فكان يُذْرِجُهَا فِي حَنَابَةِ كِتَابِهِ، يُقْدِمُ لَهَا أَحَيَانًا مَمَّا يُشِيرُ إِلَى إِنَّهَا مِنَ الْحَدِيثِ كـ(قال عليه السلام)⁽¹⁾، و(رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ)⁽²⁾، و(مِنْهُ الْحَدِيثُ)⁽³⁾، و(فِي الْحَدِيثِ)⁽⁴⁾، وغَيْرُهَا⁽⁵⁾، وأَحَيَانًا أُخْرَى لَا يَذْكُرُ مَا يُشِيرُ إِلَى أَنَّ مَا يَسْتَشْهُدُ مِنَ الْحَدِيثِ ، فَتَخَطَّلُ الْأَحَادِيثُ عِنْهُ فِي أَثْنَاءِ كَلَامِهِ فَيُدْرِجُهَا مَعَ أُمْثَلَةِ الْكِتَابِ كَوْلُهُ: "وَالْحَوَارِيُّونَ: أَنْصَارٌ عِيسَى، وَقِيلَ اشْتَاقَهُمْ مِنْ حَارَ يَحُورُ...، وَمِنْهُ ((نَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الْحَوْرِ بَعْدَ الْكَوْزِ))"⁽⁶⁾، وَكَوْلُهُ: "الْعَفْوُ: الْمَحْوُ...، وَمِنْهُ ((وَاعْقُوا اللَّهَ))"⁽⁷⁾.

وَاحْتَاجَ بِالْحَدِيثِ مُعَزِّزًا بِهِ شَاهِدًا آخَرَ مِنَ الْقُرْآنِ وَفِرَاءَتِهِ كَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ((نِعَمَ الْعَبْدُ صُنْهَرِيٌّ لَوْ لَمْ يَخْفِ اللَّهُ لَمْ يَغْصِهِ))⁽⁸⁾ فَعَزَّزَ بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَدَ الْبَحْرُ»⁽⁹⁾، وَكَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَوْ

1- ينظر : الذر المصنون: 380,261، 250 ، 246 ، 244 ، 217 ، 143 ، 131 ، 90 ، 79 ، 50 ، 48/1 . 319،198،201،196،193،170،164،59،34،33/2 . 650،645،491،547،475،450 . 309،305،297،159،247،137،35،11/3 . 591،541،415،407،403،387،381،362 . 534،418،410،347،339،147،93،86/5 . 530،525،518،287،82،45/4 . 497،312 . 559،418،408،390،247،404،398،258،164،151/6 . 503 . 106/6 . 288،218،147/5 . 362،3/4 . 571،453/2 . 475،61،57/1 . 144،123/3 . 515،214/2 . 655،621،614،584،578،453،92/1 . 539،518،470،405،135،28/6 . 488،366،354،307،161 . 369،358،349،316،188،162،114/3 . 206،195،176،175،166،133،53،34 . 117،87،57،55،24،22/5 . 347،317،309،238،213،187،146،116،48،45،23/4 . 336،267،264،260،250،242،205،194،65/6 . 528،398،373،305،273،169 . 591،577،547،510،431،427،411،406،365 . 546،549/6 . 35،218،219/4 . 247،243،146،350/2،427،295/1 . 476

6- النهاية في غريب الحديث والأثر : 440/1

7- فتح الباري : كتاب اللباس : 351/10 . ينظر : الذر المصنون: 92/1،153،284،436 . 321،198/4 . 434،367،248،21/3 . 405،380،299،262،186،168 . 26/2،595،471 . 359،363،220/5 . 585،275/6 . 177/1 . 8- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء : 109 . 9- سورة الكهف :

شاء الله لذهب بسمِهم وأنصارِهم⁽¹⁾) فـ(لو) حرفٌ لما كانَ سيقع لوقوع غيره⁽²⁾ .
وقوله عليه السلام: ((إِنَّا لَمْ نَرُدْهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حَرُمٌ))⁽³⁾ فعززَ به قوله تعالى:
﴿لا يمسه إلا المطهرون﴾⁽⁴⁾ حيثُ أذغَمَ، ولمَّا أذغَمَ حَرَكَ آخرَه بالضمِّ؛ لأجلِ هاء
ضمير المذكر الغائب⁽⁵⁾ .

وقوله عليه السلام: ((رَدُوا السَّائِلَ وَلَوْ بِظَلْفٍ مُحْرَقٍ))⁽⁶⁾، فجاءَ به ليُعززَ قوله
تعالى: ﴿وَلَوْ أَغْبَنْتُكُمْ﴾⁽⁷⁾ وهو وقوع (لو) في مثلِ هذا التركيب شرطيةً بمعنى
(إن)⁽⁸⁾ .

وقوله عليه السلام: ((هَلْ أَنْتُمْ تَأْرُكُونَ لِي صَاحِبِي، تَأْرُكُونَ امْرَاتِي))⁽⁹⁾، فجاءَ به
ليُعززَ قراءةً بعضِ السلف: ﴿فَلَا تَحْسِنَ اللَّهُ مُخْلِفٌ وَعِدَّهُ رَسُولُهُ﴾⁽¹⁰⁾ وقراءة ابن
عامر: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنُ الْكَثِيرِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُوا أُولَادَهُمْ شُرَكَائِهِم﴾⁽¹¹⁾ بالفصلِ بينَ
المضافِ والمضافِ إليه⁽¹²⁾ .

وقوله عليه السلام: ((تَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ))⁽¹³⁾، فجاءَ به ليُعززَ قراءة عثمان بن
عفان، وأبي، وأنس، وأبي رجاء، وابن هرمز، وابن سيرين: ﴿فَلَتَفَرَّحُوا﴾⁽¹⁴⁾ بتاء
الخطاب، وهو وقوع الأمر باللام في المخاطب المبني للفاعل، وإنْ كان قليلاً⁽¹⁵⁾ .

1- سورة البقرة : 20

2- ينظر : الدر المصنون: 143/1

3- فتح الباري : كتاب جزاء الصيد : 38/4 . صحيح مسلم : كتاب الحج ، باب 8 ، 2 ، 850/2

4- سورة الواقعة : 79

5- ينظر : الدر المصنون : 267/6

6- الموطاً : 234/7

7- سورة البقرة : 221

8- ينظر : الدر المصنون : 542/1

9- فتح الباري : 303/8

10- سورة إبراهيم: 47:

11- سورة الأنعام : 137

12- ينظر : الدر المصنون : 188/3

13- في صحيح مسلم : كتاب المساجد ، باب 29 (فيأخذ الناس مصافهم) ، 423/1

14- سورة الحديد : 23

15- ينظر : الدر المصنون : 45/4

وقد يعزز بالحديث شاهداً من الشعر كقوله عليه السلام: ((كنت خليلاً من وراء وراء))(١)، فجاء به ليعزز قول الشاعر:
 إذا أنا لمن أؤمن عليك ولم يكن لقاوك إلا من وراء وراء(٢)
 فإن (وراء) إذا قطع ببني على الضم(٣)
 وقوله عليه السلام: ((إن فيك لخصلتين يحبهما الله: الحلم والأناة))(٤)، فعزز به
 بيت الشعر:
 مِنَ الْأَنَّةِ وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَحْسَبُنَا أَنَا بِطَاءٌ وَفِي إِنْطَابِنَا سَرَّعُ(٥)
 من إبدال الهمزة من الواو كـ(أحد) في (وحده)، وليس بالقياس، فالالأصل: ونَّة،
 فأبدلوا الهمزة من الواو فصارت أناة(٦)
 ومن المسائل النحوية، واللغوية التي بني أصولها على الحديث النبوى زيادة
 على ما مرّ:

1- جواز حذف نون الرفع تخفيفاً(٧):

احتَاجَ السَّمِينُ بِقُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ((لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَبُّوا)) (٨)، فالالأصل: تَدْخُلُونَ، وإنما حُذفت النون تخفيفاً.

2- تُسْتَعْمَلُ (غَدًا) بِمَعْنَى (صَارَ) فَتُعْمَلُ عَلَيْهَا(٩):

بني هذه المسألة على قوله عليه السلام: ((لَوْ تُوكِلُوكُمْ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوْكِيلِهِ لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ: تَغْدُو خِمَاصَةً وَتَرُوْخَ بِطَانًا)) (١٠) فاستعمل الفعل (غدا) بمعنى (صار) فيكون ناقصاً إذ رفع الاسم، وهو ضمير مستتر يعود على الطير، ونصب الخبر (خماساً).

1- روایته في صحيح مسلم (فتح وراء وراء) كتاب الإيمان ، باب 84 ، 187/1

2- ينظر : الدر المصنون 1/303 . همع الهوامع 195/3

3- ينظر : الدر المصنون 1/303

4- صحيح مسلم : كتاب الإيمان : باب 6 ، 49/1 . ابن ماجه : كتاب الحلم : 1401/2 .

5- ينظر : الدر المصنون : 266/2 ، 22/5

6- ينظر : الدر المصنون: 22/5

7- ينظر : الدر المصنون: 347/5

8- روایته في صحيح مسلم (لا تدخلون) كتاب الإيمان ، باب 22 ، 74/1

9- ينظر : الدر المصنون : 201/2

10- عند ابن ماجه : (لو أنكم توكلتم) كتاب الزهد ، باب التوكل واليقين : 1394/2

3- مجيء المتصوب على الاختصاص مضافاً⁽¹⁾:

احتاج بقوله عليه السلام: ((نحن معاشر الأنبياء لا نورث))⁽²⁾ إذ جاء لفظ معاشر مضافاً منصوباً على الاختصاص.

4- جواز جمع (حم) على (حواميم)⁽³⁾:

ومن ذلك قوله عليه السلام: ((الحواميم ديناج القرآن))⁽⁴⁾ كما روي عنه قوله: ((من أراد أن يرتع في رياض مرنقة من الجنة فليقرأ الحواميم))⁽⁵⁾، وقوله: ((مثل الحواميم في القرآن مثل الحبرات في الثياب))⁽⁶⁾.

4-2-1 كلام العرب

1-4-2-1 الشعر

أما الشعر فقد أكثر السمين منه في كتابه حتى بلغ عدد الأبيات عنده أربعة آلاف وستمائة واثنين وتسعين بيتاً، والتي تستند في معظمها إلى عصور اللغة الفصيحة مما يدل على أن السمين كان ذا خبرة واسعة بكلام العرب، واطلاع كامل على شواهد النحو، ومما يؤكد ذلك أيضاً أن الكثير من هذه الشواهد تدور في فلك علمي النحو والصرف. وفي الدر المصنون كثير من المواضع يمكن حملها على أن السمين قد بنى على الشعر أصولاً نحوية، أو استأنس به ليعزز شاهداً من القرآن وقراءاته، أو شاهداً من الحديث النبوى، أو شاهداً من كلام العرب الثري.

ومما استشهد به من الشعر لتعزيز شاهد من القرآن قول الشاعر:

إلى الملك القرم وابن الهمام ولقيت الكتبية في المزدح⁽⁷⁾
فجاء به مستأنساً على قوله تعالى: «والبصير والسميع»⁽⁸⁾ من باب عطف الصفات⁽⁹⁾.

1- ينظر : الدر المصنون : 284/1

2- فتح الباري : كتاب النفقات : 502/9 . مسند أحمد : 463/2

3- ينظر : الدر المصنون : 28/6

4- الدر المنثور : 643/5

5- في الدر المنثور : (الحواميم روضة من رياض الجنـة) : 643/5

6- البحر المحيط : 429/7 . الدر المصنون: 28/6

7- ينظر : الكسانى : 70 . الإنصاف : 9/2 . الدر المصنون : 89/4

8- سورة هود : 24

9- ينظر : الدر المصنون : 89/4

وقول النابغة:

كَانَكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ يَقْعُدُ خَلْفَ رِجْلِيهِ بِشَنٌّ⁽¹⁾
حَيْثُ حَذَفَ الموصوف، وأبقى صفتة (من جمال) على أن التقدير: كأنك جمال
من جمال بنى أقىش، فعزز به قوله تعالى: «لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الْثَّمَرَاتِ»⁽²⁾ في حذف
الموصوف، وإبقاء صفتة تقديره: له فيها رزق من كل الثمرات⁽³⁾، وقول الآخر:
سَقَوْنِي النَّسْءَ ثُمَّ تَكَنَّفَوْنِي عَدَاءُ اللَّهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورٍ⁽⁴⁾
في النصب على الذم كقوله تعالى: «حَمَالَةُ الْحَطَبِ»⁽⁵⁾.
وممّا جاء به معززاً قراءة من القرآن قول الشاعر:

فَإِنْ يَهْلِكَ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكَ رَبِيعُ النَّاسِ وَالبَلَدُ الْحَرَامُ
وَنَلْأَذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهَرَ لِيَسَ لَهُ سَنَام⁽⁶⁾
بِالتَّلْثِيلِ فِي (نَلْأَذ) تقوية لِمَا قرَأَهُ ابن سُلَيْمان وَطَلْحَةُ بْنُ سُلَيْمان (ويجعل) بالنصب، وذلك
بِإِضْمَارِ (أَنْ) عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا»⁽⁷⁾، وقول الآخر:
وَتَشْرَقَ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذْغَنَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاءِ مِنَ الدَّمِ⁽⁸⁾
فَاكْتَسَبَ الْمُضَافَ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ التَّأْثِيلُ كَمَا اكتسبَهَا فِي قَرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: «تَلْقَطْنِي
بَعْضُ السَّيَارَةِ»⁽⁹⁾، وقول الشاعر:
وَلِلأَرْضِ أَمَّا سُودُهَا فَجَبَّلتُ بَيَاضًا وَأَمَّا بِينَضْهَا فَادْهَأْمَتُ⁽¹⁰⁾
بِهِمْزٍ (فَادْهَأْمَتِ) كَمَا هُمْزَتْ (الضَّالِّينَ) فِي قَرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: «وَلَا الضَّالِّينَ»⁽¹¹⁾.

1- ينظر : ديوان النابغة الذبياني : 198 . التر المصنون: 643/1

2- سورة البقرة : 266

3- ينظر : التر المصنون: 643/1

4- ينظر : ديوان عروة بن الورد : 90 . التر المصنون: 134/1

5- سورة المسد : 4

6- ينظر : ديوان النابغة الذبياني : 232 . الإنصاف : 129/1 . شرح الكافية : 2/161. التر المصنون: 245/5

7- سورة الفرقان : 10

8- ينظر : ديوان الأعشى : 202 . التر المصنون: 226/3 . مغني الليب : 667

9- سورة يوسف : 10

10- ينظر : ديوان كثير : 323 . البحر المحيط : 151/1 . التر المصنون: 1/85

11- سورة الفاتحة : 7

كما أنه يأتي بشاهد من الشعر ليُعزّز به حديثاً نبوياً كقول الشاعر:
 أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبَيْتُ تَدْلِيْكِي وَجْهِكِ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسَكِ الْذَّكِي⁽¹⁾
 يُرِيدُ تَبَيْتَنِ وَتَدْلِكَنِ؛ عَزَّزْ بِهِ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ((وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَذَخِّلُوا الْجَنَّةَ
 حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُوا))⁽²⁾، وقول الشاعر:
 فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكَبُوا شَنُوا الإِغْرَارَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا⁽³⁾
 فالباء في (بِهِمْ) دالة على البدل، وهذا يُعزّز ما جاء في الحديث: ((ما يسرّني بها
 حمر النّعم))⁽⁴⁾ في المعنى الذي خرج إليه حرف الجرّ وهو البدل.
 ويأتي أيضاً بالشعر تقوية لما ورد عن العرب من الكلام المنثور كقولهم: لأمر
 ما جَدَعْ قصيْرَ أَنْفَهُ⁽⁵⁾ حيث جاءت (ما) صفة للنكرة قبلها(أمر)، فازدادت النكرة
 شيئاً كالّتي في قول امرئ القيس:
 وَحَدِيثِ الرَّكْبِ يَوْمَ هَنَا وَحَدِيثِ مَا عَلَى قِصْرِهِ⁽⁶⁾
 وقولهم: اضرب الساقينْ أَمْكَ هابل⁽⁷⁾ إذ يتبعون الأول للثاني للتجانس، فضم
 نُون التثنية في (الساقينْ); لأجل ضم الهمزة في (أَمْكَ)، ومثله قول الشاعر:
 وَيَلْمِهَا فِي هَوَاءِ الْجَوَّ طَالِبَةَ وَلَا كَهْدَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبُ⁽⁸⁾
 فالالأصل: وَيَلْ لَأْمَهَا، فحذف اللام الأولى، واستثنى ضم الهمزة بعد الكسرة، فنقلها
 إلى اللام بعد سلب حركتها وحذف الهمزة، ثمّ أتبع اللام الميم فصار اللفظ: وَيَلْمِهَا.
 ومن المسائل النحوية واللغوية التي بنى أصولها على الشاهد الشعري زيادة
 على ما مرّ:

1- مجيء التوكيد في الشرط بغير (إن)⁽⁹⁾:

-
- 1- ينظر : البحر المحيط : 60/6 . الدر المصنون: 133/2 . همع الهوامع : 176/1
- 2- كشف الخفاء : 458/2
- 3- ينظر : شرح الكافية : 360/1 . الدر المصنون: 1/50 . معنى الليب : 141 . همع الهوامع : 159/4
- 4- في صحيح مسلم : كتاب فضائل الصحابة ، باب 4 (..... أحب إلى من حمر النعم) 1871/4
- 5- مجمع الأمثال : 196/2
- 6- ينظر : ديوان امرئ القيس : 103 . الدر المصنون: 1/163
- 7- ينظر : الحصائر : 145/2 . الدر المصنون: 1/65
- 8- ينظر : ديوان امرئ القيس 77 . الدر المصنون: 1/65
- 9- ينظر : الدر المصنون: 4/38

احتَجَ السَّمِينُ فِي هَذِهِ الْمَسَأَةِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

مَنْ تَنْقَفَنَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَئِبِّ أَبَدًا وَقُتِلَ بْنِي قُتَيْبَةَ شَافِيٍ⁽¹⁾
فَأَكَدَ الْفَعْلُ الْمُضَارِعُ (تَنْقَفَنَ) بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ بَعْدَ (مَنْ) الْشَّرْطِيَّةِ دُونَ وُجُودِ (إِنْ).

2- تعدية الفعل (عاد) لمفعولين⁽²⁾:

بَنَى هَذَا عَلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ :

فَصَرَمَ حَبْلَهَا إِذْ صَرَمَتْهُ وَعَادَكَ أَنْ تُلَاقِيهَا الْعَدَاءُ⁽³⁾
فـ(عاد) قد نَصَبَتْ مَفْعُولَيْنِ هَمَا: الْأَوْلُ: الْضَّمِيرُ (الْكَافُ)، وَالثَّانِي: الْمَصْدُرُ
الْمَؤْوَلُ (أَنْ تُلَاقِيهَا); لِذَلِكَ حُمِلَتْ الْآيَةُ «سَتَعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى»⁽⁴⁾ بِنَصْبِ
(سِيرَتَهَا) عَلَى أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ عَلَى إِسْقاطِ الْخَافِضِ أَيْ: إِلَى سِيرَتَهَا.

3- فعل الشرط إذا كان ماضياً لفظاً جاز في جوابه المضارع الرفع، والجزم⁽⁵⁾:

بَنَى ذَلِكَ عَلَى قَوْلِ زَهِيرٍ:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسَأَلَةً يَقُولُ : لَا غَائِبٌ مَالِيْ وَلَا حَرَمُ⁽⁶⁾

وَقَدْ يَبْتَهِ أَصْوَلُهُ عَلَى شَوَاهِدَ شَعْرِيَّةٍ قَاتَلُوهَا غَيْرُ مَعْرُوفِيْنَ ، وَمِنْ ذَلِكَ :

1- مجيء (عاد) بمعنى (صار) فترفع الاسم وتتصب الخبر⁽⁷⁾:

احتَجَ فِي هَذِهِ الْمَسَأَةِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَرَبِّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ أَخَا الْقَوْمَ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْنَحِ شَارِبُهُ⁽⁸⁾
وَبِالْمَخْضِ حَتَّى عَادَ جَعْدَا عَنَطَنَطَا إِذَا قَامَ سَاوَى غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبُهُ
فَرَقَعَ بـ(عاد) ضمير الأول، وَنَصَبَ بِهَا (جَعْدَا)

1- ينظر : الذر المصنون : 38/4 . أوضح المسالك : 135/3

2- ينظر : الذر المصنون : 15/5

3- ينظر : البحر المحيط : 236/6 . الذر المصنون: 15/5

4- سورة طه : 21

5- ينظر : الذر المصنون : 398/2

6- ينظر : ديوان زهير : 153 . الإنصال : 142/2 . شرح الكافية : 148/2 . الذر المصنون : 2/398

7- ينظر : الذر المصنون: 302/3

8- ينظر : شرح الكافية : 1/166 . الذر المصنون: 3/302 . همع الهوامع : 2/218

2- إضافة (لَدُنْ) إلى (أن)، وصلتها؛ لأنهما بتأويل مفرد وإضافتها إلى الجملة الاسمية، أو الفعلية⁽¹⁾:

بنى ذلك على قول الشاعر:

قرابة ذي قُربى ولا حق مُسلِّم⁽²⁾
أي: لدن ولا ينك إيانا، وأمّا إضافتها إلى الجملة الاسمية، ففي قول الشاعر:
ذكر نعماه لَدُنْ أنت يافِع
وقد تضاف للفعالية كقوله:

لَزِمنَا لَدُنْ سالِمُونَا وِفَاقُوكُمْ

3- إعراب ظرف الزمان (قبل) أو (بعد) مُتَكَرِّين أو مُضَافِين⁽⁵⁾:

احتَاجَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا
أَكَادُ أَغْصُصُ بِالْمَاءِ الْقَرَاحِ⁽⁶⁾
فـ(قبلاً) مُنونة منصوبة على الظرفية لانقطاعها عن الإضافة لفظاً وتقديراً، وهي
نكرة عند جمهرة النهاة، وقول الآخر:

فَمَا شَرَبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خَمْرٍ⁽⁷⁾

فـ(بعداً) مُنونة منصوبة على الظرفية كـ(قبلاً) في البَيْتِ السَّابِقِ.

وهنالك مواضع احتاج بها السمين بالمسنوع من الشعر في الرد على خصوصه الذين
أنكروا قاعدة قررها، إذ أنكر عليهم قولهم: إنه لا يؤتي بفعل الشرط ماضياً والجزاء
مضارعاً إلا مع كان خاصة؛ لوروده في غير كان، كقول زهير:

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنَابِيَا يَنْهَا
ولَوْ رَامَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسَلَّمَ⁽⁸⁾

وقد رد على ثعلب بقول الشاعر:

1- ينظر : الدر المصنون: 18/2

2- ينظر : الدر المصنون: 18/2 . همع الهوامع : 218/3

3- ينظر : الدر المصنون: 18/2 . همع الهوامع : 217/3

4- ينظر : الدر المصنون: 18/2 . معنى الليب : 550

5- ينظر : الدر المصنون: 100/1

6- ينظر : الدر المصنون: 100/1 . أوضح المسالك : 213/2 . همع الهوامع : 194/3

7- ينظر : الدر المصنون: 100/1 . أوضح المسالك : 215/2 . همع الهوامع : 192/3

8- ينظر : ديوان زهير : 30 . الدر المصنون: 84/4

جَسَّاتْ فَقُلْتُ اللَّذْ خَشِنَتْ لِيَأْتِينَ
وَإِذَا أَتَاكِ فَلَاتْ حِينَ مَنَاصِ⁽¹⁾
حَيْثُ زَعَمَ أَنَّ جُمْلَةَ الْقُسْمِ لَا تَقْعُ خَبَرًا⁽²⁾، كَمَا زَعَمَ الْكِسَائِي أَنَّ (مَنْ) نَكْرَةً مَوْصُوفَةً
لَا تَكُونُ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ تَخْصُّ بِهِ النَّكْرَةُ⁽³⁾ كَوْلُهُ:
رَبُّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْرَ ظَا قَلْبَهُ
قدْ تَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطَمَعْ⁽⁴⁾
إِذْ إِنَّ (رَبَّ) لَا تَجِزُّ غَيْرَ نَكْرَةً، فَرَدَّ عَلَيْهِ بِأَنَّهَا جَاءَتْ فِي مَوْضِعٍ لَا تَخْصُّ بِهِ
النَّكْرَةُ كَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَكَفِي بِنَا فَضْلًا عَلَى مَنْ غَيْرُنَا⁽⁵⁾
حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٌ إِيَّانَا
وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ اعْتِدَادِهِ الشَّدِيدِ بِالسَّمَاعِ الشُّعُريِّ وَاسْتِشَاهَدَهُ بِالكَثِيرِ مِنْهُ فِي مَسَائِلِ
النَّحْوِ إِلَّا أَنَّا نَجَدُهُ يَرْفَضُ بَعْضَ الْأَبْيَاتِ الْمُخَالِفَةِ لِلْقَاعِدَةِ، فَيَصِفُّهَا بِأَنَّهَا شَاذَةً أَوْ يَعْدُهَا
ضَرُورَةً؛ لِذُورِهَا فَلَا يُلْنَفِتُ إِلَيْهَا، وَمِنْ ذَلِكَ:
1- أَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ وَالظَّرْفَ إِذَا وَقَعَا صِلَةً، أَوْ صِفَةً، أَوْ حَالًا، أَوْ خَبَرًا، أَوْ مَفْعُولًا
ثَانِيًّا لَظَنَّ، أَوْ إِحْدَى أَخْوَاتِهَا تَعْلَقَا بِمَحْذُوفٍ، وَذَلِكَ الْمَحْذُوفُ لَا يَجُوزُ ظَهُورُهُ إِذَا كَانَ
كَوْنًا مُطْلَقًا، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزٌّ وَإِنْ يَهْنَ
فَشَادُّ عَنْهُ لَا يُلْنَفِتُ إِلَيْهِ.
فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُوَنِ كَائِنُ⁽⁶⁾

2- وَجُوبُ التَّاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَعِدْتُ لِلْكَافِرِينَ»⁽⁷⁾؛ لِأَنَّ الْفَعْلَ أَسْنَدَ إِلَى ضَمِيرِ
الْمُؤْنَثِ، أَمَّا قَوْلُهُ:

فَلَامَرْزَنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا
وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا⁽⁸⁾
فَلَا يُلْنَفِتُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ ضَرُورَةً.

3- يُشْرِطُ فِي الْجُمْلَةِ الْحَالِيَّةِ الْمُثَبَّتَةِ أَنْ لَا تَسْبِقَ بِالْوَاوِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ:

1- يُنْظَرُ : الدَّرُ المَصْوُنُ: 289/2 . مَعْنَى الْلَّبِيبِ : 531

2- يُنْظَرُ : مَعْنَى الْلَّبِيبِ : 529

3- يُنْظَرُ : مَعْنَى الْلَّبِيبِ : 433

4- يُنْظَرُ : الدَّرُ المَصْوُنُ: 110/1 . مَعْنَى الْلَّبِيبِ : 432 . هَمْعُ الْهَوَامِعُ : 177/4

5- يُنْظَرُ : الْمَقْرُبُ: 223 . الدَّرُ المَصْوُنُ: 110/1 . مَعْنَى الْلَّبِيبِ : 148 ، 432 ، 434

6- يُنْظَرُ : الدَّرُ المَصْوُنُ: 1/64 . مَعْنَى الْلَّبِيبِ: 582 . هَمْعُ الْهَوَامِعُ : 22/2

7- سُورَةُ الْبَقْرَةِ : 24

8- يُنْظَرُ : شِرْحُ الْكَافِيَّةِ : 1/266 . الْمَقْرُبُ : 331 . الدَّرُ المَصْوُنُ: 1/156 . أَوْضَعُ الْمَسَالِكُ : 1/354

فَلِمَّا خَشِيَتُ أَظَافِرَهُمْ
فَهُوَ قَلِيلٌ جَدًّا.

4- حَذَفَ حَرْفُ الْجَرِ وَانْتِصَابُ مَجْرُورِهِ ضَعِيفٌ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي ضَرْرَوْرَةٍ كَقُولِهِ:
تَحِنُّ فَتَبَدِّي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ
أَيْ: لَقِيَ عَلَيْهِ، فَحُذِفَ حَرْفُ الْجَرِ (عَلَى)، وَجَعَلَ مَجْرُورَهَا مَفْعُولاً، وَقُولِهِ:
تَمَرُّونَ الدَّيَارَ وَلَمْ تَعُوْجُوا
أَيْ: تَمَرُّونَ بِالدَّيَارِ، فَحُذِفتُ (البَاءُ)، وَنَصَبَ مَجْرُورَهَا (الدَّيَارَ).

أَمَّا مَوْقُفُهُ مِنِ الشُّعُرِاءِ، فَإِنَّهُ كَمَوْقِفِ الْمُتَأْخِرِينَ الَّذِينَ أَكْثَرُوا مِنِ الشُّعُرِ فِي مُؤْلَفَاتِهِمْ
فَمِنْهُ مَا يَخْصُّ طبقة الْجَاهِلِيَّينَ كَامِرَي الْقَيْسِ⁽⁴⁾، وَزَهْيرُ بْنُ أَبِي سَلْمَى⁽⁵⁾، وَمِنْهُ مَا
يَخْصُّ طبقة الْمُخَضَّرَمِينَ كَحَسَانَ بْنَ ثَابِتٍ⁽⁶⁾، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ⁽⁷⁾، وَأَبِي ذُئْنَبِ
الْهَذَلِيِّ⁽⁸⁾، وَمِنِ الْأَمْوَيَّينَ الْفَرِزَدِقَ⁽⁹⁾، وَجَرِيرَ⁽¹⁰⁾، كَمَا أَنَّهُ كَانَ أَحَدَ هُؤُلَاءِ الَّذِينَ
يَدْعُونَ أَرَاءَهُمْ بِالشُّعُرِ الْمَوْلَدِ لَا عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتَشَهَادِ، وَإِنَّمَا عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتَنَاسِ،
وَلَا يَجِدُونَ غَصَاضَةً مِنْ ذَلِكَ مِنْ أَمْثَالِ: أَبِي نَوَّاسٍ⁽¹¹⁾، وَأَبِي تَمَّامَ⁽¹²⁾، وَبَشَّارَ بْنَ
بَرْدَ⁽¹³⁾، وَغَيْرِهِمْ.

2-4-2 النثر

- 1- ينظر : المقرب : 172 . الذر المصنون: 431/5
- 2- ينظر : شرح الكافية : 1/284 . الذر المصنون: 3/444 . معنى الليب : 190 ، 751
- 3- ينظر : ديوان جرير : 1/416 المقرب : 127 . الذر المصنون: 1/106 . معنى الليب : 138
- 4- ينظر : الذر المصنون: 1/344 ، 3/190 ، 5/547 ، 132 ، 133 ، 197 ، 2/146 ، 6/658 ، 1/311 ، 2/197 ، 1/75 ، 1/52 ، 1/49
- 5- ينظر : الذر المصنون: 1/239 ، 5/145 ، 1/93 ، 2/92 ، 1/162 ، 1/49
- 6- ينظر : الذر المصنون: 1/429 ، 6/334 ، 4/278 ، 4/127 ، 3/366 ، 3/344 ، 2/242 ، 1/150 ، 1/149
- 7- ينظر : الذر المصنون: 2/559 ، 5/395 ، 3/221 ، 2/408
- 8- ينظر : الذر المصنون: 1/513 ، 6/240 ، 4/476 ، 2/389 ، 1/230 ، 1/51 ، 1/378
- 9- ينظر الذر المصنون: 1/483 ، 1/141 ، 2/590 ، 3/383 ، 2/235 ، 2/113 ، 1/423
- 10- ينظر : الذر المصنون: 1/374 ، 2/200 ، 2/55 ، 1/406 ، 1/90
- 11- ينظر : الذر المصنون: 1/501 ، 5/346 ، 3/345 ، 2/119 ، 1/435
- 12- ينظر : الذر المصنون: 1/482 ، 3/451 ، 3/491 ، 2/566 ، 1/163 ، 1/349
- 13- ينظر : الذر المصنون: 3/491

أمّا استشهاده بالكلام العربي المنشور قليلاً بالإضافة إلى استشهاده بالشعر، ويُمكِّن أن يُعزَّى ذلك إلى "أنَّ الشِّعْرَ أَكْثَرُ شُيُوعاً في تلك الِّبَيْنَاتِ اللُّغُوِيَّةِ الَّتِي جَمَعَ مِنْهَا الرُّوَاةُ الشَّوَاهِدُ النَّحْوِيَّةَ زِيَادَةً عَلَى أَنَّهُ مِنْ مَوَاطِنِ الضرُورةِ لِإِقْلَامِ الْوَزْنِ أوِ القافيةِ" (١)، وممّا استشهدَ بهِ مِنْ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ:

١- الفَصْلُ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالظَّرْفِ (٢):

يَتَّبَعُ هَذَا الأَصْلُ النَّحْوِيُّ عَلَى مَا وَرَدَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ الَّذِي أَخَذَهُ أَوْ سَمِعَهُ مَمَّنْ يُوَثِّقُ بِهِ كَمَا فِي قَوْلِهِ: "وَقَدْ سُمِعَ مِمَّنْ يُوَثِّقُ بِعِرْبِيَّتِهِ: (تَرَكُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهُوَأَهَا سَعْيٌ فِي رَدَاهَا)" (٣) أَيِّ: تَرَكُ نَفْسِكَ يَوْمًا مَعَ هُوَأَهَا سَعْيٌ فِي هَلَاكَهَا" (٤) فَقَدْ فَصَّلَ بَيْنَ الْمُضَافِ الْمَصْنُدِ (تَرَكُ)، وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ (نَفْسِكَ) بِالظَّرْفِ (يَوْمًا)

٢- مِنْ مُسَوَّغَاتِ الابْتِداءِ بِالنَّكْرَةِ أَنْ تَكُونَ فِي جَوابِ الشَّرْطِ (٥):

فَاسَ الْمُؤْلَفُ تسوِيْغَ الابْتِداءِ بِالنَّكْرَةِ لِأَنَّهَا فِي جَوابِ الشَّرْطِ عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ، بِقَوْلِهِ: وَمِنْ كَلَامِهِمْ: إِنْ ذَهَبَ عَيْنُ فَعَيْنٌ فِي الرَّبَاطِ (٦).

٣- النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ بِفَعْلِ مَحْذُوفِ (٧):

يَخْمَلُ قَوْلَهُمْ: اللَّهُمَّ ضَبَّعَا وَدَنَبَا (٨) بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ بِتَقْدِيرِ: اجْمَعَ ضَبَّعَا.

٤- الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْخَافِضِ مُطْلَقاً (٩):

يَبْيَنِي الْمُؤْلَفُ هَذِهِ الْمَسَأَةَ عَلَى شَوَاهِدَ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَقِرَاءَاتِهِ، كَمَا مَرَّ، وَكَلَامُ الْعَرَبِ: نَظَمِهِ وَنَثْرِهِ، وَممَّا جَاءَ مِنَ النَّثْرِ قَوْلَهُمْ: مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرْسِهِ (١٠) بَحْرٌ (فَرْسِهِ) عَطْفَا عَلَى الْهَاءِ فِي (غَيْرُهُ).

١- الكوفيون في النحو والصرف : 52

٢- ينظر : التر المصنون: 189 / 3

٣- ينظر : شرح التصریح : 58/2 . همع الهوامع : 294/4 .

٤- ينظر : التر المصنون: 189 / 188/3

٥- ينظر : التر المصنون: 641/1

٦- ينظر : همع الهوامع : 31/2

٧- ينظر : التر المصنون: 65/1

٨- ينظر : المفصل في صنعة الإعراب: 45

٩- ينظر : التر المصنون: 530/1

١٠- ينظر : التر المصنون: 530/1

3-1 القياس

لقد مرَّ أنَّ السَّمِينَ نَشَأُ فِي بَيْتِهِ عِلْمَيْهِ كَوَنَتْ لَدِيهِ مَخْزُونًا لُغويًّا يَبْتَدِي مِنْ خَلَالِهِ أَصْوَلَةُ النَّحْوِيَّةِ، وَالصَّرْفِيَّةِ، إِذْ حَرَصَ أَثَاءَ هَذَا كُلَّهُ عَلَى تَذْوِينِ مَا سَمِعَهُ، وَجَمِيعَهُ مِنِ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ: نَظَمَهُ، وَنَسَرَهُ، أَيًّا كَانَ كَمَا سَيَأْتِي.

وَمِنِ الْبَدِيهِيِّ - زِيادةً عَلَى مَا مَرَّ - أَنْ يُلْجَأُ هُوَ، وَغَيْرُهُ مِنِ النَّحْوَيْنِ إِلَى القياسِ؛ "لَأَنَّ الْكَلَامَ الْعَرَبِيَّ لَا يُمْكِنُ الإِحاطَةُ بِهِ كُلَّهُ، أَوْ سَمَاعُهُ مِنَ الْأَعْرَابِ أَيَّاً كَانُوا" (١) يَقُولُ صَاحِبُ الْمُسْتَوْفَى: "كُلُّ عِلْمٍ فَبَعْضُهُ مَأْخُوذٌ بِالسَّمَاعِ، وَالنُّصُوصِ، وَبَعْضُهُ بِالاستِبَاطِ، وَالقياسِ، وَبَعْضُهُ بِالانتِرَاعِ مِنْ عِلْمٍ آخَر" (٢).

وَمِمَّا يَشَهُدُ عَلَى اعْتِدَادِهِ بِالقياسِ مَا يُطَالِعُنَا مِنْ تَعْبِيرَاتٍ شَتَّى تُتَبَّعُ عَنْ ذَلِكَ، كَوْلُهُ: "وَالدُّخَانُ: مَا ارْتَقَّ مِنْ لَهَبِ النَّارِ، وَيُسْتَعَارُ لِمَا يُرَى مِنْ بُخارِ الْأَرْضِ عِنْدَ جَدِّبِهَا، وَقِيَاسُ جَمِيعِهِ مِنِ الْقَلْةِ: أَذْخَنَةُ، وَفِي الْكَثْرَةِ: دُخَنَانُ نَحْوِهِ: غُرَابُ وَأَغْرِبَةُ وَغَرْبَانُ" (٣)، وَكَوْلُهُ: "وَالغُرَّةُ: بَيَاضُ فِي الْوَجْهِ، يُقَالُ مِنْهُ: وَجْهٌ (أَغْرِيَ)، وَرَجْلٌ (أَغْرِيَ)، وَامْرَأَةٌ (غَرَاءُ)، وَالجَمْعُ الْقِيَاسِيُّ: غُرٌّ" (٤)، وَغَيْرُهَا مِنْ مَسَائِلَ لُغَوِيَّةٍ.

وَقَدْ يَعْبُرُ عَنْهُ بِعَبَاراتٍ أُخْرَى يَقْهِمُ مِنْهَا أَنَّ مَا يَقْصِدُهُ هُوَ القياسُ دُونَ أَنْ يُصْرَحَّ بِذَلِكَ، فَمِنْهُ مَا يُسَمِّيهِ بِالْمَطْرَدِ، وَمِنْ ذَلِكَ:

1- حَذْفُ الْفَاعِلِ مَعَ الْمَصْدِرِ كَوْلُهُ تَعَالَى: «يَوْمَ نَطُوِي السَّمَاءَ كَطْيَ السُّجْلِ لِلْكُتُبِ» (٥) إِذْ حَذْفَ فَاعِلَ الْمَصْدِرِ (طَيِّ) تَقْدِيرُهُ: كَمَا يَطُوِي الرَّجُلُ الصَّحِيفَةَ لِيَكْتُبَ فِيهَا (٦).

2- زِيادةُ الْبَاءِ فِي فَاعِلٍ (كَفَى)، كَوْلُهُ تَعَالَى: «وَكَفَى بِإِلَهٍ» (٧) فَلَفْظُ الْجَلَالَةِ فَاعِلٌ

1- الكوفيون في النحو والصرف : 94

2- الاقتراب : 59

3- الدر المصنون: 58/6

4- الدر المصنون : 53/2 . ينظر : 1 / 1 ، 76 ، 72/2 . 426 ، 405 ، 399 ، 368 ، 160 ، 204 ، 372 ، 65 ، 39 ، 22/6 . 542 ، 513 ، 126/5 . 209/4 . 330 ، 37 ، 35 ، 33/3 . 449 ، 217

5- سورة الأنبياء : 104

6- ينظر : الدر المصنون : 115/5

7- سورة النساء : 6

لَكْفِي ، تَقْدِيرُهُ : كَفَى اللَّهُ(1)

وَرُبَّمَا يَجْعَلُهُ بِعَارِهِ (وَهُوَ الْفَصِيحُ) ، وَمِنْ ذَلِكَ :

1- اقتران جواب (لو) المثبت باللام كقوله تعالى: «وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسْوُهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ»(2) إذ افترنت (لقال) باللام، وهي جواب لو⁽³⁾.

2- فصل اسم الجمع في باب العدد بـ(من) كقوله تعالى: «فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ»(4)، والطينز اسم جمع كركب، وجاء جرّة بـ(من) بعد العدد على أفعى الاستعمال⁽⁵⁾.

وقد يرافق عدداً من المسائل النحوية، أو الصرفية؛ لأنها جاءت على غير قياس، إذ يرافق أن تحمل (أفعى) على التشبّه بالصفة المشبهة باسم الفاعل قياساً على ما نص عليه النحويون في كون (أفعى من) لا تؤثر، ولا تُثني، ولا تجمع فلم تُشبه اسم الفاعل⁽⁶⁾.

1-3-1 القياس على المسموع من الكلام العربي ولابد من صورة قياسه بوضوح على المسموع من كلام العرب: نظمه، ونشره رأيت أن أورد المسائل التالية:

1- زيادة الباء في الخبر⁽⁷⁾:

فقد حمل قوله تعالى: «وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يُمَثَّلُهَا»(8) بزيادة الباء في الخبر (بمثلها) على قول الشاعر:
فَلَا تَطْمَعْ أَبْيَنَ اللَّغْنَ فِيهَا وَمَنْعَكَهَا بَشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

1- ينظر : الذر المصنون: 51/1

2- سورة الأنعام : 7

3- ينظر : الذر المصنون : 61/6 . 450/4 . 30/3 . 14/3 . 6

4- سورة البقرة : 260

5- ينظر : الذر المصنون : 631/1

6- ينظر : الذر المصنون : 27/3

7- ينظر : الذر المصنون : 24/4

8- سورة يونس : 27

9- ينظر الذر المصنون : 24/4 . معنى النبي : 149

إذ زِيدَتِ الْبَاءُ فِي (بَشَّيْءٍ يُسْتَطَاعُ)، وَهِيَ الْخَبْرُ، كَمَا زِيدَتِ كَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ
 فَإِنْ تَنَأَّ عَنْهَا حِقْبَةً لَا تَلِقُهَا فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْمُجَرَّبِ⁽¹⁾
 حِيثُ زَادَ الْبَاءُ الْجَارَةُ فِي خَبْرِ إِنْ (بِالْمُجَرَّبِ)

2- عَطْفُ الْمَصْدِرِ الْمُؤْوِلِ عَلَى الْمُصْرَحِ بِهِ⁽²⁾:

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ»⁽³⁾، فَعَطَفَ
 الْمَصْدِرُ الْمُؤْوِلُ (فَأَكُونَ) عَلَى الْمَصْدِرِ الْمُصْرَحِ بِهِ (كَرَّةً) قِيَاسًا عَلَى قَوْلِهِ:
 وَلَبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَسْرَرُ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَبْسِ الشُّفُوفِ⁽⁴⁾

3- جَوازُ الْابْتِداءِ بِالنَّكْرَةِ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ تَفْصِيلِ⁽⁵⁾:

وَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ: «وَرَجُلٌ سَالِمٌ لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثْلًا»⁽⁶⁾ بِرَفْعِ (رَجُلٌ سَالِمٌ)
 إِذْ جَازَ الْابْتِداءُ بِالنَّكْرَةِ (رَجُلٌ)، وَ(سَالِمٌ) خَبْرٌ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ تَفْصِيلٍ قِيَاسًا عَلَى قَوْلِ
 امْرِيَ القِيسِ:

إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انْصَرَفَتْ لَهُ بِشِقٌّ وَشِقٌّ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلِ⁽⁷⁾
 فَ(شِقٌّ) نَكْرَةُ جَازَ الْابْتِداءُ بِهَا؛ لِأَنَّهَا فِي مَوْضِعِ تَفْصِيلٍ، كَمَا جَازَ الْابْتِداءُ
 كَذَلِكَ بِقَوْلِ الْعَرَبِ: النَّاسُ رَجُلُانِ: رَجُلٌ أَكْرَمْتُ، وَرَجُلٌ أَهْنَتُ⁽⁸⁾.

4- حَذْفُ الْفَاءِ فِي جَوابِ الشَّرْطِ⁽⁹⁾:

حَمَلَ السَّمِينُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ:
 مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَنِ⁽¹⁰⁾
 فَحَذَفَ الْفَاءُ فِي جَوابِ الشَّرْطِ (يَشْكُرُهَا)

1- ينظر ديوان امرئ القيس : 65 . شرح الكافية : 193/1 . الذر المصنون: 24/4 . أوضح المسالك : 212/1

2- ينظر : الذر المصنون: 20/6

3- سورة الزمر: 58

4- ينظر شرح الكافية : 133/2 . الذر المصنون: 20/6 . أوضح المسالك : 181/3

5- ينظر : الذر المصنون: 15/6

6- سورة الزمر : 29

7- ينظر : شرح المعلقات السبع : 18 . الذر المصنون: 15/6

8- ينظر : الذر المصنون: 15/6

9- ينظر : الذر المصنون: 71/6

10- ينظر : المسائل المشكلة : 458 . الذر المصنون: 104/1 . 71/6 . أوضح المسالك : 193/3

5- حَمَلَ السَّمِينُ إِضَافَةً (مَالِكٌ) إِلَى الظَّرْفِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «مَالِكٌ يَوْمُ الدِّينِ»⁽¹⁾
عَلَى إِضَافَةِ (طَبَّاخٌ) إِلَى (سَاعَاتٍ) فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:
رَبُّ ابْنِ عَمٍ لِسُلَيْمَى مُشْمَعٌ طَبَّاخٌ سَاعَاتٌ الْكَرِى زَادَ الْكَسِيلُ⁽²⁾

2-3-1 القياسُ النَّحويُ

«القياسُ أربعةُ أركانٍ: أصلٌ وَهُوَ المَقِيسُ عَلَيْهِ، وَفَرعٌ وَهُوَ الْمَقِيسُ، وَحُكْمٌ،
وَعِلَّةُ جَامِعَةٍ»⁽³⁾

وَإِذَا مَا نَظَرْنَا فِي الدُّرُّ الْمَصْوُنِ نَرَى أَنَّ السَّمِينَ يَبْنِي أَصْوَلَةَ النَّحْوِيَّةِ
وَالصَّرْفِيَّةَ عَلَى القياسِ، سَوَاءً أَكَانَ مِنْ بَابِ حَمْلِ الْفَرْعِ عَلَى الْأَصْلِ، أَوْ حَمْلِ
الْأَصْلِ عَلَى الْفَرْعِ، أَوْ التَّنْتِيرِ عَلَى نَظِيرِهِ، أَوْ الْضَّدَّ عَلَى ضَدِّهِ، وَمِنْ ذَلِكَ:

1- دُخُولُ الْفَاءِ فِي خَبِيرِ الْمَوْصُولِ⁽⁴⁾:

قَاسَ السَّمِينُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى اسْمِ الشَّرْطِ الَّذِي تَدْخُلُهُ الْفَاءُ فِي جَوَابِهِ كَقَوْلِهِ
تَعَالَى: «وَمَنْ كَفَرَ فَأُمْتَنَعَ»⁽⁵⁾ عَلَى أَنَّ (مَنْ) اسْمُ مَوْصُولٍ دَخَلَتْ الْفَاءُ فِي خَبِيرِهِ
(فَأُمْتَنَعَ)، وَذَلِكَ لِأَنَّ (فَأُمْتَنَعَ) شَبِيهٌ بِالْجَزَاءِ، فَكَمَا أَنَّ الْجَزَاءَ لَا يَفْسَرُ عَامِلاً، فَمَا
أَشْبَهَهُ أُوتَى بِذَلِكَ، وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: «مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا
فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ»⁽⁶⁾، فَدَخَلَتْ الْفَاءُ عَلَى خَبِيرِ الْمَوْصُولِ (مَنْ).

2- نَصْبُ مُمِيزٍ كَائِنٌ⁽⁷⁾:

قَاسَ السَّمِينُ مُمِيزًا (كَائِنًا) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى مُمِيزٍ (كَمْ) الْاسْتِفْهَامِيَّةِ كَقَوْلِ
الشَّاعِرِ:

أَطْرَدَ النَّيْأَسَ بِالرَّجَاءِ فَكَائِنٌ
الْمَا حُمَّ يُسْرَهُ بَعْدَ عُسْرٍ⁽⁸⁾

1- سورة الفاتحة : 4

2- ينظر : ديوان الشماخ : 109 . الْتَرُّ المَصْوُنُ : 71/1

3- الاقتراح : 60

4- ينظر : الْتَرُّ المَصْوُنُ : 367/1

5- سورة البقرة : 126

6- سورة المائدَةَ : 69

7- ينظر : الْتَرُّ المَصْوُنُ : 607/1

8- ينظر : الْتَرُّ المَصْوُنُ : 607/1 . أوضَحَ الْمَسَالِكَ : 229/3 . مَغْنِي الْلَّبِيبَ : 247 . هَمْعُ الْهَوَامِعَ : 84/4

وقال آخر :

وَكَائِنٌ لَنَا فَضْلًا عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةٌ قديماً ولا تَذَرُونَ مَا مَنَّ مُنْعِمٍ⁽¹⁾
فجاءَتْ (الـما)، و(فضلاً) تمييزاً منصوباً لـ(كائن)

3- تكرير (بين) توكيداً⁽²⁾:

قاسَ السَّمِينُ تَكْرَارَ (بَيْنَ) تَوْكِيداً كَوْلِهِ: الْمَالُ بَيْنِي وَبَيْنَ فُلَانِ، عَلَى تَكْرَارِ
(أَيْ)، و(أَظْلَمُ) إِذْ أَنَّهُ لَمَّا أَضَافَ (بَيْنَ) إِلَى الْيَاءِ وَحْدَهَا احْتَاجَ إِلَى تَكْرِيرِ ذَلِكَ
الْمُضَافِ كَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَإِيْ مَا وَأَيْكَ كَانَ شَرَّاً فَسِيقَ إِلَى الْمَقَامَةِ لَا يَرَاهَا⁽³⁾
وقوله:

يَا رَبَّ مُوسَى أَظْلَمِي وَأَظْلَمْهُ فَأَصْبَبَ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَرْحَمُهُ⁽⁴⁾
4- اسمُ (لا) المفرد التَّكْرَرُ منصوب⁽⁵⁾:

قاسَ السَّمِينُ (لا) فِي هَذِهِ الْمَسَأَةِ عَلَى نَفِيضَتِهَا (إِنَّ) مِنْ بَابِ حَمْلِ الشَّيءِ
عَلَى ضَدِّهِ كَوْلِهِ تَعَالَى: (لَا زَيْبَ فِيهِ)⁽⁶⁾، فَكَمَا أَنَّ (إِنَّ) تَنْصَبُ الْإِسْمَ، وَتَرْفَعُ
الْخَبَرُ، فَكَذَلِكَ (لا) قَدْ نَصَبَتْ اسْمَهَا (زَيْبَ)، وَخَبَرُهَا الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ (فِيهِ) فِي
مَحْلِ رَفْعٍ.

5- إِجازَةُ تَقْدِيمِ مَعْمُولٍ (غَيْرَ) عَلَيْهَا⁽⁷⁾:

قاسَ السَّمِينُ (غَيْرَ) فِي هَذِهِ الْمَسَأَةِ عَلَى (لا) إِذْ قَدْ يُرَادُ بـ(غَيْرِ) النَّفِي
كـ(لا)، تَقُولُ: أَنَا زَيْدًا غَيْرُ ضَارِبٍ، فَقَدَمَ (زَيْدًا)، وَهُوَ مَعْمُولُ (ضَارِبٍ) مَعَ إِضَافَةِ
(غَيْرِ) إِلَيْهِ، وَالتَّقْدِيرُ: غَيْرُ ضَارِبٍ زَيْدًا، لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى: أَنَا زَيْدًا لَا أَضْرَبُ، وَمِنْهُ
قَوْلُ الشَّاعِرِ:

1- ينظر : ديوان الأعشى : 204 . التر المصنون: 229/2 . همع الهوامع : 84/4 .

2- ينظر : التر المصنون: 27/3

3- ينظر : المقرب : 233 . التر المصنون: 27/3

4- ينظر : المقرب : 233 . التر المصنون: 27/3

5- ينظر : التر المصنون : 89/1

6- سورة البقرة : 2

7- ينظر : التر المصنون: 83/1

إنَّ اهْرَأَ خَصْنِي عَمْدًا مَوَذَّةً
فَقَدَمَ (عِنْدِي) وَهُوَ مَعْمُولٌ (مَكْفُورٌ) مَعَ إِضَافَةِ (غَيْرُهُ) إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ (لَا) الدَّالَّة
عَلَى نَفْيِهِ.

6- إِجَازَةُ الْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ مُطْلَقاً⁽²⁾:

احْتَاجَ السَّمِينُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِالنَّقْلِ، وَالْقِيَاسِ، عَلَى أَنَّ الْقِيَاسَ يَكُمْنُ فِي أَنَّ
الْعَطْفَ تَابِعٌ مِنَ التَّوَابِعِ الْخَمْسَةِ، فَكَمَا يُؤَكِّدُ الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ، وَيُبَدِّلُ مِنْهُ، فَكَذَلِكَ
يُعَطِّفُ عَلَيْهِ، كَقِرَاءَةٍ: «وَكُفَرَ بِهِ وَالْمَسْجِدُ الْحَرَامُ»⁽³⁾، كَمَا مَرَّ فِي الْفَصْلِ السَّابِقِ.

7- جُوازُ توكيدِ الْفَعْلِ الْمَنْفِي بِاِهْدَى نُونِي التَّوْكِيدِ بَعْدَ (لَنْ)⁽⁴⁾:

حَمَلَ السَّمِينُ هَذِهِ الْإِجَازَةَ عَلَى (لَا)، وَ(لَمْ) النَّافِيَيْنِ، أَمَّا (لَا) فَقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ:
فَلَا الجَارَةُ الدُّنْيَا بِهَا تَلْحَيْنَاهَا وَلَا الضَّيْفُ فِيهَا إِنْ أَنَّا خَمْوَلُ⁽⁵⁾
فَأَكَدَّ الْفَعْلَ (تَلْحَيْنَاهَا) بَعْدَ النَّفِيِّ بـ(لَا)، وَأَمَّا (لَمْ) فَحَمَلَ عَلَيْهَا قَوْلَ الشَّاعِرِ:
يَخْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَغْلِمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا⁽⁶⁾
أَرَادَ (يَعْلَمُنَ) فَأَبَدَلَ الْخَفِيقَةَ أَلْفًا بَعْدَ فَتْحَةِ الْكَلْتَوَيْنِ، فَكَمَا يُؤَكِّدُ الْفَعْلُ الْمَنْفِيُّ بَعْدَ (لَمْ)
وَ(لَا)، فَإِنَّهُ يُؤَكِّدُ بَعْدَ (لَنْ) كَقِرَاءَةَ مَنْ قَرَأَ: «لَنْ يُصِيبَنَا»⁽⁷⁾

8- أَنْ يَتَبَعَ عَطْفُ الْبَيَانِ مَتَبَوِّعَهُ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّكْثِيرِ⁽⁸⁾:

قَاسَ السَّمِينُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى النُّعْتِ إِذْ يُشْرُطُ فِي النُّعْتِ، وَالْمَتَعُوتِ التَّوَافُقُ
كَقُولِهِ تَعَالَى: «إِهْدِنَا الصَّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ»⁽⁹⁾ فَنَعْتَ (الصَّرَاطَ) بـ(الْمُسْتَقِيمَ)، وَقَدْ
تَبَعَهُ فِي أَرْبَعَةِ مِنْ عَشْرَةِ، فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي النُّعْتِ فَلَيْكُنْ فِيمَا هُوَ شَبِيهُ بِهِ، كَقِرَاءَةٌ

1- ينظر : الإنصاف : 376/1 . شرح الكافية : 445/1 . : الدر المصنون : 626/2 . مغني اللبيب : 885

2- ينظر : الدر المصنون : 531/1

3- سورة البقرة : 217

4- ينظر : الدر المصنون : 471/3

5- ينظر : شرح الكافية : 53/2 . : الدر المصنون : 411/3 . مغني اللبيب : 325

6- ينظر : المقرب : 429 . : الدر المصنون : 3/471 . أوضح المسالك : 143/3

7- سورة التوبة : 51

8- ينظر : الدر المصنون : 635/2

9- سورة الفاتحة : 6

الجمهور: «فَآخَرَانِ يَقُولَانِ مَقَامُهُمَا مِنَ الدِّينِ اسْتُحِقُّ عَلَيْهِمِ الْأُولَيَانِ»⁽¹⁾ (برفع) (الأوليان) على أنها عطف بيان لـ(آخران)، لأنها لما تخصصت بالوصف قربت من المعرفة.

9- حذف ألف (ما) الخبرية⁽²⁾:

فاس السمين (ما) في هذه المسألة على (ما) الاستفهامية من حيث حذف ألفها إن دخل حرف الخفض عليهما كقولهم: اصنع به شئت.

10- دخول نون الوقاية على (الدُّن) لتقييها من الكسر⁽³⁾:

فاس السمين نون (الدُّن) على نون (من)، و(عن)، فالحقت بهما نون الوقاية لتقييهما من الكسر محاافظة على سكون نونيهما، إذ يقولون: (مني، وعني) بتشديد النون، لذا الحقت نون الوقاية بـ(الدُّن) قوله تعالى: «من لدني»⁽⁴⁾

11- زيادة اللام في المفعول تأكيداً⁽⁵⁾:

فاس السمين (اللام) في هذه المسألة على (الباء) التي قد تزداد في المفعول تأكيداً كقوله تعالى: «وَلَا تُأْنِقُوا بِأَيْدِنِكُمْ»⁽⁶⁾، قوله: «رَدَفَ لَكُمْ»⁽⁷⁾.

4-1 الإجماع

والمراد به إجماع نحاة البلدان: البصرة، والكوفة⁽⁸⁾، ويظهر لي أن السمين قد بنى بعض أصوله النحوية، والصرفية على هذا الأصل من أصول الصناعة، ولكنه قليل بالإضافة إلى اعتماده على السمع، والقياس؛ لأن السمع، والقياس أكثر اتساعاً في تلك البيئة اللغوية التي نشأ فيها.

ومما يدل على اعتقاده بهذا الأصل ما يطالعنا من إشارات، وإيماءات تنبئ عن

1- سورة المائدah : 107

2- ينظر : الدر المصنون: 304/1

3- ينظر : الدر المصنون: 474/4

4- سورة الكهف : 76

5- ينظر : الدر المصنون: 326/5

6- سورة البقرة : 195

7- سورة النمل : 72

8- ينظر : الاقتراح : 55

ذلك، ومن ذلك قوله: "وَهَذَا هُوَ الَّذِي لَا يَعْرِفُ النُّحَادُ غَيْرَهُ"⁽¹⁾، و"لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنَ النَّحْوَيْنِ"⁽²⁾، و"النَّحْوَيْنُ كُلَّهُمْ"⁽³⁾، و"اَتَّفَاقاً مِنَ الْبَصْرَيْنَ، وَالْكَوْفَيْنَ"⁽⁴⁾، و"تَصَّنَّصَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى ذَلِكَ"⁽⁵⁾، وما أشَبَهَ ذَلِكَ.

وقد يُصرَّحُ أَحْيَانًا بِأَنَّ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ هُوَ مِنْ إِجْمَاعِ النَّحْوَيْنِ كَقُولِهِ: "القولُ فِي (آمِينٍ): لَيْسَ مِنَ الْقُرْآنِ إِجْمَاعًا"⁽⁶⁾، وَأَنَّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَنْ تُبْسَلَ»⁽⁷⁾ وَجَهِينٌ: الْمَشْهُورُ: الإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: مَخَافَةُ أَنْ تُبْسَلَ، أَوْ كِراَاهَةُ أَنْ تُبْسَلَ، أَوْ أَلَا تُبْسَلَ.⁽⁸⁾

وبِنَاءً عَلَى هَذَا، نَجِدُهُ يُطَالِعُنَا بِعَبَارَاتٍ تَبْنَى بِاعْتِدَادِهِ بِالْإِجْمَاعِ كَتَرْجِيحِ الْإِثْبَاتِ عَلَى النَّفِيِّ⁽⁹⁾، وَعَدْمِ جَوَازِ زِيَادَةِ الْكَافِ⁽¹⁰⁾، وَأَنَّ (جَعْل) تَتَعَدِّي لِمَفْعُولٍ وَاحِدٍ⁽¹¹⁾، وَتَقْدِيرُ (أَمْ) الْمُنْقَطَعَةِ بِـ(بِلْ)، وَالْهَمْزَةِ⁽¹²⁾، وَجَوَازِ وُقُوعِ الْجُمْلَةِ صِفَةً، أَوْ حَالًا⁽¹³⁾، وَأَنَّ الْمُضْمِرَ لَا يُؤكِّدُ الْمَظْهَرَ⁽¹⁴⁾، كَمَا أَنَّ الرَّابِطَ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ قَدْ يُحَذَّفُ⁽¹⁵⁾، وَ(هَلْمَ) اسْمُ فِعْلٍ⁽¹⁶⁾، وَالْجُمْلَةُ الْحَالِيَّةُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفٌ عَاطِفٌ امْتَنَعَ دُخُولُ وَأَوْ الْحَالِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ وَأَوْ الْحَالِ فِي الْأَصْلِ عَاطِفَةٌ زِيَادَةٌ عَلَى وُجُودِ

- 1- الذر المصنون: 27/3
- 2- التر المصنون: 11/6
- 3- الذر المصنون: 121/3
- 4- التر المصنون: 515/1
- 5- التر المصنون: 18/3
- 6- التر المصنون: 86/1
- 7- سورة الأنعام : 70
- 8- ينظر : التر المصنون: 91/3
- 9- ينظر : الذر المصنون: 193/3
- 10- ينظر : التر المصنون: 105/3
- 11- ينظر : التر المصنون: 3/3
- 12- ينظر : التر المصنون: 324/5
- 13- ينظر : التر المصنون: 129/6
- 14- ينظر : التر المصنون: 466/3
- 15- ينظر : التر المصنون: 261/3
- 16- ينظر : التر المصنون: 212/3

و(على)⁽²⁾، و(ليس) لا حدث لها⁽³⁾، وواو (مع) ليست اسماء⁽⁴⁾، وغير ذلك.

وزِيادةً على مَا مَرَّ، فَإِنَّهُ يَأْخُذُ الْإِجْمَاعَ دَلِيلًا كَافِيًّا فِي الرَّدِّ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ، فَقَدْ أَنْكَرَ مَا قَالَهُ الزَّمْخَشْرِيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ»⁽⁵⁾ إِذْ قَالَ: (هُنَّ) ضَمِيرٌ مُبْهَمٌ، وَ(سَبْعَ سَمَاوَاتٍ) يُفَسَّرُهُ، فَيَرَدُ عَلَيْهِ بَأنَّ هَذَا لِنِسَ مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُفَسَّرُ فِيهَا الضَّمِيرُ بِمَا بَعْدَهُ، فَقَدْ حَصَرَهَا النَّحْوِيُّونَ فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعٍ: ضَمِيرِ الشَّائِنِ، وَالْمَجْرُورِ بِ(رَبَّ)، وَالْمَرْفُوعِ بِ(نَعَمْ، وَبِئْسَ)، وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا، وَبِأَوَّلِ الْمُتَنَازِعَيْنِ، وَالْمُفَسَّرِ بِخَبْرِهِ، وَبِالْمُبَدِّلِ مِنْهُ⁽⁶⁾.

كما أنكر على أبي حيّان أن يكون (الذى) في قوله تعالى: «وَبَلَغْنَا أَجَنَا الَّذِي
أَجْلَتْ لَنَا»⁽⁷⁾ بدلاً، فقد اشترط النحاة في البَدْلِ الْمُطَابَقَةَ⁽⁸⁾، كما أنكر على ابن كيسان
أن يكون الاختصاص بأسماء الإشارة، إذ نصَ النحويون على أنَ المَنْصُوبَ على
الاختصاص: إما (أي) نحو: "اللهم اغفر لنا أئتها العصابة"، أو معرف بـ(أ) نحو:
("نَحْنُ مَعَاشُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُوزَّثُ")⁽⁹⁾، وقد يأتي، علمًا كقول الشاعر :

راحت وراح كعضا السبساب
بنا تميماً يكشفُ الضباب^(١٠)

ومن المسائل التي بنى أصولها على الإجماع زيادة على ما مرَّ:

١- جواز الاتساع في الظرف يأعطائه حكم الأسماء الصريحة (١١):

1- ينظر : الدر المصنون: 3/243

2- ينظر : الدر المصنون: 500/4

3- ينظر : التر المصنون: 656/2

4- ينظر : التر المصنون: 4/4

٢٩ - سورة البقرة :

6- ينظر : الدر المصنون: 1/172

128 - سورة الأنعام :

8- الذر المصنون: 3/178 . جاء في همع الهوامع : " لا تجب موافقة البدل لمتبوعه في التعريف ، والإظهار ، وضدھما ، فتبدل النكرة من المعرفة ، والمضمر من المظہر ، والمفرد من غيره ، وبالعكس " 217/5

⁹- فتح الباري : كتاب النفقات : 502/9 . مسند أحمد : 463/2

³¹- ينظر : ديوان رؤبة (الملحق) : 169 . الدر المصنون: 1 / 285 . همع الهوامع : 31/3

11- ينظر : التر المصنون: 3/283

حمل السمين هذه الإجازة على قول النهاة: إن قريباً منك زيد، من حيث إن (قريباً) اسم (إن)، و(زيد) خبرها، وذلك على الاتساع.

2- (مَهْمَا) اسم، ولنست طرفاً⁽¹⁾:

أجمع النحويون على كون (مهما) مثل (من) في لزوم التجرد عن الظرفية، وفي هذا دليل عند السمين على ضعف القول بظرفيتها، فهي اسم لا حرف بدليل عود الضمير عليها، ولا يعود الضمير على حرف قوله تعالى: «مهما تأتنا به»⁽²⁾، فالهاء في (به) تعود على (مهما).

3- حذف العائد المنصوب إذا كان المبتدأ (كلاً)، أو ما أشبهها في الافتقار والعموم⁽³⁾:

اتفق البصريون، والковيؤون على جواز حذف عائد المبتدأ المنصوب إذا كان لفظ (كلاً)، أو ما أشبهها، وفي هذا أصل يبني عليه السمين أصوله النحوية، والصرفية، ومنه قراءة نافع: «وكل وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى»⁽⁴⁾.

4- وجوب اشتراك العاملين في التنازع⁽⁵⁾:

حمل السمين هذه المسألة على ما ذكره النهاة في كون التنازع يكون بين العوامل المشتركة بوجه من وجوه الاشتراك، وحقيقة تكمّل بأن يتقدّم فغلان متصرّفان، أو اسمان يشبهانهما، أو فعل متصرّف باسم يشبهه، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع، وهو مطلوب لكلّ منها من حيث المعنى⁽⁶⁾ قوله تعالى: «أَتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرَأْ»⁽⁷⁾، قوله: «هَوْمُ اقْرُؤُوا كِتَابِيَه»⁽⁸⁾، في حين لم يذكر النهاة التنازع في نحو: لو جاء قتلت زيداً، ولا: لما جاء ضربت زيداً، ولا: حين

1- ينظر : التر المصنون: 329/3

2- سورة الأعراف : 132

3- ينظر : التر المصنون: 515/1

4- سورة النساء : 95

5- ينظر : التر المصنون: 628/1

6- ينظر : أوضح المسالك : 21/2 . شرح التصريح : 315/1 .

7- سورة الكهف : 96

8- سورة الحاقة : 19

جاءَ قُتْلُ زَيْدًا، وَلَا: إِذَا جَاءَ قُتْلُ زَيْدًا، لِعَدَمِ الْاشْتِراكِ بَيْنَ الْعَامِلَيْنِ.

5- المَصْدَرُ فِي مَحْلِ نَصْبٍ إِذَا وَقَعَ مَوْقِعُ الْمَفْعُولِ لَهُ⁽¹⁾:

حَمَلَ السَّمَيْنِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّحْوَيُونَ فِي كَوْنِ (أَنْ وَمَا بَعْدُهَا) فِي مَحْلِ نَصْبٍ إِذَا وَقَعَ مَوْقِعُ الْمَفْعُولِ لَهُ، كَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَا يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ»⁽²⁾. فَالْمَصْدَرُ (أَنْ يَخَافَا) فِي مَحْلِ نَصْبٍ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ.

6- جَوَازُ إِضَافَةِ (أَيْ) مِنْ أَسْمَاءِ الْاسْتِفَاهَامِ⁽³⁾:

حَمَلَ السَّمَيْنِ هَذِهِ الْإِجَازَةَ عَلَى مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ النَّحْوَيُونَ بِأَنَّهُ لَا يُضَافُ مِنْ أَسْمَاءِ الْاسْتِفَاهَامِ إِلَّا (أَيْ) كَوْلِهِ تَعَالَى: «فِيَأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ»⁽⁴⁾ فَأَضَافَ (أَيْ) إِلَى (حَدِيثِ)، وَقَوْلِهِ: «أَيُّكُمْ زَادَهُ هَذِهِ إِيمَانًا»⁽⁵⁾.

5- استصحاب الحال

يُعَدُّ اسْتِصْحَابُ الْحَالِ مِنْ أَضْعَفِ الْأَدْلَةِ الْمُعْتَبَرَةِ عِنْ الْأَصْوَلِيَّيْنِ، وَالنَّحْوَيَيْنِ "وَهُوَ إِيقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ عِنْ دُرُّ عَدَمِ دَلِيلِ النَّقلِ عَنِ الْأَصْلِ"⁽⁶⁾، وَقَدْ اسْتُدَلَّ بِهِ السَّمَيْنِ فِي مَوَاضِيعِ كَثِيرَةٍ مِنْ كِتَابِهِ (الدُّرُّ الْمَصْوُنُ)، فَنَرَاهُ يَبْيَنِي عَلَيْهِ كَثِيرًا مِنْ أَصْوَلِهِ النَّحْوِيَّةِ، وَالصَّرْفِيَّةِ زِيَادَةً عَلَى اعْتِدَادِهِ بِالسَّمَاعِ، وَالْقِيَاسِ، وَالْإِجْمَاعِ كَمَا مَرَّ، فـ(إِلَّا) فِي الْأَصْلِ حَرْفٌ اسْتِشَاءٌ⁽⁷⁾، وَ(هُنَاكَ) فِي الْأَصْلِ ظَرْفٌ مَكَانٌ⁽⁸⁾، وَالْأَصْلُ فِي الصَّفَةِ، وَالْحَالِ أَنْ يَكُونَا مُفَرَّدَيْنِ⁽⁹⁾، وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي خَبْرٌ فِي الْأَصْلِ⁽¹⁰⁾، وَمَا إِلَى ذَلِكَ.

1- يُنْظَرُ : التَّرِ المَصْوُنُ: 1/559

2- سُورَةُ الْبَقْرَةِ : 229

3- يُنْظَرُ : التَّرِ المَصْوُنُ: 2/245

4- سُورَةُ الْأَعْرَافِ : 185

5- سُورَةُ التَّوْبَةِ : 124

6- ارْتِقاءُ السِّيَادَةِ : 97

7- يُنْظَرُ : التَّرِ المَصْوُنُ : 1/115

8- يُنْظَرُ : التَّرِ المَصْوُنُ: 6/54

9- يُنْظَرُ : التَّرِ المَصْوُنُ: 1/137

10- يُنْظَرُ : التَّرِ المَصْوُنُ: 1/133

وهو في استدلاله هذا نراه يصرخ أحياناً بأنَّ ما يذكره استصحابٌ حالٌ، أو استصحابٌ أصلٌ كقوله في (إذا): "وهل هي حينئذ باقية على زمانيتها، أو صارت ظرف مكان أو حرفاً؟ ثلاثة أقوال، أصحها الأولى استصحاباً للحال" (1) كما أنه منع أن يتقدّم خبر(كان) على اسمها إذا كان خبراً للمبتدأ؛ لئلا يلتبس بباب الفاعل" ووجه المنع استصحاب الأصل" (2)

وقد يدلُّ عن استدلاله باستصحاب الحال بلفظة (الأصل) كقوله: "إنَّ الكلمة إذا كانَ نفيَا، أو شبيهه جازَ في المستثنى الإتباع بدلاً، وهو المختار، والنصب على أصل الاستثناء" (3)، وقوله: "الأصلُ في (ثم) المهلة في الزمان، وقد تأتي المهلة في الإخبار" (4)

ومن المسائل التي بنى أصولها على استصحاب الحال زيادة على ما مرَّ:
1- صفة النكرة إذا قدمت عليها نصب حالاً (5):

استدلَّ السمينُ في هذه المسألة بقوله تعالى: «لِتَكُونُ لِمَنْ خَلَفَ أَنَّ آيَةً» (6)، فقوله (لمَنْ خَلَفَكَ) في محل نصب على الحال من آية)، وهي نكرة؛ لأنَّه في الأصل صفة لها، ومنه قوله: «كَانُوا لَكُمْ عَدُوًا مُّبِينًا» (7)، فـ(لَكُمْ) متعلق بمحذوف؛ لأنَّه حالٌ من (عدُوًا)، فإنَّه في الأصل صفة نكرة، ثم قدم عليها، وقوله تعالى: «أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغَى حَكْمًا» (8)، فـ(غَيْرَ) تتصبُّ على الحال من حكمًا؛ لأنَّها في الأصل وصفة له.

2- النصب على إسقاط حرف الجر (9):

ذهب السمين إلى أنَّ حرف الجر إذا حُذِفَ نصب ما بعدها مستدلاً بالأصل على

1- الذر المصنون: 118/1

2- الذر المصنون: 50/3

3- الذر المصنون: 425/2

4- الذر المصنون: 219/3

5- ينظر : الذر المصنون: 2 ، 422/4 ، 164/3 ، 68/4

6- سورة يونس : 92

7- سورة النساء : 101

8- سورة الأنعام : 114

9- ينظر : الذر المصنون: 115/1 ، 78/3 ، 29/4

ذلك كَوْلِ الشَّاعِرِ:

تَمُرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ⁽¹⁾
فَنَصَبَ (الدِّيَارَ)، والأصل: تَمُرُونَ بِالدِّيَارِ، كما حَمِلَ عَدَداً مِنَ القراءاتِ القرآنيةِ عَلَى
هَذَا الأَصْلِ، وَمِنْهَا:

أ- قِرَاءَةُ سَعِيدِ بْنِ جَبَيرٍ، وَمُجَاهِدٍ: (يَقْضِيُ الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاقِلِينَ)⁽²⁾ إِذْ حَمِلَ
نَصَبَ (الْحَقُّ) عَلَى أَرْبَعَةِ أُونِجَّهِ مِنْهَا: إِسْقَاطُ حَرْفِ الْجَرِّ، والأصل: يَقْضِي بِالْحَقِّ
فَلَمَّا حُذِفَ الْجَارُ (البَاءُ) انتَصَبَ مَجْرُورٌ.

ب- قِرَاءَةُ «وَمَا يُخْدِعُونَ إِلَّا أَنفُسُهُمْ»⁽³⁾ مِبْنِيَّاً لِلمَفْعُولِ، وَنَصَبَ (أَنفُسُهُمْ)، وَتَخْرِيجُهَا
عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ: وَمَا يُخْدِعُونَ إِلَّا عَنْ أَنفُسِهِمْ، فَلَمَّا حُذِفَ الْجَارُ انتَصَبَ المَجْرُورُ .

3- حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ وَجُوبُهَا إِذَا أَخْبَرَ عَنْهُ بِمَصْدَرِ جِيءَ بِهِ بَدَلاً مِنَ الْلَّفْظِ بِفَعْلِهِ⁽⁴⁾
اسْتَدَلَ السَّمِينُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ النَّحْوِيَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: (طَاغَةٌ مَغْرُوفَةٌ)⁽⁵⁾
حَيْثُ رُفِعَتْ (طَاغَةٌ) عَلَى أَنَّهَا خَبَرٌ لِمُبْتَدَأِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرَهُ: أَمْرَنَا طَاعَةً، أَوِ الْمَطْلُوبُ
طَاعَةً، وَقَوْلُهُ: (فَصَبَرَ جَمِيلٌ)⁽⁶⁾، فَحَذْفُ الْمُبْتَدَأِ وَجُوبُهَا، وَبَقِيَ الْخَبَرُ (صَبَرُ)، وَهُوَ
مَصْدَرٌ فِي الْأَصْلِ بَدَلاً مِنَ الْلَّفْظِ بِفَعْلِهِ.

4- مَجِيءُ تَمْيِيزِ النَّسْبَةِ مُحَوِّلاً عَنْ فَاعِلٍ⁽⁷⁾:
اسْتَدَلَ السَّمِينُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ النَّحْوِيَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: (ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا)⁽⁸⁾،
فَجُمْلَةُ (ضَرَبَ اللَّهُ) تُقْدِمُ لَنَا مَعْنَى مِنْهُمَا مُجْمَلاً، وَالتَّمْيِيزُ: مَثَلًا هُوَ الَّذِي أَزَالَ
الْإِبَهَامَ، وَالْغُمُوضَ عَنْ مَعْنَى الجُمْلَةِ، وَهَذَا النَّوْعُ يُسَمِّيهِ السَّمِينُ تَمْيِيزاً مَنْقُولاً مِنِ
الْفَاعِلِيَّةِ، إِذْ الْأَصْلُ: هَلْ يَسْتَوِي مِثْلُهُما، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ

1- ينظر : المقرب : 127 . الذر المصنون: 106/1 . مغني اللبيب : 138 . همع البوامع : 20/5

2- سورة الأنعام : 57

3- سورة البقرة : 9

4- ينظر : الذر المصنون: 4/164 ، 5/230

5- سورة النور : 53

6- سورة يوسف: 18

7- ينظر : الذر المصنون: 4/491 ، 6/15

8- سورة الزمر : 29

شَبَابًا⁽¹⁾، فِي الْأَصْلِ: اشْتَعَلَ شَبَابُ الرَّأْسِ، وَقُولُهُ: «ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا»⁽²⁾، فِي الْأَصْلِ: ثُمَّ ازْدَادَ كُفْرُهُمْ.

5- نِيَابةُ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ عَنِ الْفَاعِلِ الْمَحْذُوفِ⁽³⁾:

اسْتَدَلَ السَّمِينُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقُولِهِ تَعَالَى: «وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكَفِّرُ بِهَا»⁽⁴⁾، وَالْأَصْلُ: يُكَفِّرُ بِهَا أَحَدٌ، فَلِمَ حُذِفَ الْفَاعِلُ قَامَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ^(بِهَا) مَقَامَهُ، فَيَكُونُ فِي مَحْلِ رَفِيعٍ كَمَا حُذِفَ الْفَاعِلُ مِنْ قُولِهِ تَعَالَى: «وَلَمَّا سُقطَ فِي أَيْدِيهِمْ»⁽⁵⁾، فَقَامَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ^(فِي أَيْدِيهِمْ) مَقَامَهُ.

6- النِّصْبُ عَلَى الْمَصْدِرِ⁽⁶⁾:

ذَهَبَ السَّمِينُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا قُدِّمَ وَصَفَ الْمَصْدِرُ، وَأُضِيفَ إِلَيْهِ نِصْبٌ كَقُولِهِ تَعَالَى: «يَتَلَوَّنَهُ حَقٌّ تِلَوَّتِهِ»⁽⁷⁾، وَالْأَصْلُ: تِلَوَّنَهُ حَقًّا، ثُمَّ قُدِّمَ الْوَصْفُ (حَقُّ)، وَأُضِيفَ إِلَى الْمَصْدِرِ (تِلَوَّتِهِ)، فَنِصَبَ نِصْبَةً.

7- الْأَصْلُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ أَنْ يَعْمَلَ فِيمَا بَعْدَهُ إِذَا كَانَ لِلْحَالِ أَوِ الْإِسْتِقْبَالِ⁽⁸⁾: خَرَجَ السَّمِينُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ قِرَاءَةً أَبْيَ عَمَرُو: «هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرَّةٍ»⁽⁹⁾، حِينَئِذٍ أَعْمَلَ اسْمَ الْفَاعِلِ، وَهُوَ قُولُهُ (كَاشِفَاتٌ) إِعْمَالًا فِي لِهِ، فَنِصَبَ بِهِ الْمَفْعُولُ بِهِ، وَهُوَ (ضُرَّةٌ).

8- الْأَصْلُ فِي الْعَطْفِ بِالْوَأْوَى الْمُطَابِقَةِ⁽¹⁰⁾:

ذَهَبَ السَّمِينُ إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يُطَابِقَ الْمَغْطُوفُ بِالْوَأْوَى الْمَغْطُوفُ عَلَيْهِ كَقُولِهِ تَعَالَى: «لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَئِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ

1- سورة مریم : 4

2- سورة آل عمران : 90

3- ينظر : الدر المصنون: 344/3 ، 444/2 ،

4- سورة النساء : 140

5- سورة الأعراف : 149

6- ينظر : الدر المصنون: 358/1

7- سورة البقرة : 121

8- ينظر : الدر المصنون: 18/6

9- سورة الزمر : 38

10- ينظر : الدر المصنون: 478/3

في سَبِيلِ اللهِ⁽¹⁾، فَعَطَفَ (المُجَاهِدُونَ) عَلَى (القَاعِدُونَ) إِذْ وَاقَهُ فِي الرَّفِعِ، وَالْجَمْعِ، وَالتَّذْكِيرِ، وَالتَّعْرِيفِ فِي حِينٍ قَدْ يَأْتِي الْعَطْفُ بِالوَاءِ بِغَيْرِ الْأَصْلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾⁽²⁾، فَأَفْرَدَ الضَّمِيرَ فِي (يُرْضُوهُ)، وَإِنْ كَانَ يَعُودُ إِلَى اثْنَيْنِ (اللهُ وَرَسُولُهُ)؛ لِغَرَضٍ بَلَاغِيٍّ.

1- سورة النساء : 95

2- سورة التوبة : 62

الفصل الثاني

السميين الحببي ومسائل النحو

لقد اتَّضحَ ممَّا مرَّ أنَّ السَّمِينَ قد تَوَصَّلَ إِلَى أُصولِهِ النَّحويَّةِ، والصَّرْفِيَّةِ باعْتِدَادِهِ بِالشَّاهِدِ الْقُرْآنِيِّ وَقِرَاءَاتِهِ، وَالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ، وَكَلَامِ الْعَرَبِ: نَظَمَهُ وَنَثَرَهُ، زِيادةً عَلَى اهْتِمَامِهِ بِالْقِيَاسِ، وَالْإِجْمَاعِ، وَاستِصْنَابِ الْحَالِ مِنْ خَلَلِ عَرْضِهِ، وَآرَاءِ النَّحويِّينَ.

فَمِنَ الطَّبَيْعِيِّ أَنْ تَدُورَ آرَاءُ السَّمِينِ النَّحويَّةِ فِي فَلَكِ آرَاءِ المَذَاهِبِ النَّحويَّةِ الْمُخْتَلِفةِ، إِذْ إِنَّ مَجِيئَهُ كَانَ فِي فَتَرَةٍ مُُتَأْخِرَةٍ، وَهِيَ فَتَرَةٌ كَانَ فِيهَا النَّحوُ قَدْ اسْتَوَى وَأَكْتَمَ؛ لَذَا نَرَاهُ يُؤْيِدُ مَذَهَبًا فِي مَسَأَلَةٍ مَا، وَمَذَهَبًا مُُخَالِفًا فِي مَسَأَلَةٍ أُخْرَى؛ فَقَدْ أَخَذَ يَنْبُوعَهُ النَّحويَّ مِنْ شَتَّاتِ الْكِتَبِ، وَلَعَلَّ أَهْمَّ مَا يُمْكِنُ عُدُّهُ مِنْ هَذِهِ الْمَسَأَلَةِ فِي فَكْرِهِ النَّحويِّ مَا يَأْتِي:

1- غَلَبةُ الْمَذَهَبِ الْبَصْرِيِّ :

لَمْ يَلْتَزِمِ السَّمِينُ مَذَهَبًا وَاحِدًا، فَلَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ إِنَّهُ بَصْرِيٌّ مُُطْلَقاً أَوْ كُوفِيٌّ مُُطْلَقاً فَهُوَ وَإِنْ كَانَ بَصْرِيُّ الْمَذَهَبِ إِلَّا أَنَّا وَجَدْنَاهُ يَتَبعُ الْكَوْفَيْنَ فِي قَلِيلٍ مِّنَ الْمَسَائِلِ وَلَا سِيَّما الَّتِي هَجَرَتْ التَّأْوِيلَ، وَالتَّقْدِيرَ، كَمَا سَيَّأَتِي.

2- الْمَسَائِلُ النَّحويَّةُ :

جَاءَتِ الْمَسَائِلُ النَّحويَّةُ عِنْدَ السَّمِينِ مُُتَتَاثِرَةً هُنَا وَهُنَاكَ بَيْنَ ثَنَاءِيَا كَتَابِهِ (الدُّرُّ المَصْوُن)، فَهُوَ لَمْ يَشْرَحْ تِلْكَ الْمَسَائِلَ فِي أَبْوَابٍ مُُتَكَامِلَةٍ، وَلَا فِي أَجْزَاءٍ مُُعَيْنَةٍ حَيْثُ نَسْتَطِيعُ أَنْ نَتَبَيَّنَ أُصُولَهُ وَآرَاءَهُ النَّحويَّةَ، وَمِنْ ذَلِكَ:

أ- جَوازُ مَجِيءِ الْحَالِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعِ(1):

1- أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ عَامِلًا عَمَلَ الْفَعْلِ نَحْوَ: (اعْتِكَافِي صَائِمًا لِي)

2- أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ جُزْءًا مِّنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَوْلِهِ تَعَالَى: (وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غُلٌ إِخْوَانًا)(2)

3- أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ كَالْجُزْءِ كَوْلِهِ تَعَالَى: (يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ

1- ينظر : الدُّرُّ المَصْوُن: 383/1

2- سورة الحجر : 47

سُجَّدًا لِهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ⁽¹⁾) فِي جُمْلَةٍ (وَهُمْ دَاخِرُونَ) حَالٌ مِنَ الْهَاءِ فِي (ظِلَّةُ)، لِأَنَّ الظِلَّ كَالْجُزْءِ، إِذْ هُوَ نَاشِئٌ عَنْهُ.

ب- وقوع الحال من النكرة بمسوغات تخصيصها بالصفة كقراءة ابن أبي عبلة: «ولمَّا جاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مَصْدَقًا لِمَا مَعَهُمْ»⁽²⁾، فَنَصَبَ (مَصْدَقًا) عَلَى أَنَّهُ حَالٌ مِنْ (كِتَابٍ)، وَهِيَ نَكْرَةٌ قَرُبَتْ مِنَ الْمُعْرِفَةِ لِتُخَصِّصَهَا بِالصَّفَةِ، وَهِيَ (منْ عِنْدِ اللَّهِ)⁽³⁾

ج- لا يقع ممِيز الفاظ المئة مفرداً متصوبًا إلا ضرورة كقول الشاعر:
إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد ذهب الزاده والفتاء⁽⁴⁾

د- يجوز حذف التمييز إن دل عليه دليل، كحذفه بدلالة المضاف إليه عليه في قوله تعالى: «فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ»⁽⁵⁾ على أن التقدير: أحسن الخالقين خلقاً⁽⁶⁾ كما حذف لدلالة الجواب عليه في قوله تعالى: «قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ»⁽⁷⁾ تقديره: كم يوماً⁽⁸⁾.

ه- يجب نصب ما بعد فعل التفضيل إن لم يكن من جنس ما قبله نحو: زيد أحسن وجهها⁽⁹⁾.

و- في المندى المضاف إلى ياء المتكلم سبعة لغات⁽¹⁰⁾ أفصحتها:

أ- حذف الياء مجيئاً منها بالكسرة وهي لغة القرآن

ب- ثبوت الياء ساكنة

ج- ثبوت الياء مفتوحة

1- سورة النحل : 48

2- سورة البقرة : 89

3- ينظر : الدر المصنون : 297/1

4- ينظر : شرح التسهيل : 394/2 . الدر المصنون : 447/4 . أوضح المسالك: 220/3

5- سورة المؤمنين : 14

6- ينظر : الدر المصنون: 177/5:

7- سورة الكهف : 19

8- ينظر : الدر المصنون: 443/4:

9- ينظر : الدر المصنون: 499/1 . 323/2 . 15/4

10- ينظر : الدر المصنون : 225/1—226

د - قلبُ الْيَاءِ أَفَا

ه - حَذَفُ هَذِهِ الْأَلْفَ وَالْجَزْرَاءِ عَنْهَا بِالْفَتْحَةِ

و - بِنَاءُ الْمُضَافِ إِلَيْهَا عَلَى الْضَّمِّ تَشْبِهً بِالْمُفَرَّدِ كِفَرَاءً مِنْ قَرَاءَةٍ مَنْ قَرَأَ: «قَالَ رَبِّيْ
اَحْكَمْ بِالْحَقِّ»⁽¹⁾

ز - جواز اجتماع ياء الغيبة والنداء⁽²⁾:

أَجَازَ السَّمِينُ أَنْ يُنَادِيَ الإِنْسَانَ شَخْصًا وَيُخْبِرَ عَنْ آخَرَ فَيَقُولُ: يَا زَيْدَ لِيَنْعَلِ
عَمَرُ وَكَيْنَتَ، فَخَاطَبَ زَيْدًا، وَأَخْبَرَ عَنْ عَمَرِهِ.

ح - المفعول لأجله، ومن مسائله:

1- يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ عَلَى عَامِلِهِ اهْتِمَاماً بِهِ⁽³⁾ كَوْلِهِ تَعَالَى: «أَنْفَكَاَ اللَّهُ
دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ»⁽⁴⁾ فَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ (أَنْفَكَا) عَلَى عَامِلِهِ (تُرِيدُونَ) تَقْدِيرُهُ:
أَتُرِيدُونَ اللَّهُ دُونَ اللَّهِ إِنْفَكَا.

2- يَقُلُّ نَصْبُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ إِنْ كَانَ مُرْعَقاً بـ(أَل) كَوْلِهِ:
لَا أَفْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَّتْ زُمْرَ الْأَعْدَاءِ⁽⁵⁾
فـ(الْجُبْن) مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ وَاقِعٌ مَفْعُولاً مِنْ أَجْلِهِ.

وَيَكْثُرُ نَصْبُهِ إِنْ كَانَ مُجَرَّداً مِنْ (أَل) كَوْلِنَا: جَئْتُ رَغْبَةً فِي الْعِلْمِ، وَيَسْتُوِي
النَّصْبُ وَالْجَرُّ إِنْ كَانَ مُضَافاً كَوْلِ حَاتِمِ الطَّائِيِّ:
وَأَغْفِرُ عَوْزَاءَ الْكَرِيمِ الْأَخْارَهِ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ الْلَّهِيْمِ تَكْرُماً⁽⁶⁾

فـ (الْأَخْارَهِ) مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَمِثْلُهُ
(تَكْرُماً) إِلَّا أَنَّهُ نَكْرَهَ، وَمِنَ الْجَرِّ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ
اللَّهِ»⁽⁷⁾.

1- سورة الأنبياء : 112

2- ينظر : التر المصنون : 370/ 4

3- ينظر : التر المصنون: 508/5 . 205/3 .

4- سورة الصافات : 86

5- ينظر : شرح التسبيل : 198/2 . التر المصنون: 138/1 . أوضح المسالك : 46/2 . همع الهوامع : 134/3

6- ينظر : شرح التسبيل : 198/2 . التر المصنون: 138/1

7- سورة البقرة : 74

3- الأصلُ في المَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ النَّصْبُ، وَأَمَّا الْجَرُّ فَنَاشِئٌ عَنْهُ⁽¹⁾.

4- إِذَا فَقَدَ الْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ شَرْطًا مِنْ شَرْوَطِهِ فَإِنَّهُ يُجْرُ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ كَوْلِهِ تَعَالَى : «كُلُّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍ»⁽²⁾، فَجَرٌ (مِنْ غَمٍ) بِحَرْفِ السَّبَبِ؛ لِعَدَمِ اتِّحَادِ الْفَاعِلِ فَإِنَّ الْخُرُوجَ مِنْ غَيْرِ فَاعِلٍ لِغَمٍ لِأَنَّ الْغَمَ مِنَ النَّارِ، وَالْخُرُوجُ مِنَ الْكُفَّارِ⁽³⁾.

وَغَيْرُهَا مِنْ مَسَائلَ فِي شَتَّى أَبْوَابِ النَّحْوِ، إِذْ إِنَّهُ يَتَضَعُّ لَنَا أَنَّ السَّمَيْنَ قَدْ أَغْفَلَ عَدَدًا مِنْ الْمَسَائلِ النَّحْوِيَّةِ وَلَا سِيمَا الَّتِي ظَهَرَ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ؛ وَلَعَلَّ هَذَا رَاجِعٌ إِلَى قِلَّةِ وُرُودِهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَمِنْ ذَلِكَ :

أ- نِدَاءُ الْاسْمِ الْمَحْلِيِّ بـ(أَل)، فَالْكُوفِيُّونَ عَلَى إِجَازِتِهِ، وَالْبَصْرِيُّونَ عَلَى مَنْعِهِ⁽⁴⁾
ب- وُجُوبُ نَصْبِ التَّمْيِيزِ عَنَّ الْبَصْرِيِّينَ، أَوْ جَرٌ عَنَّ الْكُوفِيِّينَ إِذَا فُصِّلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
(كِمْ) الْخَبْرِيَّةِ بِالظَّرْفِ أَوْ حَرْفِ الْجَرِّ⁽⁵⁾.

3- قِلَّةُ تَفَرُّدَاتِهِ :

لَعَلَّ نَشَأَ السَّمَيْنِ فِي فَتَرَةٍ مُتَأَخِّرَةٍ كَانَتْ فِيهَا قَوَاعِدُ النَّحْوِ، وَنَظَرِيَاتُهُ قَدْ أَخْدَتْ
بِالاستقرارِ، وَالثَّبُوتُ هِيَ الَّتِي كَانَتْ وَرَاءَ قِلَّةِ تَفَرُّدَاتِ السَّمَيْنِ، فَمِنَ الْمَحْذُورِ أَنْ يَكُونَ
الْفَاعِلُ مَنْصُوبًا، أَوْ الْمَفْعُولُ مَرْفُوعًا وَقَدْ جَمِعَتْ شَوَاهِدُ كُلِّ بَابٍ.

زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ، فَإِنَّ افْتِنَانَ السَّمَيْنِ بِمَنْ سَبَقَهُ كَأْبِي حِيَّانَ، وَأَبِي الْبَقاءِ، وَابْنِ عَطِيَّةِ،
وَالزَّمَخْشَرِيِّ جَعَلَهُ يَتُورُ فِي دَائِرَتِهِمْ؛ إِذْ إِنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ فِي الْغَالِبِ - عَنْ تَلَكَ الْآرَاءِ.
وَلَكِي أَبْيَنَ إِسْنَامَ السَّمَيْنِ الْحَلَبِيِّ فِي مَسَائلِ النَّحْوِ، رَأَيْتُ أَنْ أَتَحَدَّثَ عَمَّا يَلِي :

أ- الْمَرْفُوعَاتِ

ب- الْمَنْصُوبَاتِ

ج- الْمَجْرُورَاتِ

د- التَّوَابِعِ

1- ينظر : الذر المصنون : 138/6

2- سورة الحج : 22

3- ينظر : الذر المصنون : 136/5

4- ينظر : الإنصاف : 1/312-316

5- ينظر : الذر المصنون : 1/282-287

1-2 المرفوّعات

1-1-1 المُبْتَدأ والخبر

1- مَا وافق فيه كثيراً من التحويّين

أ- زِيادةُ الفاءِ في خبرِ المُبْتَدأ المنسُوخ⁽¹⁾:

أجاز السّمّيين والجمهور بقاء الفاء في خبر المُبْتَدأ إذا دخل عليه النّاسخ (إنّ أو أَنّ أو لكنّ) كقوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ فَتَّوَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ»⁽²⁾، حيث زيدت الفاء في الخبر (فلهم) مع وجود النّاسخ (إنّ)، وقوله: «وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ خَمْسَةٌ»⁽³⁾ فالفاء مزيدة في الخبر (فإنّ الله)؛ لأنّ المُبْتَدأ ضمّنَ مَغْنَى الشَّرْطِ ولا يضر دخول النّاسخ عليه؛ لأنّه لم يُغيّر معناه، وكقول الشّاعر:

فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِياً لَكُمْ
وَلَكِنَّ مَا يُقْضِي فَسَوْفَ يَكُونُ⁽⁴⁾

فـ(فسوف يكون) خبر (لكنّ) دخلت عليه الفاء خلافاً للأخفش⁽⁵⁾، الذي منع دخول الفاء بعد (إنّ)، وفيه نظر، فإنّ أجاز دخول الفاء مطلقاً نحو: زيد فمنطلق، فإجازة بقاء الفاء في خبر مُبْتَداً يُشبّه أداة الشرط أفضلاً وأوثقّ زيادة على ما مرّ من شواهد.

ب- جواز تعدد الخبر⁽⁶⁾:

تبّع السّمّيين الحلبّي الجمهور في هذه المسألة نحو: زيد فاضل شاعر فقيه عالم وقوله تعالى: «وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ، ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ، فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ»⁽⁷⁾، وفيه احترام لظاهر اللغة، وهو المذهب الصحيح، وذهب بعض التحويّين⁽⁸⁾ إلى أنّ

1- ينظر : الدر المصنون: 51/2 41 / 3

2- سورة البروج : 10

3- سورة الأنفال : 41

4- ينظر : شرح الكافية : 1/162 الدر المصنون: 51/2 . أوضح المسالك : 1/249. همع اليهा�م : 2/60

5- ينظر : الأخفش : 68/1

6- ينظر : الدر المصنون: 384/2 504/6

7- سورة البروج : 14 - 16

8- ينظر : السقرب : 92-93

يكون الأول من ذلك خبراً، والباقي صفة لهذا الخبر، ومنهم من يجعله خبراً مبدأ مقتدر (١).

ج- وقوع جملة القسم خبرًا⁽²⁾:

احتَاجَ السَّمِينُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوا أَوْ مَاتُوا لَيْزَرْ قَنْهُمُ اللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا»⁽³⁾ فـ(اللَّيْزَرْ قَنْهُمُ) جَوَابٌ قَسْمٌ مَحْذُوفٌ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: وَاللَّهُ لَيْزَرْ قَنْهُمُ، وَجُمْلَةُ الْقَسْمِ، وَجَوَابُهَا خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ (وَالَّذِينَ هَاجَرُوا)، وَمُثْلَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لِأَكْفَرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ»⁽⁴⁾، عَلَى أَنَّ (لِأَكْفَرَنَّ) جَوَابٌ قَسْمٌ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: وَاللَّهُ لِأَكْفَرَنَّ، وَجُمْلَةُ الْقَسْمِ، وَجَوَابُهَا خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ (الَّذِينَ هَاجَرُوا) وَزَعْمَ ثَلَبُ⁽⁵⁾ أَنَّ جُمْلَةَ الْقَسْمِ لَا تَقْعُ خَبَرًا، وَهَذَا مَرْتُوذٌ بِمَا مَرَّ مِنْ شَوَّاهِدَ .

2- مَا وَاقَ فِيهِ قَلِيلًا مِنَ النَّحْوَيْنِ

أ- جواز الابتداء بالنكرة إذا كانت أفعال تفضيل⁽⁶⁾:

اعْنَدَ السَّمِينُ فِي هَذِهِ الإِجَازَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَإِنَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشُوهُ» (٧) فَ(أَحَقُّ)
مُبْتَدِأُ ثَانٍ، و(أَنْ تَخْشُوهُ) خَبْرَةُ، وَحَسْنُ الابْتِداءِ بِالنَّكْرَةِ؛ لِأَنَّهَا أَفْعُلُ تَفْضِيلٍ، وَهُوَ
مَذَهَبُ سَيِّبُوْيِهِ وَحْدَهُ فِي نَحْوِهِ: خَيْرٌ بَيْنَ يَدَيْكَ (٨).

ب- جواز حذف عائد المبتدأ المنصوب⁽⁹⁾:

اعْنَدُ السَّمِينُ فِي هَذِهِ الْإِجَازَةِ بِقِرَاءَةِ ابْنِ وَثَابِ (وَمَنْ مَعَهُ): «أَفْحَكُ الْجَاهِلِيَّةِ
يَنْغُونَ» (10) بِرَفْعِ (حَكْمٍ)، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: يَبْغُونَهُ، فَحُذِفَ عَائِدُ الْمُبْتَدَا (أَفْحَكُمُ،

1- ينظر : همم البوامع :

2- ينظر : التَّرِ المصنون : 161/5_162

3- سورة الحج :

195 - سورة آل عمران :

529 - ينظر : مغني اللبيب :

6- ينظر : الدر المصون : 451/3 226/4

7- سورة التوبة : 13

330/1 : الكتاب : ينظر - 8

9- ينظر : الدر المصنون : 274/6 . 541/2 . 515/1 :

50 - سورة المائدة :

وقول الشاعر:

وَخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتِنَا
بِالْحَقِّ لَا يُحْمَدُ بِالْبَاطِلِ (١)

فـ (خالد) مُبتدأ، خبره (يُحْمَدُ) مَحْذُوف العائد على أن التقدير: وخالد يحمده، ونقل السيوطي هذه الإجازة عن هشام من الكوفيين نحو: زَيْنٌ ضَرَبَتْ، أي: ضَرَبَتْه⁽²⁾. ونقل ابن مالك "إجماع النحوين": بصرىين وكوفيين على جواز حذف العائد إن كان المبتدأ (كلاً) أو شبهه⁽³⁾ كقراءة ابن عامر: «وَكُلُّ وَعْدَ اللَّهِ حَسْنٌ»⁽⁴⁾، على أن التقدير: وكل وعده الله الحسن.

3- مَا وَأَفْقَ فِيهِ الْبَصْرَىِينَ

أ- رَافِعُ الْمُبْتَدَأِ⁽⁵⁾:

ذهب السمين إلى أن المبتدأ يرتفع بالابداء، قوله تعالى: «أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ»⁽⁶⁾، حيث رفع (أولئك) بالابداء، قوله تعالى: «مِنْهُ آيَاتٌ مُّحَكَّمَاتٌ»⁽⁷⁾، فرفع (آيات) بالابداء، وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ والخبر يترافعان⁽⁸⁾.

ب- يُبْتَدِأُ بِالنَّكْرَةِ إِذَا سُبِّقَتْ بِنَفِيِ أوِ اسْتِفَاهِ⁽⁹⁾:

ذهب السمين إلى أن (قتال) في قراءة من قرأ: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالُ فِيهِ»⁽¹⁰⁾ مبتدأ مرفوع مع أنه نكرة، لأنها على نية همزة الاستفهام تقديره: أَقْتَالُ فيه، وأن (رفث) في قراءة ابن كثير، وأبي عمرو: «فَلَا

1- ينظر : شرح الكافية : 149/1 . الدر المصنون : 515/1 . 274/6 . مغني اللبيب : 796

2- ينظر : همع الهوامع : 16/2

3- شرح الكافية : 147/1

4- سورة النساء : 95

5- ينظر : الدر المصنون : 126/1 /347/13/2 /544/6

6- سورة البقرة : 16

7- سورة آل عمران : 7

8- ينظر : الإنصاف 1/49-54

9- ينظر : الدر المصنون : 490/1 /528

10- سورة البقرة : 217

رفث ولا فسوق⁽¹⁾) مُبتدأ، و(لا) الثانية مُلغاة جاز الابتداء بالنكرة تقدم النفي عليها، وهو مذهب البصريين نحو:

خليلٍ ما واف بعهدي أنتما
إذا لم تكونا لي على من أقاطع⁽²⁾
فـ(واف) مُبتدأ نكرة لتقديم النفي (ما) خلافاً للأخفش⁽³⁾، والковيدين⁽⁴⁾.
جـ جواز تقديم الخبر على المُبتدأ⁽⁵⁾:

اعتقد السمين في هذه الإجازة بقوله تعالى: «و هو محرّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ»⁽⁶⁾،
فـ(محرم) خبر مقدم، و(إخراجهم) مُبتدأ مؤخر، ومثله قول الشاعر:
بنونا بنو أبناءنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباء⁽⁷⁾
فـ(بنو أبناءنا) مُبتدأ قدم عليه الخبر (بنونا)؛ لأنَّ مَحَطُ الفائدة، فالمعنى على
تشبيه أولاد الأبناء بالأبناء، لا أنَّ بنينا مثل بني أبناءنا، ومثله قول الآخر:
قبيلة الأم الأحياء أكرمنها وأغدر الناس بالجيران وآفياها⁽⁸⁾
فـ(الأم الأحياء) خبر قدم على المُبتدأ (أكرمنها)، وكذا (أغدر الناس) قدم على
(آفياها)؛ لأنَّ المعنى يقتضي ذلك، وإليه ذهب البصريون، وهو ما أراه، وهي مسألة
لم يجزها الكوفيون؛ لثلا يتقدم ضمير الاسم على ظاهره⁽⁹⁾.

4ـ ما يمكن أن يكون قد تفرّد به

جـ جواز وقوع الخبر بلفظ المُبتدأ⁽¹⁰⁾:

اعتقد السمين في هذه الإجازة بقوله تعالى: «وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالآخرةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ»⁽¹¹⁾

1ـ سورة البقرة : 197

2ـ ينظر : الدر المصنون : 528/490/1. مغني اللبيب : 723 . همع الهوامع : 6/2

3ـ ينظر : الأخفش : 25/1

4ـ ينظر : أوضح المسالك : 135/1

5ـ ينظر : الدر المصنون : 287 /69/1. همع الهوامع : 590/2

6ـ سورة البقرة : 85

7ـ ينظر : الإنصاف : 69/1 . شرح الكافية : 157/1 . الدر المصنون : 590/2 . أوضح المسالك : 145/1

8ـ ينظر : الدر المصنون : 590/2 . همع الهوامع : 32/2

9ـ ينظر : الإنصاف : 68/1

10ـ ينظر : الدر المصنون : 121/3

11ـ سورة الأنعام : 92

فـ(الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ) مرفوع بالابتداء خبرة (يُؤْمِنُونَ)، ولم يَتَّحِدِ المُبْدأُ والخبرُ للتغايرِ متعلقيهما؛ لذلك جاز أن يقع الخبرُ بلفظ المُبْدأ، وإلا فِيمَنْتَعَ أَنْ يُقَالَ: الَّذِي يَقُولُ يَقُولُ، وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ، وَعَلَى هَذَا فَذِكْرُ الْفَضْلَةِ هَنَا وَاجِبٌ.

2-1-2 الفاعل ونائبه

1- ما وافق فيه كثيراً من النحوين

أ- قياس حذف عامل الفاعل لعدم اللبس⁽¹⁾:

تَبَعَ السَّمِينُ الْجَمَهُورَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، كَفَرَاءُ ابْنُ عَامِرٍ: «يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْأَصَالِ رِجَالٌ»⁽²⁾، فـ(رِجَالٌ) فاعل (يُسَبِّحُهُ) مُقدَّراً إِذ التَّقْدِيرُ: يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ، وقول الشاعر:

لِيُبُكِّ يَزِيدُ ضَارِعُ لِخُصُومَةِ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطْبِحُ الطَّوَائِحُ⁽³⁾

فـ(ضارع) فاعل (يُبُكِّيه) مُقدَّراً إِذ التَّقْدِيرُ: يُبُكِّيه ضارع، وهي مسألة أجازها بعض النحوين كابن جني⁽⁴⁾، وابن مالك⁽⁵⁾، حيث لم يتبع الفاعل بالنائب عنه.

ب- إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل⁽⁶⁾:

اعتَدَ السَّمِينُ بِالْمَشْهُورِ عِنْدَ الْجَمَهُورِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، إِذ أَجَازَهَا إِذَا أَمِنَ اللِّبسُ نَحْوَ: أَغْطِيَ دَرَهْمَ زِيدًا، وَكُسِّيَّ جَبَّةً عَمَرًا، وقوله تعالى: «وَأَخْضَرَتِ الْأَنْفُسُ الشَّحَّ»⁽⁷⁾، حيث يجوز أن يكون المفعول الأول (الأنفس) هو القائم مقام الفاعل؛ لأنَّه الفاعل في الأصل على أن التقدير: حضرت الأنفس الشح، وهو المشهور، كما يجوز أن يكون المفعول الثاني (الشح) هو القائم مقام الفاعل ، ومنع هذه المسألة إذا لم يؤمن اللبس ويكون المفعول الأول هو القائم مقام الفاعل نحو: أَغْطِيَ زِيدًا عَمَرًا،

1- ينظر : التر المصنون: 221/5

2- سورة النور : 37-36

3- ينظر : الكتاب : 288/1 / 366 / 398 . شرح الكافية : 264/1 . التر المصنون: 221 / 5 . أوضح

المسالك: 342/1 . همع الهوامع : 258/2

4- ينظر : الخصائص : 355/2

5- ينظر : شرح التسهيل : 118-119/2

6- ينظر : الدر المصنون: 437/2

7- سورة النساء : 128

وهي مسألة لم يجزها بعض النحوين⁽¹⁾.

ج- الأفصح في الفعل إذا أُسند إلى الفاعل الظاهر تجريدة من علامة التثنية والجمع⁽²⁾:

ومن ذلك: قَامَ الْمُحَمَّدَانِ، وَقَامَ الْمُحَمَّدُونَ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ، وَإِلَيْهِ نَحَا السَّمَّيْنُ والجَمَهُورُ على أنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُلْحِقُهُ عَلَامَةُ التَّثْنِيَّةِ، أوْ جَمْعٌ تَدْلُّ عَلَيْهِ كَمَا تَدْلُّ تَاءُ التَّأْنِيَّةِ عَلَى تَسَائِلِ الْفَاعِلِ، وَأَنَّهَا لَيْسَ بِضَمَائِرٍ سَمَّاهَا النَّحَوَيُونَ بِلُغَةِ (أَكْلُونِي البراغيث) كَقُولِ الشَّاعِرِ:

تَوَلَّ قَتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدًا وَحَمِيمًا⁽³⁾
فَالْحَقُّ (أَسْلَمَاهُ) الْأَلْفَ عَلَامَةُ التَّثْنِيَّةِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ»⁽⁴⁾، فَالْلَّوَاؤُ فِي (عَمُوا، وَصَمُوا) عَلَامَةُ جَمْعِ الْفَاعِلِ.
وكذلك حديث النبي - عليه الصلاة والسلام - ((يَتَعَاقِبُونَ فِيْكُمْ مَلَائِكَةً))⁽⁵⁾ إذ الحق بـ(يتَعَاقِبُونَ) واو الجمع مع أنَّ الفاعل اسم ظاهر (ملائكة)، وذهب بعض النحوين إلى أن "جعلوا هذه العلامة ضميراً، على أنَّ ما بعدها بدلة، أو مبتدأ، والجملة السابقة خبر"⁽⁶⁾.
د- حذف الفاعل⁽⁷⁾:

قالَ صَاحِبُ (شَرْحِ التَّصْرِيحِ عَلَى التَّوْضِيحِ): "إِنَّ الْفَاعِلَ يُطْرَدُ حَذْفُهُ فِي أُرْبَعَةِ مَوَاضِعٍ: فِي بَابِ نَائِبِ الْفَاعِلِ نَحْوَ: قُضِيَ الْأَمْرُ، وَفِي الْاسْتِثَاءِ الْمُفْرَغِ نَحْوَ: مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ، وَفِي (أَفْعِلُونَ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ فِي التَّعْجِبِ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ مُتَقْدِمٌ كَقُولِهِ تَعَالَى: (أَسْمَعْ بِهِمْ وَأَنْصِرْهُمْ)، وَفِي الْمَصْدِرِ كَقُولِهِ تَعَالَى: (أَوْ إِطْعَامُ فِي يَوْمِ ذِي

1- ينظر : همع الهوامع : 263/2

2- ينظر : الدر المصنون:2/189 580/2 71/5

3- ينظر : ديوان ابن قيس الرقيات : 196 . الدر المصنون: 2/580 . مغني اللبيب : 481/485 . شرح ابن

عقيل:1/46. همع الهوامع : 257/2

4- سورة المائدah : 71

5- صحيح مسلم : كتاب المساجد : باب 37 : 439/1

6- همع الهوامع : 257/2

7- ينظر : الدر المصنون:1/138 4/279

8- سورة مریم : 38

مسْعَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ⁽¹⁾.

وقال الزرقاني: بقى عليه موضع خامس، وهو فاعل فعل الجماعة المؤكّد بالنون، وفاعل فعل المخاطبة المؤكّد بالنون، وقال الشيخ يس الحمصي: بقى موضع سادس، وهو إذا قام مقامه حalan نحو: فـتـأـقـفـهـا رـجـلـ رـجـلـ، والأصل: فـتـأـقـفـهـا النـاسـ رـجـلـ رـجـلـ، فـحـذـفـ الفـاعـلـ، وـأـقـيـمـ الـحـالـانـ مـقـامـهـ، وـصـارـاـ كالـشـيـءـ الـواـحـدـ، وـسـابـعـ وـهـوـ نـحـوـ: مـاـ قـامـ وـقـعـدـ إـلـاـ زـيـدـ، لـأـنـهـ مـنـ الـحـذـفـ لـأـنـ مـنـ التـازـعـ لـأـنـ الإـضـمـارـ فـيـ أـحـدـهـماـ يـفـسـدـ الـمـعـنـيـ؛ لـاقـضـائـهـ نـفـيـ الـفـعـلـ عـنـهـ، وـإـنـمـاـ هـوـ مـنـفـيـ عـنـ غـيرـهـ مـثـبـتـ لـهـ⁽²⁾.

وقد أشار السمين إلى ثلاثة من هذه المواقف⁽³⁾ هي باب نائب الفاعل، والمصدر، وفي (أفعل) في التّعجب، وما عدا هذه المواقف لا يجوز - عند السمين - حذف الفاعل وحده، وأمّا قولهم: ما قام إلا هنّد، فقد افتقر فيه ما قبل (إلا) لما بعدها، وأمّا فاعل فعل الجماعة المؤكّد بالنون كقوله تعالى: ﴿لِتَلْتَوُنَ﴾⁽⁴⁾ فإنّ هذه الواء هي واء الضمير لا واء لام الكلمة التي حذفت لأمر تصريفي على أنّ الأصل: لـتـلـتـلـوـنـ⁽⁵⁾، وأمّا: ما قام وقعد إلا زيد، فهو من التّازع لا من الحذف.

وعدا هذا فإنّ السمين يرى أنّ الفاعل مقدر في كلّ موضع ادعى فيه الحذف وفاقاً للبصريين، فقوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلَنَا بِهِمْ﴾⁽⁶⁾، فإنّ فاعل (تبين) ضمّر؛ لدلالة الكلام عليه، ومثاله فاعل (يهدي) في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾⁽⁷⁾، وهذا الحذف إنّما يجوز عند الكسائي إذا دلّ عليه دليل⁽⁸⁾، والذي يظهر لي أنّ الفاعل كالمبتدأ جاز حذفه متى دلّ عليه دليل.

1- سورة البلد : 14-15

2- شرح التصريح على التوضيح : 1/272

3- ينظر : الدر المصنون : 138/1 . 279/4 . 507/

4- سورة آل عمران : 186

5- ينظر : الدر المصنون : 278/2

6- سورة إبراهيم : 45

7- سورة ط : 128

8- ينظر : شرح الكافية : 1/268

2- مَا وَاقَفَ فِيهِ الْبَصَرِيُّونَ

أ- إِقَامَةُ غَيْرِ الْمَفْعُولِ بِهِ مَعَ وُجُودِهِ⁽¹⁾:

أَجَازَ الْكَوْفِيُّونَ⁽²⁾، وَالْأَخْفَشُ⁽³⁾ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَوْرُودِهَا كَفْرَاءَ أَبِي جَعْفَرِ: «لِيُجزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ»⁽⁴⁾، عَلَى أَنَّ الْقَائِمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ ضَمِيرُ الْمَصْدُرِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِالْفِعْلِ، أَيْ: لِيُجزَى الْجَزَاءُ، وَقُولُ الشَّاعِرِ:

لَمْ يُغْنِ بِالْعَلَيْاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفَى ذَا الْغَيِّ إِلَّا ذُو هَدَى⁽⁵⁾

إِذْ نَابَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ (بِالْعَلَيْاءِ) عَنِ الْفَاعِلِ مَعَ وُجُودِ الْمَفْعُولِ بِهِ (سَيِّدًا)، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَمْ يُجزُّهَا السَّمَينُ وَالْبَصَرِيُّونَ؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ بِهِ شَرِيكُ الْفَاعِلِ إِذْ يَرَى أَنَّ قَوْلَهُ: (أَنَّهُ اسْتَمَعَ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «فُلُّ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ»⁽⁶⁾ هُوَ الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهُ الْمَفْعُولُ الصَّرِيقُ، أَمَّا الْكَوْفِيُّونَ، وَالْأَخْفَشُ فَإِنَّهُمْ يُجِيزُونَ أَنْ يَكُونَ الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ (إِلَيَّ)، وَإِنْ كُنْتُ أَرَى أَنَّهُ لَا ضَيْرَ فِي جَوَازِ إِقَامَةِ غَيْرِ الْمَفْعُولِ مَعَ وُجُودِهِ وَلَا سِيمَّا قَرْبَهُ مِنِ الْفَعْلِ، فَإِنْ كَانَ الْبَصَرِيُّونَ أَعْمَلُوا عَالِمِ الْثَّانِي فِي الْمَعْمُولِ لِقُرْبِهِ، فَكَذَا هَاهُنَا تَكُونُ الأَهْمَى لِلأَقْرَبِ.

3- مَا وَاقَفَ فِيهِ الْكَوْفِيَّينَ

أ- تَقْوِيمُ الْجُمْلَةِ مَقَامَ الْفَاعِلِ أَوْ نَائِبِهِ⁽⁷⁾:

أَجَازَ السَّمَينُ، وَالْكَوْفِيُّونَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَقِيلَ مَنْ رَاقِ»⁽⁸⁾، فَالْقَائِمُ مَقَامَ نَائِبِ فَاعِلٍ (قِيلَ) هُوَ الْجُمْلَةُ الْاسْنَمِيَّةُ (مَنْ رَاقِ)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: « ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأُوا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ»⁽⁹⁾ عَلَى أَنَّ (لَيَسْجُنُنَّهُ)

1- ينظر : انَّرَ المصنون : 388/6 . 127

2- ينظر : الكسانى : 231

3- ينظر : الأخفش : 118/1

4- سورة الجاثية : 14

5- ينظر : الدَّرَ المصنون : 128/6 . أوضح المسالك : 1/380 . همع الهوامع : 2/266

6- سورة الجن : 1

7- ينظر : الدَّرَ المصنون : 4/181 . 6/432

8- سورة القيامة : 27

9- سورة يوسف : 35

جملة فعلية حلّت محلَّ فاعلٍ (بَدَا)، وهي مسألة لم يُجزها البصريون⁽¹⁾.

4- ما يمكن أن يكون قد تفرد به

أ- مجيء الفاعل من لفظ الفعل⁽²⁾:

اعتَدَ السَّمِينُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا»⁽³⁾; حَيْثُ جَاءَ الْفَاعِلُ (شَاهِدٌ) مِنْ لَفْظِ الْفَعْلِ (شَهِدَ); لِأَنَّهُ وُصِّفَ بـ(مِنْ أَهْلِهَا) إِذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالُ: قَامَ الْقَائِمُ، وَلَا قَعَدَ الْقَاعِدُ؛ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ.

2-1-2 اسمُ كَانَ، وأخواتِها

1- ما وافق فيه كثيراً من النحويين

أ- (ونَى) لَيْسَتْ مِنْ أخواتِ كَانَ⁽⁴⁾:

مَنْعَ السَّمِينِ، وَأَغْلَبُ النَّحْوَيْنِ أَنْ تَكُونَ (ونَى) فِعْلًا لَازِمًا لَا يَتَعَدَّى عَلَى أَنَّهُ مِنْ أخواتِ (زَالَ) عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ⁽⁵⁾ مُسْتَدِلاً بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَا يَنِي الْحُبُّ شِيمَةُ الْحِبِّ مَا دَأْ مَ فَلَا تَحْسِبْنَهُ ذَا ارْعِوَاءِ⁽⁶⁾

فـ(الْحُبُّ) اسم (ونَى)، وـ(شِيمَةُ الْحِبِّ) خبرُهَا، والمَعْنَى: لَا يَزَالُ الْحُبُّ شِيمَةُ الْحِبِّ، وَحُمِّلَ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: لَا يَنِي عَنْ شِيمَةِ الْحِبِّ.

ب- جَعْلُ الْمَعْرِفَةِ خَبَارًا لـ(كَانَ)، وَالنَّكْرَةُ اسْمًا لَهَا⁽⁷⁾:

عَدَ السَّمِينُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مِنْ بَابِ الضرُورَةِ الَّتِي لَا تَجُوزُ إِلَّا فِي الشِّعْرِ وَهُوَ مُذَهَّبُ الْجَمَهُورِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

كَانَ سَبِيلَةً مِنْ بَيْنِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزاجَهَا غَسَلٌ وَمَاءٌ⁽⁸⁾

فـ(مِزاجَهَا) خَبَرُ يَكُونُ، وَهُوَ مَعْرِفَةٌ، وـ(غَسَلٌ) اسْمُهَا، وَهُوَ نَكْرَةٌ،

1- ينظر : البحر المحيط : 289/6

2- ينظر : الدر المصنون: 171/4

3- سورة يوسف : 26

4- ينظر : الدر المصنون : 22/5

5- ينظر : شرح التسبيل : 334/1

6- ينظر : الدر المصنون: 22/5 . همع الهوامع : 67/2

7- ينظر : الدر المصنون: 417/30/3 643/2: 417/30/3

8- ينظر : ديوان حسان بن ثابت : 8 . الكتاب : 49/1 . الدر المصنون : 417/3 . معنى الليبب : 591 .

وأجاز ابن مالك العكس اختياراً بشرط الفائدة⁽¹⁾.

2- ما وافق فيه البصريين

أ- زيادة كان⁽²⁾:

أجاز السمين، والبصريون هذه المسألة على أن تكون بلفظ الماضي متوسطة بين مسند ومسند إليه نحو: ما - كان - أحسن زيداً، وأما قوله: ما أصبح أبداً، وما أمنى أدقها⁽³⁾، فحملوه على الشذوذ، وإن كان فيه حجة للكوفيين⁽⁴⁾ على صحة ما ذهبوا إليه، إذ أجازوا زيادة بعض الأفعال مطلقاً كـ(أمنى)، وـ(أصبح)، وـ(قعد) في قوله: قعد فلان يتهكم بي، وـ(قام) في قول الشاعر:

على ما قام يشتمني لثيم كخزير تمرغ في رماد⁽⁵⁾

ب- عامل الرفع في اسم (كان)⁽⁶⁾:

ذهب البصريون إلى أنـ (كان) ترفع المبتدأ، ويسمى اسمها، وإليه نحا السمين كقوله تعالى: «وكان الله غفوراً رحيمًا»⁽⁷⁾، على أنـ التقدير: الله غفور رحيم، وذهب الكوفيون إلى أنها لم تَعْمَلْ في المبتدأ شيئاً، وأنه باقٍ على رفعه⁽⁸⁾.

1-4-2 اسم أفعال المقاربة

1- ما وافق فيه كثيراً من النحوين

أ- مجيء (عسى) تامة⁽⁹⁾:

ذهب السمين إلى أنـ (عسى) في قوله تعالى: «وعسى أن تكرهوا شيئاً»⁽¹⁰⁾ تامة؛ لأنها أُسندت إلى (أن)، ونظير هذا قوله تعالى: «عسى أن ينعتك ربك مقاماً

1- ينظر : شرح التسهيل 356/1

2- ينظر : الدر المصنون: 649/2 411/6

3- ينظر : همع الهوامع : 100/2

4- ينظر : المصدر السابق : 99/2 . . .

5- ينظر : ديوان حسان بن ثابت : 79 . الدر المصنون : 649/2 . 411/6 . مغني الليبي 394

6- ينظر : الدر المصنون : 223/2

7- سورة الفرقان : 70

8- ينظر : همع الهوامع : 63/2

9- ينظر : الدر المصنون: 526/1 545/2 378/3

10- سورة البقرة : 216

مَحْمُوداً⁽¹⁾، ومثلها في ذلك (أوشك)، و(الخلوق) كقول الشاعر:
 سَيُوشِكُ أَنْ تُنِيخَ إِلَى كَرِيمٍ
 يَنْالُكَ بِالنَّدَى قَبْلَ السُّؤَالِ⁽²⁾
 فـ(يُوشِكُ تامَّةً، لِإِسْنَادِهَا إِلَى (أن)، وقول من يقول: الخلوق أن تمطر السماء⁽³⁾،
 و هو مذهب أكثر النحوين على أن ابن مالك⁽⁴⁾ جعل (عسى) ناقصة أبداً.
 بـ- مجيء (كاد) زائدة⁽⁵⁾:

أَكَادَ بَعْضُ النَّحْوَيْنِ⁽⁶⁾ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقُولِهِ تَعَالَى: «إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادَ أَخْفِيَهَا»⁽⁷⁾ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: هِيَ آتِيَةٌ، فَجَاءَتْ (كَادَ) زَائِدَةٌ لَا دُخُولَ لَهَا فِي الْمَعْنَى
 بَلِ الْمُرَادُ إِلَيْهَا بِأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُخْفِي إِتْيَانَهَا، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَمْ
 يُجْزِهَا السَّمَئِينُ، وَكَثِيرٌ مِنِ النَّحْوَيْنِ⁽⁸⁾; إِذْ لَجَأُوا إِلَى تَأْوِيلِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ:
 أَكَادَ أَخْفِيَهَا، فَلَا أَظْهِرُهَا الْبَتَّةُ، وَلَيْسَ (هِيَ آتِيَةٌ)، كَمَا أَوْلَوْا قُولَ الشَّاعِرِ:
 وَالْأَلْوَمُ النَّفْسَ مَمَّا أَصَابَنِي وَالْأَكَادُ بِالَّذِي قَلْتُ أَنْجَحُ⁽⁹⁾
 وَإِنْ كَانَ فِي تَأْوِيلِهِمْ تَكْلُفٌ، وَتَقْدِيرٌ لَا حَاجَةَ لَهُ مَعَ ظَاهِرِ النَّصِّ، وَإِدْعَاءِ
 زِيادَتِهَا.

٦-١-٥ اسْتَمْ مَا أَلْحِقَ بـ(لَيْسَ) فِي الْعَمَلِ ٦٢٢٣٢٧

- ١- مَا وَافَقَ فِيهِ كَثِيرًا مِنِ النَّحْوَيْنِ
- ٢- إِعْمَالُ (لا) عَمَلُ (لَيْسَ) (١٠):

أَجَازَ السَّمَئِينُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ وِفِاقًا لِلْجَمْهُورِ، كَقُولِهِ:

١- سورة الإبراء : 79

٢- ينظر : همع الهوامع : 145/2

٣- ينظر : المصدر السابق : 145/2

٤- ينظر : شرح التسهيل : 394/1

٥- ينظر : التر المصنون : 11/5

٦- ينظر : شرح التسهيل : 400/1 . همع الهوامع : 137/2

٧- سورة طه : 15

٨- ينظر : شرح التسهيل : 400/1 . همع الهوامع : 137/2

٩- ينظر : البحر المحيط : 219/6 . الذر المصنون : 11/5

١٠- ينظر : التر المصنون : 490/1

تَعْزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًّا
وَلَا وَزَرَّ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقْيَاهُ⁽¹⁾
حَيْثُ أَعْمَلَ (لا) عَمَلَ (النِّسَاء)، فَرَفَعَ الاسمَ (شَيْءٌ)، وَنَصَبَ الْخَبَرَ (بَاقِيًّا)، وَقَوْلُ
الآخِرِ:

مَنْ صَدَ عَنْ نِيرَانِهَا فَإِنَّا ابْنُ قَيْنُسٍ لَا بَرَاحُ⁽²⁾
فـ(براح) اسْمُ (لا) مَرْقُونَ، وَخَبْرُهَا مَحْذُوفٌ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: لَا بَرَاحٌ لِي، وَمَنْعَهَا
أَبُو الْحَسْن⁽³⁾، وَخَصَّصَهَا الزَّجَاجُ⁽⁴⁾ فِي رَفَعِ الاسمِ خَاصَّةً.
بـ- إِعْمَالُ (لا) فِي الْمَعْرِفَةِ⁽⁵⁾:

مَنْعَ السَّمَينُ، وَجَمِيعُ النَّحْوَيْنِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ إِذَا شَتَرْطُوا إِعْمَالَهَا فِي نَكْرَتِينِ
نَحْوِ: لَا رَجُلٌ قَائِمًا، وَكَوْلِهِ تَعَالَى: «فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ»⁽⁶⁾، فـ(خَوْفٌ) اسْمُ (لا)،
وـ(عَلَيْهِمْ) فِي مَحْلِ نَصْبِ خَبْرِهَا، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَحَلَّتْ سَوَادُ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سَوَاهَا وَلَا فِي حَبَّهَا مُتَرَاحِيَا⁽⁷⁾
فَتَأْوِلَةُ الْجَمَهُورِ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: لَا أَرَى بَاغِيَا، فَحُذِفَ الْفِعْلُ، وَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ،
وَنَصَبَ (بَاغِيَا) عَلَى الْحَالِ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهَذَا الْبَيْنِ ابْنُ مَالِكٍ⁽⁸⁾، وَغَيْرُهُ⁽⁹⁾ فِي جَوَازِ
إِعْمَالِهَا فِي الْمَعَارِفِ.

جـ- جَوَازُ إِعْمَالِ (إِنْ) النَّافِيَةِ⁽¹⁰⁾:
اعْتَدَ السَّمَينُ فِي هَذِهِ الإِجَازَةِ بِقِرَاءَةِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيرٍ: «إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ
دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أُمَّالَكُمْ»⁽¹¹⁾، فـ(عِبَادًا) خَبَرٌ مَنْصُوبٌ لـ(إِنْ) النَّافِيَةِ الْعَامِلَةِ عَمَلَ

1- ينظر : شرح الكافية : 194/1 . الذر المصنون : 1/490 . أوضح المسالك : 1/204 شرح ابن عقيل 1/313

2- ينظر : الكتاب : 1/58 . الإنصاف : 1/342 . الذر المصنون : 1/490 . أوضح المسالك : 1/203

3- ينظر : همع الهوامع : 119/2

4- ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 1/270

5- ينظر : الذر المصنون : 1/199-200

6- سورة البقرة : 38

7- ينظر : ديوان النابغة الجعدي : 171 . شرح الكافية : 195/1 . الذر المصنون : 1/200

8- ينظر : شرح التسهيل : 1/377

9- ينظر : مغني اللبيب : 316 . همع الهوامع : 1/120

10- ينظر : الذر المصنون : 3/384-385

11- سورة الأعراف : 194

ما الحِجَازِيَّةُ، ومثله قولُ الشَّاعِرِ:
 إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيَا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَافِ الْمَجَانِينِ⁽¹⁾
 حَتَّى أَعْمَلَ (إن) التَّأْفِيَّةَ فِرَقَعَ بِهَا الاسمُ (هُوَ)، ونَصَبَ الْخَبَرَ (مُسْتَوْلِيَا) وَهُوَ مَذَهَبُ
 أَكْثَرِ النَّحْوَيْنِ⁽²⁾، وَلَمْ تَعْمَلْ عِنْدَ سِبِّوْيِهِ⁽³⁾، وَالْمُبَرَّدِ⁽⁴⁾.
 د - جَوَازُ إِعْمَالِ (لات)⁽⁵⁾:

اعْتَدَ السَّمَيْنُ فِي هَذِهِ الإِجَازَةِ بِقُولِهِ تَعَالَى: «وَلَاتْ حِينَ مَنَاصِ»⁽⁶⁾ عَلَى أَنَّ
 التَّقْدِيرَ: لَاتْ الْحِينُ حِينَ مَنَاصِ، وَقُولُ الشَّاعِرِ:
 نَدَمَ الْبُغَاءُ وَلَاتْ سَاعَةً مَنْذَمَ وَالْبَغْيُ مَرْتَسِعٌ مُبْتَغِيَّهُ وَخِيمُ⁽⁷⁾
 فَأَعْمَلَ (لات) فِي (سَاعَةً)، وَهُوَ مَذَهَبُ سِبِّوْيِهِ⁽⁸⁾، وَالْجَمَهُورِ⁽⁹⁾، وَفِيهِ حِينَئِذٍ لَا بُدَّ مِنَ
 حَذْفٍ أَحَدِهِمَا، وَالْأَكْثَرُ حَذْفُ الاسمِ، وَذَهَبَ آخَرُونَ كَالْأَخْفَشِ⁽¹⁰⁾، وَالسَّيْرَافِيِّ⁽¹¹⁾
 إِلَى عَدَمِ جَوَازِ إِعْمَالِهَا.

2- مَا وَاقَفَ فِيهِ قَلِيلًا مِنَ النَّحْوَيْنِ
 أ- إِعْمَالُ (لات) فِي (هَنَا)⁽¹²⁾:

أَجَازَ الشَّلُوبِينِ⁽¹³⁾، وَابْنُ عَصْفُورِ⁽¹⁴⁾ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مُسْتَدِلِّينَ بِقُولِ الشَّاعِرِ:

1- ينظر : المقرب : 116 . التر المصنون: 385/3 . أوضح المسالك : 1/208 . شرح ابن عقيل : 1/317

2- ينظر : الكسائي : 150 . شرح الأبيات المشكلة الإعراب : 93 . سر صناعة الإعراب : 1/377 .
 شرح التسهيل : 1/374-376

3- ينظر : الكتاب : 3/152

4- ينظر : المقتصب : 1/50

5- ينظر : التر المصنون: 520/5-521

6- سورة ص : 3

7- ينظر : شرح الكافية : 1/196 . التر المصنون : 5/521 . شرح ابن عقيل : 1/320 . همع الهوامع : 2/122

8- ينظر : الكتاب : 1/57

9- ينظر : شرح التسهيل : 1/377

10- ينظر : الأخفش : 1/492

11- ينظر : همع الهوامع : 2/122

12- ينظر : التر المصنون : 5/521

13- ينظر : همع الهوامع : 2/123

14- ينظر : المقرب : 15/115

حَنَّتْ نَوَارُ وَلَاتْ هَنَا حَنَّتْ
وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتْ⁽¹⁾
عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ لِئِنَّهَا أَوَانَ حَنِينَ، وَهِيَ مَسَأْلَةٌ مَنْعَهَا السَّمَّيْنِ؛ لَأَنَّ (هَنَا) مِنْ
ظَرُوفِ الْأُمْكَنَةِ، وَأَمَّا الْبَيْنَتُ فِيهِ شُدُودٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أُوجُهٍ:
1- عَمِلَهَا فِي اسْمِ الإِشَارَةِ، وَهُوَ مَعْرِفَةٌ، وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي النَّكَراتِ
2- كُونُ (هَنَا) لَا يَتَصَرَّفُ
3- كُونُ (هَنَا) غَيْرُ زَمَانٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ مَالِكٍ⁽²⁾
4- 6 خَبْرُ (إِنَّ)، وَأَخْوَاتِهَا
1- مَا وَافَقَ فِيهِ كَثِيرًا مِنِ النَّحْوَيْنِ
أ- وَقْوَعُ خَبْرٍ (إِنَّ) جُمْلَةً طَلَبِيَّةً، أَوْ جُمْلَةً نَهْيٍ⁽³⁾:
مَنْعُ السَّمَّيْنِ هَذِهِ الْمَسَأْلَةُ وَفَاقَ لِلْجَمْهُورِ، أَمَّا مَا وَرَدَ مَا يُوَهِّمُ ذَلِكَ، فَيُؤَوَّلُ
عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ كَقُولِ الشَّاعِرِ:
إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تُنْصِبُكَ لِلشَّيْبِ⁽⁴⁾
وَلَوْ أَصَابَتْ لَقَالَتْ وَهِيَ صَادِقَةٌ
وَقُولُ الْآخِرِ:
إِنَّ الَّذِينَ قَسَّأْتُمْ أَمْسِ سِيدَهُمْ
لَا تَخْسِبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ تَامًا⁽⁵⁾
وَأَجَازَهَا ابْنُ عَصْفُورٍ⁽⁶⁾ فِي جُمْلَةِ النَّهْيِ مُسْتَدِلًا بِالْبَيْنَتِ السَّابِقِ.
ب- الأَصْلُ فِي (إِنَّ) عَدَمُ الزِّيَادَةِ⁽⁷⁾:
ذَهَبَ السَّمَّيْنِ إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي (إِنَّ) عَدَمُ الزِّيَادَةِ، فَلَا يُصَارُ إِلَى هَذِهِ الزِّيَادَةِ
دُونَ ضَرُورَةٍ، أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَمَا لَنَا أَلَا نُقَاتِلَ»⁽⁸⁾، فَإِنَّهَا عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ،

1- ينظر : شرح الكافية : 196/1 . تذكرة النحو : 734 . التر المصنون : 5/521 . معنى الليب : 771 .
همع الهوامع 123/2

2- ينظر : شرح التسهيل 378/1-379

3- ينظر : التر المصنون : 211/5 4/4

4- ينظر : سر صناعة الإعراب : 1/388 . التر المصنون : 4/4 211/5

5- ينظر : التر المصنون : 211/5 4/4 معنى الليب : 762 همع الهوامع : 2/157

6- ينظر : همع الهوامع : 2/157 . قال في المقرب : " وما كان خبراً للمبتداً فإنه يكون خبراً لها – يعني ابن وأخواتها – إِلَّا الجمل غير المحتملة الصدق والكذب ، وأسماء الاستفهام ، وكم الخبرية " 117

7- ينظر : التر المصنون : 1/599

8- سورة البقرة : 246

والتدبر: وما لنا في أن لا نقاتل، أي: في ترك القتال، على أن (في) مع (أن)، أمّا الأخفش، فقد ذهب إلى أن (أن) زائدة، ولا يضر عملها مع زيادة، كما لا يضر ذلك في حروف الجر الزائدة⁽¹⁾، والسمين يرى هذا المذهب - مذهب الأخفش - ضعيفاً، لأنَّ الأصل عدم الزيادة.

ج- يبطل عمل (إن)، وأخواتها إذا وليتها (ما) الزائدة⁽²⁾:

ذهب السمين وافقاً للجمهور إلى أن (إن) في قوله تعالى: «إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُون»⁽³⁾ حرف مكوف بـ(ما) الزائدة عن العمل، فـ(نحن) مبتدأ، و(مصلحون) خبره، وكذا سائر أخواتها؛ لأنَّ اختصاصها بالأسماء مقود مع (ما) ماعدا (لنت)، فإنه يجوز فيها الوجهان سماعاً كقول النابغة:

قالت : ألا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا
إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

إذ رُويَ برفع (الحمام)، وبنصبه، فأما الرفع فعلى إبطالِ عمل (لنت) حملًا على أخواتها، وـ(ما) كافة لها عن نصبِ الاسم، وأما النصبُ على إعمالِها عمل (إن) بنصبِ الاسم، ورفع الخبر.

ونقل ابن مالك ما حكاه ابن برهان: «أنَّ الأخفش روى عن العرب: إنما زيداً قائم، فأعمل (إن) مع زيادة (ما)⁽⁵⁾، كما أجازَ الزجاجي الإعمال في الجميع نقلًا عن السيوطي⁽⁶⁾.

د- جواز إعمال (أن) المخففة⁽⁷⁾:

جاز السمين إعمال (أن) المخففة في مضمر محدود فقط وافقاً للجمهور كقراءةٍ من قرأ: «وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فَتَةً»⁽⁸⁾، فاسم (أن) ضمير الأمر

1- ينظر : الأخفش : 194/1

2- ينظر : الدر المصنون : 119/1—120

3- سورة البقرة : 11

4- ينظر : ديوان النابغة الذبياني : 16 . شرح الكافية : 213/1 . تذكرة النحو : 353 الدر المصنون : 120/1

5- شرح الكافية : 213/1

6- ينظر : همع الهوامع : 191/2 . قال الزجاجي في الجمل: «تقول : إن زيداً قائم ، ثم تقول : إنما زيداً قائم ، فتكلف - يعني (ما) - إن عن العمل » كتاب الجمل في النحو : 322 .

7- ينظر : الدر المصنون : 48/5 . 578/88/2

8- سورة المائد़ة : 71

والشأن مَحْذُوف على أنَّ التَّقْدِيرَ: أَنَّه لا تَكُون فِتْنَة، و(لا) نَافِيَّة، و(تَكُون) تَامَّة فاعلها (فتنة)، والجملة خبر (أن)، ومثله قوله تعالى: «أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَا يَرْجِعُ»⁽¹⁾ على أنَّ التَّقْدِيرَ: أَنَّه لا يَرْجِعُ، وذهب سيبويه⁽²⁾، والковفيون⁽³⁾ إلى أنها لا تَعْمَل شيئاً لا في ظاهر، ولا في مُضْمَرٍ، وتكون حَرْقاً مَصْدَرِيًّا مُهْمَلاً كَسَانِرِ الْحُرُوفِ المَصْدَرِيَّةِ

2- مَا وَاقَ فِيهِ قَلِيلًا مِنَ النَّحْوَيْنِ

أ- مَجِيءُ (إِنَّ) حَرْفُ جَوَابٍ بِمَعْنَى نَعَمْ⁽⁴⁾:

مَنْعَ السَّمَيْنِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ؛ لِأَنَّه مِمَّا لَمْ يُسْمَعْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَيَقُلُّنَ شَيْبَ قَذْ عَلَا كَوْقَذْ كَبِرْتَ فَقَاتْ : إِنَّه⁽⁵⁾

فَإِنَّ (الْهَاءُّ) اسْمُهَا، وَالخَبَرُ مَحْذُوفٌ؛ لِفَهْمِ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: أَنَّه كَذَلِكَ، وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ الزَّبِيرِ لِمَنْ قَالَ لَهُ: لَعْنَ اللَّهِ نَاقَةً حَمَلتِي إِلَيْكَ: إِنَّ وَصَاحِبَهَا، فَإِنَّ التَّقْدِيرَ: إِنَّهَا وَصَاحِبَهَا مَلْعُونَانِ، فَحُذِفَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ، وَبَقِيَ الْمَعْطُوفُ دَالِلاً عَلَى الْمَحْذُوفِ، وَإِلَيْهِ نَحَا أَبُو عُبَيْدَة⁽⁶⁾، وَفِي الْمَنْعِ تَكَلُّفٌ لَا يَخْفَى.

عَلَى أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّحْوَيْنِ⁽⁷⁾ أَثَبَتَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مُسْتَدِلًا بِقِرَاءَةِ نَافِعٍ، وَابْنِ عَامِرٍ، وَحِمْزَةَ، وَالْكَسَائِيِّ: (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)⁽⁸⁾.

3- مَا وَاقَ فِيهِ الْبَصْرَيْنِ

أ- جَوَازُ إِعْمَالِ (إِنَّ) الْمُخْفَفَةِ⁽⁹⁾:

تَبِعَ السَّمَيْنِ الْبَصْرَيْنِ فِي أَنَّ (إِنَّ) الْمُخْفَفَةَ إِنْ دَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمَيَّةِ جَازَ أَنْ تُعْمَلَ، وَأَنْ تُهْمَلَ خِلَافًا لِلْكَوْفَيْنِ الَّذِينَ يُوجِبُونَ إِهْمَالَهَا⁽¹⁰⁾ وَيَحْتَاجُ السَّمَيْنُ عَلَى هَذِهِ

1- سورة طه : 89

2- بنظر : الكتاب : 165/3

3- بنظر : معنى اللبيب : 47

4- بنظر : التر المصنون : 35/5 573/2

5- ينظر: اللمع : 95 . المسائل المشكلة : 429. شرح التسهيل: 2/33 . التر المصنون : 573/2 35/5

6- ينظر : همع الهوامع : 180/2

7- ينظر : الكتاب : 3/151 . المقتضب : 2/361. المسائل المشكلة : 429 . اللمع : 95

8- سورة طه : 63

9- ينظر : التر المصنون : 135/4-136 264/1

10- ينظر : الكسائي : 165

المسألة بانسَماعِ، كقراءةِ الحَرَمَيْنِ: ابنُ كثِيرَ الْمَكِيِّ، ونافعُ الْمَدْنِيِّ: «وَإِنْ كُلًا لَمَا لَيُوقِنُهُمْ»⁽¹⁾ على أنَّ (إنَّ) مُخْفَفَةً، وقدْ عَمِلَتْ فِيمَا بَعْدَهَا، إِذْ نَصَبَتْ اسْمَهَا (كُلًا).

وَمِمَّا حَكَاهُ سَيِّدُوهُ شَاهِدًا عَلَى ذَلِكَ: إِنْ عَمْرًا لِمُنْطَلِقٍ⁽²⁾، كَمَا ذَهَبَ السَّمَيْنِ إِلَى أَنَّ قِرَاءَةَ مَنْ قَرَأَ: «وَإِنْ مِنْهَا لَمَّا يَشْقَقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنْ مِنْهَا لَمَّا يَهْبِطُ مِنْ خَشْبَيْهِ اللَّهِ»⁽³⁾ تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ (ما) فِيهَا فِي مَحْلٍ رَفِيعٍ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ، وَأَنْ تَكُونَ فِي مَحْلٍ نَصْبٍ؛ لِأَنَّ (إنَّ) الْمُخْفَفَةَ سُمِعَ فِيهَا الإِعْمَالُ، وَالْإِهْمَالُ، أَمَّا إِنْ دَخَلَتْ (إنَّ) الْمُخْفَفَةَ عَلَى الْفِعْلِ فَتَهْمَلُ، كَوْلِهِ تَعَالَى: «وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ»⁽⁴⁾، وَقَوْلِهِ: «وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً»⁽⁵⁾.

ج- زِيَادَةُ لَامِ الْابْتِدَاءِ فِي خَبْرِ (لَكِنَّ)⁽⁶⁾:

أَجَازَ الْكَوْفِيُّونَ دُخُولَ الْلَّامِ فِي خَبْرِ (لَكِنَّ) مُسْتَدِلِّينَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

لِلْوَمُونِيِّ فِي حَبِّ لِيلِي عَوَادِلِيِّ وَلِكِنِّي مِنْ خُبُّهَا لِعَمِيدِ⁽⁷⁾
حِينَثُ زِيدَتْ لَامُ الْابْتِدَاءِ فِي خَبْرِ لَكِنَّ (لِعَمِيدِ)، وَهُمْ فِي هَذَا يَحْمِلُونَ (لَكِنَّ) عَلَى (إنَّ)، فَكَمَا تَدْخُلُ الْلَّامُ فِي (إنَّ)، فَكَذَا هَاهُنَا، وَهِيَ مَسَأَةٌ لَمْ يُجْزِهَا الْبَصَرِيُّونَ، وَالسَّمَيْنِ؛ لَا نِتَاقَشُ الْمَعْنَى مَعِ (لَكِنَّ)، أَمَّا بَنِيتُ الشِّعْرِ، فَحَمَلُوهُ عَلَى الشَّذُوذِ، وَالقلَّةِ، وَأَنَّهُ مَمَّا لَا يَكَادُ يُعْرَفُ لَهُ نَظِيرٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، فَلَا يَقَاسُ عَلَيْهِ.

د- تَعْمَلُ (إنَّ) فِي رَفِيعِ الْخَبْرِ⁽⁸⁾:

ذَهَبَ السَّمَيْنِ إِلَى أَنَّ (إنَّ) حَرْفٌ تَوْكِيدٌ لِنَصْبِ الْاسْمِ، وَيَرْقَعُ الْخَبْرَ كَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ»⁽⁹⁾، عَلَى أَنَّ (كَيْدِي) اسْمُ (إنَّ)، وَ(مَتِينٌ) خَبْرُهَا، وَهُوَ مَذَهَبُ الْبَصَرِيَّيْنِ، وَإِنَّمَا أَعْمَلُوهَا؛ لِشَبَهِهَا الْفِعْلِ لِفَظًا، وَمَعْنَى، وَهُوَ الْمَذَهَبُ الصَّحِيحُ

1- سورة هود : 111

2- ينظر : الكتاب : 140/2

3- سورة البقرة : 74

4- سورة الأعراف : 102

5- سورة البقرة : 143

6- ينظر : الإنْصَافُ : 193/1-200. الذِّر المَصْوُنُ : 457/4

7- ينظر : الإنْصَافُ : 193/1 . شَرْحُ الْكَافِيَّةَ : 218/1 . الذِّر المَصْوُنُ : 457/4 . مَعْنَى الْلَّبِيبِ : 307

8- ينظر : الذِّر المَصْوُنُ : 103/1

9- سورة الأعراف : 183

خلافاً للكوفيّين، لأن رفع خبر (إن) بما كان قبل دخولها⁽¹⁾.

هـ- جواز حذف خبر (إن)⁽²⁾:

اعتَدَ السَّمِينُ فِي هَذَا الإِجَازَةِ بِقُولِهِ تَعَالَى: «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ»⁽³⁾، فَحُذِفَ خبر (إن) لفهم المعنى على أن تقديره: مُعذَبُون، أو مُهَلَّكُون، أو مُعَانِدُون، وقول الشاعر:

إِنَّ مَحَلًا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا

على أن التقدير: إن لنا في الدنيا محلاً، وإن لها عنها مرتاحلاً، وهي مسألة لم يجزها الكوفيون إلا إذا كان الاسم نكرة⁽⁵⁾.

7-2 خبر (لا) النافية للجنس

1- ما وافق فيه كثيراً من النحوين

أ- يبطل عمل (لا) إذا فصل بينها وبين اسمها بالظرف وحرف الجر⁽⁶⁾:

اعتَدَ السَّمِينُ فِي هَذَا الْمَسْأَلَةِ بِقُولِهِ تَعَالَى: «لَا فِيهَا غَوْلٌ»⁽⁷⁾، إذ فصل بين (لا)، واسمها (غول) بالجار (فيها)، فبطل عمليها، وتعين الرفع، بخلاف (إن) إذ تعلم في الاسم مع الفصل بينها وبين الاسم بالظرف وحرف الجر.

وأجزاء الرماني بقاء النصب، حكى: لا - كذلك - رجل، ولا - كزيد - رجل، ولا - كالعشية - زائر⁽⁸⁾.

ب- وجوب تكرار (لا) إذا وقعت قبل خبر، أو نعت، أو حال⁽⁹⁾:

ومن ذلك: زَيْدٌ لَا قَائِمٌ وَلَا قَاعِدٌ، فـ(قائم) خبر المبتدأ (زيد)، فوجوب تكرارها، ومنه: مَرَنْتُ بِهِ لَا ضَاحِكًا وَلَا بَاكِيًا، فـ(ضاحكا) حال منصوب للضمير في (به)،

1- ينظر : الإنصال : 174-167/1

2- ينظر : الدر المصنون : 269/4 35/5 68/6

3- سورة الصافات : 41

4- ينظر : ديوان الأعشى : 137 . المقرب : 121 . الدر المصنون:4/269 مغني اللبيب : 114 / 315

5- ينظر : الكسانى : 225

6- ينظر : الإنصال : 344/1 . الدر المصنون : 501/5

7- سورة الصافات : 47

8- ينظر : همع الهوامع : 198/2

9- ينظر : الدر المصنون:1/254

ومنه: مَرَنْتُ بِرَجُلٍ لَا قَائِمٌ وَلَا قَاعِدٌ، فـ(قائم) نَعْتَ مَجْزُورَ لـ(رَجُلٍ)، وَهُوَ مَذَهَبُ الْجَمْهُورِ وَالسَّمَّيْنِ خَلَافًا لِلْمُبَرِّدِ⁽¹⁾، وَابْنِ كِيسَانَ⁽²⁾ إِذْ أَجَازَ اعْدَامَ التَّكْرَارِ كَقُولِهِ: وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنَ الْحَلْقَةِ لِغَيْرِنَا حَيَاتُكَ لَا نَفْعٌ ، وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ⁽³⁾

فـ(نفع) خَبَرُ الْمُبَدِّأِ، وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ لَمْ تُكَرَّرْ(لا)، وَقُولُ الْآخِرِ:

فَهَرَنْتُ الْعِدَا لَا مُسْتَعِينَا بِعُصْبَتِهِ وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخَدَائِعِ وَالْمَكْرِ⁽⁴⁾

فـ(مسْتَعِيْنا) حالٌ مِنَ الضَّمَّيرِ فِي (فَهَرَنْتُ)، وَلَمْ تُكَرَّرْ(لا)، وَهَذَا مِنْ ضَرُورَةِ الشِّعْرِ.

2- مَا وَاقَفَ فِيهِ الْبَصْرَيْتَيْنَ

A- عَمَلُ (لا) النَّافِيَّةِ لِلْجِنْسِ فِي الْمَغْرِفَةِ⁽⁵⁾:

مَنْعَ السَّمَّيْنِ، وَالْبَصْرَيْوْنَ هَذِهِ الْمَسَأَةُ أَيًّا كَانَ نَوْعُ الْمَعْرِفَةِ؛ "لَأَنَّ عُمُومَ النَّفَيِّ لَا يَتَصَوَّرُ فِيهَا"⁽⁶⁾ مُتَنَاسِيْنَ مَا فِي الْلِّغَةِ مِنْ شَوَاهِدَ تُعَزَّزُ ذَلِكَ؛ إِذْ حَمَلُوهَا عَلَى التَّأْوِيلِ، كَقُولِ الشَّاعِرِ:

تُبَكِّي عَلَى زَيْدٍ وَلَا زَيْدَ مِثْلَهُ بَرِيءٌ مِنَ الْحُمَى سَلِيمُ الْجَوَانِحِ⁽⁷⁾

فـ(زَيْدٍ) اسْمُ لَا النَّافِيَّةِ لِلْجِنْسِ، وَهُوَ مَعْرِفَةٌ؛ لِأَنَّهُ عِلْمٌ، وَقُولُ الْآخِرِ:

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خَبَّابٍ نَكْدَنَ وَلَا أَمَيَّةَ فِي الْبِلَادِ⁽⁸⁾

إِذْ دَخَلَتْ (لا) النَّافِيَّةِ لِلْجِنْسِ عَلَى مَعْرِفَةٍ، وَهُوَ (أَمَيَّة)، وَقُولُ الْآخِرِ:

لَا هَيْتُمْ الْأَيْنَاءَ لِلْمَطَيِّ وَلَا فَتَى مِثْلُ ابْنِ خَيْبَرِيَّ⁽⁹⁾

فـ(هَيْتُمْ) اسْمُ (لا) النَّافِيَّةِ لِلْجِنْسِ، وَهُوَ مَعْرِفَةٌ؛ لِأَنَّهُ عِلْمٌ، وَقُولُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -

((لَا قُرَيْشَ بَعْدَ الْيَوْمِ إِذَا هَلَكَ كَسْرَى فَلَا كَسْرَى بَعْدَهُ))⁽¹⁰⁾ عَلَى أَنَّ (كَسْرَى) اسْمُ (لا) النَّافِيَّةِ لِلْجِنْسِ، وَهُوَ مَعْرِفَةٌ، وَهِيَ مَسَأَةٌ أَجَازَهَا الْكَوْفِيُّونَ.

1- ينظر : المقتضب : 360/4

2- ينظر : شرح التسبيل : 66/2

3- ينظر : شرح الكافية : 1/239 . التر المصنون : 1/254 . همع الهوامع : 207/2

4- ينظر : شرح الكافية : 1/240 . التر المصنون : 1/255 . همع الهوامع : 208/2

5- ينظر : التر المصنون : 1/90

6- همع الهوامع : 2/194

7- ينظر : شرح الكافية : 1/236 . تنويرة النحاة : 529 . التر المصنون : 1/90 . همع الهوامع : 2/196

8- ينظر : الكتاب : 2/297 . شرح الكافية : 1/235 . التر المصنون : 1/90 . همع الهوامع : 2/195

9- ينظر : الكتاب : 2/296 . التر المصنون : 1/90 . همع الهوامع : 2/195

10- ينظر : فتح الباري : كتاب الجهاد : 6/157

2-2 المتصوبات

2-2-1 خبرُ كانَ ، وأخواتها

1- مَا وافقَ فِيهِ كثِيرًا مِنَ النَّحويِينَ

أ- تَعْدُدُ خبرُ كانَ⁽¹⁾:

أجازَ السَّمِينُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ وِفَاقًا لِلْجَمْهُورِ كُفَّارَةً إِبْنِ كَثِيرٍ، وَنَافِعٍ، وَأَبِي عَمْرٍو: «كُلُّ ذَلِكَ بَكَانَ سَيِّئَةً وَعِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا»⁽²⁾، فَ(سَيِّئَةً) خَبَرُ أُولَى لـ(كانَ)، وَ(مَكْرُوهًا) خَبَرُ ثَانٍ لَهَا، وَذَهَبَ بَعْضُ النَّحويِينَ كَابْنِ دَرْسَوِيَّهُ، وَابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ إِلَى مَنْعِ تَعْدُدِ خَبَرِهَا⁽³⁾، وَهَذَا لَا يَقْبِلُ؛ فَإِنْ جَازَ تَعْدُدُهُ مَعَ الْعَالِمِ الْأَضْعَفِ، وَهُوَ عَالِمُ الْابْتِداءِ، أَفَلَا يَجُوزُ مَعَ الْأَفْوَى، بَلْ يَكُونُ أَوْلَى مِنْ تَعْدُدِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، إِذْ إِنَّ الْأَصْلَ فِي خَبَرِ كانَ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ مُبْتَدَأ، كَمَا أَنَّ الْأَصْلَ فِي اسْمِهَا أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأ.

2- مَا وافقَ فِيهِ قَلِيلًا مِنَ النَّحويِينَ

أ- جَوازُ تَقْدِيمِ خَبَرِ كانَ عَلَى اسْمِهَا إِنْ كَانَ جُمْلَةً فَعَلَيَّهُ⁽⁴⁾:

اعْتَدَ السَّمِينُ فِي هَذِهِ الإِجَازَةِ بِالشَّوَاهِدِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَالشِّعْرِ الْعَرَبِيِّ، فَمِنَ الْقُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْنَيْسُونُ»⁽⁵⁾، عَلَى أَنَّ (فِرْنَيْسُونُ) اسْمُ كانَ، وَ(يَصْنَعُ) خَبَرُ مُقْدَمٍ، وَالتَّقْدِيرُ: وَدَمَرْنَا الَّذِي كَانَ فِرْنَيْسُونُ يَصْنَعُهُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «كَانَ يَقُولُ سَقِيْهُنَا»⁽⁶⁾ فـ(سَقِيْهُنَا) اسْمُ كانَ، وَ(يَقُولُ) الْخَبَرُ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ: وَإِنْ تَأْكُ قَدْ سَاءَتْكِ مِنِّي خَلِيقَةً فَسُلِّيْ تِبَابِيِّ مِنْ تِبَابِكِ تَسْعِلِ⁽⁷⁾ فـ(خَلِيقَةً) اسْمُ كانَ، وـ(سَاءَتْكِ) الْخَبَرُ.

وَكُلُّ هَذِهِ الشَّوَاهِدِ وَغَيْرُهَا تُتَبَّعُ عَنْ صِحَّةِ جَوازِ مِثْلِ هَذَا التَّقْدِيمِ وِفَاقًا لِابْنِ

1- ينظر : الذِّر المصنون : 392/4

2- سورة الإسراء : 38

3- ينظر : الأشباه والنظائر : 196/2

4- ينظر : الذِّر المصنون : 391/6 451/5 333/50/3

5- سورة الأعراف : 137

6- سورة الجن : 4

7- ينظر : ديوان امرئ القيس : 37 . الذِّر المصنون : 50 / 3

السَّرَّاجِ⁽¹⁾، وَلَكِنْ ثَمَّةَ إِشْكَالٍ فِي هَذَا، فَفِي جَعْلِ (يَصْنَعُ) خَبَرًا لـ(كَانَ) فِي الْآيَةِ لِبسِ بَيْبَابِ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّ (يَصْنَعُ) يَصِحُّ أَنْ يَسْلَطَ عَلَى (فِرْعَوْنَ) فِي رَقْعَهُ فَاعِلًا، فَلَا يُقْدَرُ تَأْخِيرُهُ كَمَا لَا يُقْدَرُ تَأْخِيرُ الْفِعْلِ فِي نَحْوِ قَامَ زَيْدًا، فَأَجَابَ السَّمِينُ عَنْ هَذَا الإِشْكَالِ: إِنَّهُ فِي بَابِ (كَانَ) يُؤْمِنُ هَذَا اللِّبسُ، وَفِي غَيْرِهِ لَا يَجِزُ مِثْلُ هَذَا التَّقْدِيمِ.

وَذَهَبَ بَعْضُ النَّحْوَيْنَ إِلَى مَنْعِهِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ سَوَاءَ كَانَ الْخَبَرُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً، أَمْ فَعْلِيَّةً⁽²⁾، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى مَنْعِهَا فِي الْفَعْلِيَّةِ الرَّافِعَةِ لِضَمِيرِ الْاسْمِ، وَالْجَوَازُ فِي غَيْرِهَا⁽³⁾، وَالْجَوَازُ أَحَبُّ إِلَيْهِ؛ فَالإِنْسَانُ يَلْجَأُ كَثِيرًا إِلَى تَقْدِيمِ الْمُهَمَّ، وَجَعَلَهُ صَاحِبُ الْمَرْكَزِ الْأَوَّلَ، وَهَذَا إِنَّمَا يَتَمَاشِي وَطَبِيعَةَ الْمُجَتمِعِ، وَعَادَاتِهِ.

3- مَا وَاقَفَ فِيهِ الْبَصَرِيَّنَ

أ- خَبَرُ كَانَ مَحْذُوفٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ»⁽⁴⁾:

ذَهَبَ السَّمِينُ، وَالْبَصَرِيُّونَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ إِلَى أَنَّ الْلَّامَ فِي (الْيُضِيعَ) لَامُ الْجُحُودِ يَنْتَصِبُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا بِإِضْمَارِ (أَنْ) وَجُوبًا، فَيُنْسَبُكَ مِنْهَا وَمِنَ الْفِعْلِ مَصْدَرٌ مُنْجَرٌ بِهِذِهِ الْلَّامِ، وَتَعْلَقُ هَذِهِ الْلَّامُ بِخَبَرٍ كَانَ الْمَحْذُوفُ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرِ: وَمَا كَانَ اللَّهُ مُرِيدًا لِإِضَاعَةِ أَعْمَالِكُمْ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُؤْطِي عَلَيْكُمْ»⁽⁵⁾، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ»⁽⁶⁾، وَاحْتَجُوا عَلَى هَذَا بِالتَّصْرِيبِ بِالْخَبَرِ الْمَحْذُوفِ فِي قَوْلِهِ:

سَمَوَتْ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا لِتَسْنَمُو وَلَكِنَّ الْمُضَيِّعَ قَدْ يَصَابُ⁽⁸⁾
فـ(أَهْلًا) خَبَرٌ لـ(تَكُنْ)، وَذَهَبَ الْكَوْفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْلَّامَ، وَمَا بَعْدَهَا فِي مَحْلِ الْخَبَرِ،
وَلَا يُقْدِرُونَ شَيْئًا مَحْذُوفًا، وَهَذِهِ الْلَّامُ لِلتَّأْكِيدِ، وَإِنَّمَا نُصِّبُ الْفِعْلُ بَعْدَ

1- يُنظر : هَمْعُ الْهَوَامِعَ : 91/2

2- يُنظر : هَمْعُ الْهَوَامِعَ : 91/2

3- يُنظر : الْمَصْدِرُ السَّابِقُ : 91/2

4- سُورَةُ الْبَقَرَةِ : 143

5- يُنظر : الْتَّرِ المَصْوُنَ : 396/1

6- سُورَةُ آلِ عُمَرَانَ : 179

7- سُورَةُ آلِ عُمَرَانَ : 179

8- يُنظر : الْتَّرِ المَصْوُنَ : 396/1 . هَمْعُ الْهَوَامِعَ : 110/4

(اللام) بِنَفْسِهَا لَا بِإِضْمَارٍ (أَنْ)(1)، ولَعَلَّ هَذَا أُولَى مَمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَصَرِيُّونَ؛ لَأَنَّ فِيهِ احْتِرَاماً لظاهرِ اللُّغَةِ، وَبَعْدًا عَنِ التَّكَلُّفِ، وَالتَّقْدِيرِ، وَالتَّأْوِيلِ.

بـ- تَوْسُطُ أَخْبَارِهَا(2):

فَاسَ السَّمِينُ، وَالْبَصَرِيُّونَ هَذِهِ الإِجَازَةُ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ عَلَى الْمُبْتَدَأ كَقُولِهِ تَعَالَى: «وَكَانَ حَقًا عَلَيْنَا نَصْرٌ الْمُؤْمِنِينَ»(3)، حِيثُ قَدْمَ خَبَرٍ كَانَ (حَقًا) عَلَى اسْمِهَا (نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)، وَمِثْلُهُ قِرَاءَةُ حَمْزَةَ، وَحَفْصُ عَنْ عَاصِمٍ: «لَيْسَ الْبَرُّ أَنْ تُولُوا»(4)، يَنْصُبُ (الْبَرُّ) إِذْ قَدْمَ خَبَرٍ لَيْسَ (الْبَرُّ) عَلَى اسْمِهَا، وَهُوَ الْمَصْدَرُ الْمُؤْوِلُ مِنْ (أَنْ تُولُوا) عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: لَيْسَ تَوْلِيتُكُمُ الْبَرُّ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

لَيْسَ عَظِيمًا أَنْ تُلْمِمَ مُلْمَةً وَلَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْخُطُوبِ مُعَوْلٌ(5)

فـ(عَظِيمًا) خَبَرٍ لَيْسَ قَدْمَ عَلَى اسْمِهَا (أَنْ تُلْمِمَ مُلْمَةً) الْمَصْدَرُ الْمُؤْوِلُ، وَمِثْلُهُ شَبَهُ الْجَمْلَةِ (عَلَيْنَا) عَلَى أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لِلَّيْسِ قَدْمَ عَلَى اسْمِهَا (مُعَوْلُ)، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

سَلِي إِنْ جَهِلتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ وَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٌ وَجَاهُولٌ(6)

فـ(سَوَاءَ) خَبَرٌ لَيْسَ مُقْدَمٌ عَلَى اسْمِهَا (عَالِمٌ وَجَاهُولُ)، وَكُلُّ هَذِهِ الشَّوَاهِدِ وَغَيْرِهَا إِنَّمَا تَدْلُّ عَلَى جَوَازِ تَوْسُطِ أَخْبَارِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَمْ يُجْزِهَا الْكَوْفِيُّونَ؛ لَأَنَّ الْخَبَرَ فِيهِ ضَمِيرُ الْأَسْمَاءِ، فَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَى مَا يَعُودُ عَلَيْهِ(7).

4- مَا وَافَقَ فِيهِ الْكَوْفَيْنِ

أـ- جَوَازُ تَقْدِيمِ مَغْفُولٍ خَبَرٍ كَانَ عَلَيْهَا(8):

اعْتَدَ السَّمِينُ فِي هَذِهِ الإِجَازَةِ بِقِرَاءَةِ أَبِيِّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ: «وَبَاطِلًا مَا كَانُوا

1- يُنْظَرُ : الْبَرُّ الْمُحِيطُ : 600/1

2- يُنْظَرُ : الدَّرُّ الْمَصْوُنُ: 446/1 381/5

3- سُورَةُ الرُّومُ : 47

4- سُورَةُ الْبَقْرَةِ: 177

5- يُنْظَرُ : دِيْوَانُ عُرُوهَةَ بْنِ الْوَرْدِ : 131 . الدَّرُّ الْمَصْوُنُ: 446/1

6- يُنْظَرُ : الدَّرُّ الْمَصْوُنُ: 446/1 . شِرَحُ ابْنِ عَقِيلٍ : 1/273 . هَمْمَ الْهَوَامِعُ : 87/2

7- يُنْظَرُ : هَمْمَ الْهَوَامِعُ : 87/2

8- يُنْظَرُ : الدَّرُّ الْمَصْوُنُ: 374/3 385/4

يَعْمَلُونَ⁽¹⁾)، على أنَّ (بِاطِلًا) منصوبٌ بـ(يَعْمَلُونَ)، والجملةُ من الفعلِ والفاعلِ في (يَعْمَلُونَ) خبرٌ كانَ، وهذا دليلٌ يُؤذنُ بتقديمِ معمولٍ خبرٌ كانَ عليها، ومثله قوله تعالى: «وَأَنفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ»⁽²⁾، فـ(أنفُسُهُمْ) مفعولٌ لـ(يَظْلِمُونَ) قدَّمَ على كانَ، وهذه مسألةٌ أجازَها الكوفيُّونَ، واحتجُوا بقولِ الشاعرِ:

قَنَافِذُ هَاجُونَ حَوْلَ بَيْوَتِهِمْ
بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطَيَّةً عَوْدَا⁽³⁾
فَقَدَّمَ (إِيَّاهُمْ)، وَهُوَ مَعْمُولٌ خَبَرٌ كَانَ عَلَى اسْمِهَا (عَطَيَّةً) مَعْ تَأْخِيرِ الْخَبَرِ، وَهُوَ جُمْلَةٌ (عَوْدَا) عَنِ الاسمِ أَيْضًا، أَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَإِنَّهُمْ يَأْبَوْنَ ذَلِكَ؛ وَلَذِكَ حَمَلُوا مَا اسْتَشَهَدُ بِهِ
الْكَوْفِيُّونَ مِنْ شَوَاهِدٍ عَلَى زِيَادَةِ (كانَ)، أَوْ إِضْمَارِ اسْمِهَا⁽⁴⁾.

2-2-2 خَبَرُ أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ

1- مَا وَافَقَ فِيهِ قَلِيلًا مِنَ النَّحْوَيْنَ

أ- وُقُوعُ خَبَرٍ (جَعْلٍ) جُمْلَةً اسْمِيَّةً⁽⁵⁾:

أَجَازَ السَّمَينُ هَذِهِ الْمَسَالَةَ كَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَقَدْ جَعَلْتُ قَلْوَصَ بَنِي سَهْلٍ
مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَسِعُهَا قَرِيبٌ⁽⁶⁾
حَيْثُ جَاءَ خَبَرٌ (جَعْلٌ) جُمْلَةً اسْمِيَّةً (مَرْتَسِعُهَا قَرِيبٌ)، وَإِنْ كَانَ الْمَتَّهُورُ
مَجِيئُهُ خَبَرِهَا جُمْلَةً فِعلَيَّةً فَعَلَهَا مَضَارِعٌ.

وَعَدَ ابْنُ هِشَامٍ⁽⁷⁾، وَغَيْرُهُ مِنَ النَّحْوَيْنَ⁽⁸⁾ هَذَا الْبَيْنَتُ مِنَ الشَّذوذِ الَّذِي لَا يُقَاسُ
عَلَيْهِ، وَهُوَ المَذَهَبُ الصَّحِيحُ؛ إِذْ لَمْ يَذْكُرِ السَّمَينُ غَيْرَهُ.

2-2-3 خَبَرُ مَا الْحِقُّ بـ(لَيْسَ) فِي الْعَمَلِ

1- مَا وَافَقَ فِيهِ كَثِيرًا مِنَ النَّحْوَيْنَ

1- سورة هود : 16

2- سورة الأعراف : 177

3- ينظر : *ديوان الفرزدق* : 214 . شرح الكافية : 173/1 175 أوضح المسالك : 175/1

4- ينظر : شرح الكافية : 173/1 أوضح المسالك : 174/1-175

5- ينظر : الدر المصنون: 250/3

6- ينظر : شرح الكافية : 200/1 . الدر المصنون: 250/3 . أوضح المسالك : 218/1 . مغني اللبيب : 310

7- ينظر : أوضح المسالك : 218/1

8- ينظر : همع الهوامع : 141/2

أ- زِيادةُ الْبَاءِ فِي الْخَبَرِ (مَا) التَّمِيمِيَّةِ⁽¹⁾:

اعْتَدَ السَّمِينُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِ الْفَرِزَدِقِ، وَهُوَ تَمِيمِيٌّ:

لَعَمْرَكَ مَا مَعْنَ بِتَارِكِ حَقَّهُ وَلَا مَنْسِيٌّ مَعْنَ وَلَا مُتَسَّرٌ⁽²⁾

إِذْ زِيدَتِ الْبَاءُ فِي الْخَبَرِ (مَا) التَّمِيمِيَّةِ (بِتَارِكِ)، وَقَوْلُ الْآخِرِ:

لَعَمْرَكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ بِسُوَاهٍ وَلَا بِضَعِيفٍ قُوَاهٍ⁽³⁾

فـ(بِسُوَاهٍ) خَبَرُ (مَا) الْوَاقِعِ بَعْدَهَا (إِنْ) زِيدَتْ فِيهِ الْبَاءُ، وَيُحْمَلُ عَلَى هَذَا قَوْلَهُ تَعَالَى: «وَمَا أَنْتُ بِمُعْجِزِينَ»⁽⁴⁾، إِذْ زِيدَتِ الْبَاءُ فِي الْخَبَرِ مَا (بِمُعْجِزِينَ) مَعَ أَنَّ (مَا) قَدْ تَكُونُ تَمِيمِيَّةً، لِخَفَاءِ النَّصْبِ، أَوِ الرَّفْعِ فِي الْخَبَرِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ»⁽⁵⁾، فَهَذِهِ الشَّوَاهِدُ، وَغَيْرُهَا تَؤكِّدُ صِحَّةَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ السَّمِينُ، وَأَصْحَابُهُ.

وَمَنْعَ أَبُو عَلَيِّ الْفَارِسِي⁽⁶⁾، وَالْزَّمْخَشْرِي⁽⁷⁾ زِيادةُ الْبَاءِ فِي التَّمِيمِيَّةِ، وَلَا فِي الْحِجَازِيَّةِ إِذَا مَنَعَ مِنْ عَمَلِهَا مَانِعٌ، كَوْقَعٌ (إِنْ) بَعْدَهَا نَحْوُ: مَا إِنْ زِيدَ قَائِمٌ.

2- مَا وَافَقَ فِيهِ قَلِيلًا مِنَ النَّحْوَيْنِ

أ- إِعْمَالُ (مَا) فِي الْخَبَرِ الْمُقْدَمِ إِذَا كَانَ ظَرْفًا، أَوْ حَرْفَ جَرًّا⁽⁸⁾:

أَجَازَ السَّمِينُ إِعْمَالُ (مَا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ»⁽⁹⁾، عَلَى أَنَّ (عَلَيْكَ) فِي مَحْلٍ نَصْبٌ خَبَرٌ لـ(مَا) مَعَ أَنَّ الْخَبَرَ مُقْدَمٌ عَلَى اسْمِهَا، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ»⁽¹⁰⁾ فـ(عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ) فِي مَحْلٍ نَصْبٍ خَبَرٌ مُقْدَمٌ لـ(مَا)، وَ(مِنْ شَيْءٍ) اسْمِهَا، وَقَوْلُهُ تَعَالَى:

1- ينظر : الدُّرُّ المُصْنُون : 285/6 . 43-42/4 . 310/112/1 .

2- ينظر : دِيْوَانَ الْفَرِزَدِقَ : 384 . الْكِتَابُ : 1/63 . شِرْحُ الْكَافِيَّةِ : 192/1 . الدُّرُّ المُصْنُون : 112/1 . 285/6

3- ينظر : شِرْحُ الْكَافِيَّةِ : 192/1 . الدُّرُّ المُصْنُون : 285/6 هُمُ الْهَوَامِعُ : 127/2

4- سُورَةُ يُونُسُ : 53

5- سُورَةُ الْبَقْرَةِ : 8

6- ينظر : الْمَسَائلُ الْمُشَكِّلةُ : 284

7- ينظر : الْمَفْصِلُ فِي صُنْعَةِ الْإِعْرَابِ : 102

8- ينظر : الدُّرُّ المُصْنُون : 339/1 . 88/69/3

9- سُورَةُ الْأَنْعَامِ : 52

10- سُورَةُ الْأَنْعَامِ : 69

إذا اسْوَدَ جَنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَأْتِ وَلَتَكُنْ
خُطَافَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسْنَدَا⁽¹⁾
فَ(حُرَّاسَنَا) اسْمُ (إِنَّ) مَنْصُوبٌ، وَكَذَا خَبْرُهَا (أَسْنَدَا)، وَقُولُ الْآخِرِ:
إِنَّ الْعَجُوزَ خِبَةً جَرُوزًا
تَأْكِلُ مَا فِي مَقْعِدِهَا قَفِيزًا⁽²⁾
فَ(الْعَجُوزَ) اسْمُ إِنَّ مَنْصُوبٌ، وَخَبْرُهَا (خِبَةً) مَنْصُوبٌ أَيْضًا، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ أَبُو
عُبَيْدَةَ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ، وَابْنُ الْطَّرَاوِهِ، وَابْنُ السَّيِّد⁽³⁾، وَحَمَلَ الْجَمَهُورُ هَذِهِ الشَّوَاهِدَ
عَلَى التَّأْوِيلِ، وَالتَّقْدِيرِ، وَفِيهِ خُروجٌ عَنْ رُوحِ الْلِّغَةِ، وَطَبِيعَتِهَا.
ب- حَذْفُ اسْمِ (إِنَّ)⁽⁴⁾:

مَنْعَ السَّمَيْنِ حَذْفُ اسْمِ هَذِهِ الْأَخْرَفِ إِلَّا ضَرُورَةً كَقُولِهِ:
إِنَّ مَنْ يَذْخُلُ الْكِنِيسَةَ يَوْمًا يُلْقَ فِيهَا جَانِدًا وَظِباءً⁽⁵⁾
عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: (إِنَّهُ)، وَ(مَنْ) اسْمُ شَرْنَطٍ، وَهُوَ مُبْتَدَأُ خَبْرَةُ جُمْلَةِ الشَّرْطِ وَجَوابِهِ،
وَالْمُبْتَدَأُ وَخَبْرَةُ فِي مَحْلِ رَفْعِ خَبْرٍ (إِنَّ)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمُ الشَّرْطِ اسْمًا
لـ(إِنَّ): لِكُونِهِ مِمَّا يَجْبُ لَهُ التَّصْدِيرُ وَفَاقَا لَابْنِ عَصْفُور⁽⁶⁾، وَالسَّخَاوِي⁽⁷⁾، أَمَّا
الْبَصْرِيُّونَ فَإِنَّهُمْ لَا يَقْصِرُونَ ذَلِكَ عَلَى الضرُورَةِ كَقُولِهِ:
وَلَكِنَّ مَنْ لَا يُلْقَ أَمْرًا يَنْوِهُ بِعُدْتِيهِ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَعْزَلُ⁽⁸⁾
وَعَلَى هَذَا خَرَجُوا قَوْلُ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : ((إِنَّ مَنْ أَشَدُ النَّاسِ عَذَابًا
يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ))⁽⁹⁾، فَاسْمُ (إِنَّ) ضَمِيرٌ شَائِيْنِ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: إِنَّهُ.

2-2-5 اسْمُ (لا) النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ

1- مَا وَافَقَ فِيهِ كَثِيرًا مِنَ النَّحْوَيْنِ

1- ينظر : شرح الكافية : 230/1 . التر المصنون: 643/2 مغني الليب : 55

2- ينظر : شرح التسهيل : 9/2 . البحر المحيط : 91/6 . التر المصنون: 643/2 . همع الهوامع : 156/2

3- ينظر : همع الهوامع : 156/2

4- ينظر : التر المصنون: 193/2

5- ينظر : ديوان الأخطل: 376 . التر المصنون: 193/2 مغني الليب : 56 / 767 همع الهوامع : 164/2

6- ينظر : المقرب : 120

7- ينظر : همع الهوامع : 163/2

8- ينظر : الكتاب : 73/3 . الإنصال : 171/1 . شرح الكافية : 96/1 . مغني الليب : 384

9- في صحيح مسلم : كتاب اللباس والزينة : باب 26 : 1670/3

أ- إعرابُ اسْمِ (لا)، وتنوينه إذا كان مُطولاً⁽¹⁾:

أخذ السَّمِينُ هذِهِ الْمَسْأَلَةَ حُجَّةً لَهُ فِي مَنْعِ جَوَازِ تَعْلُقِ الظَّرْفِ، أَوِ الْجَارِ بِاسْمِ لا، إِذْ يُصْبِحُ مُطْوَلًا، كَقُولِهِ تَعَالَى: «لَا غَالِبٌ لَكُمْ»⁽²⁾ حَتَّى يَمْتَنِعَ تَعْلُقُ (كُمْ) بـ(غَالِبَ)، كَمَا يَمْتَنِعُ تَعْلُقُ (فِيهِ) بـ(رَبِّ) فِي قُولِهِ تَعَالَى: «لَا رَبِّ فِيهِ»⁽³⁾، وَمِثْلُهُ هذِهِ الْمَسْأَلَةُ كَثِيرَةٌ وَفِاقَةً لِلْجَمِهُورِ.

وَذَهَبَ ابْنُ كِيسَانَ إِلَى "جَوَازِ تَرْكِ التَّنْوينِ إِحْرَاءَ لَهُ مَجْرِيِ الْمُفْرَدِ فِي الْبَنَاءِ؛ لِعَدَمِ الْاعْتِدَادِ بِالْمَفْعُولِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ لَوْ أَسْقَطَ لِصَحَّ الْكَلَامِ"⁽⁴⁾.

ب- إذا وَقَعَتْ (إِلَّا) بَعْدَ (لا) جَازَ فِيمَا بَعْدَهَا الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ⁽⁵⁾:

ذَهَبَ السَّمِينُ إِلَى أَنَّ (مَا) فِي قُولِهِ تَعَالَى: «لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلِمْنَا»⁽⁶⁾ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِي مَحْلٍ نَصْبٍ عَلَى الْإِسْتِشَاءِ أَوْ فِي مَحْلٍ رَفْعٍ عَلَى الْبَدْلِ مِنْ اسْمِ (لا) عَلَى الْمَوْضِعِ وَمِثْلُهُ قُولُهُ تَعَالَى: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»⁽⁷⁾، وَهُوَ مَذَهَبُ الْجَمِهُورِ، أَمَّا الْجَرْمِيُّ "فَمَنْعَ هَذَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَمَّ الْكَلَامُ"⁽⁸⁾.

2- مَا وَافَقَ فِيهِ الْبَصْرِيَّينَ

أ- اسْمُ (لا) الْمُفْرَدُ النَّكَرَةُ مَبْتَيٌ⁽⁹⁾:

ذَهَبَ السَّمِينُ، وَالْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ، هُوَ: لَا مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ؛ لِأَنَّهُ جَوَابُ مَنْ قَالَ: هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ، فَلَمَّا حُذِفَتْ (مِنْ) الْإِسْتِغْرَافِيَّةُ مِنْ الْلَّفْظِ تَضَمَّنَتْ مَعْنَاهُ؛ لِذَلِكَ بُنِيَ اسْمُهَا الْمُفْرَدُ النَّكَرَةُ عَلَى مَا كَانَ يُنْصَبُ بِهِ، وَاسْتَدَلَّ السَّمِينُ عَلَى ذَلِكَ بِظَهُورِ (مِنْ) فِي قُولِ الشَّاعِرِ:

1- ينظر : التر المصنون: 93/1 . 425/3 . 102/4 .

2- سورة الأنفال : 48

3- سورة البقرة : 2

4- هم مع الهوامع : 204/2

5- ينظر : التر المصنون: 183/1

6- سورة البقرة : 32

7- سورة الصافات : 35

8- هم مع الهوامع : 203/2

9- ينظر : التر المصنون: 90-89/1 . 491/

فَقَامَ يَذُوذُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيِّدِهِ
 وقال : ألا لا من سبيل إلى هند⁽¹⁾
 وذهب الكوفيون إلى أن اسمها المفرد النكرة معرَّب منصوب بها⁽²⁾ نحو : لا
 رجل في الدار، وإنما حذف التنوين تخفيفاً مستدلين بالرجوع إلى الأصل في قول
 الشاعر :

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَذُوذُ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبَيَّنَ⁽³⁾
 وحمل السمين هذا البيت على أن التقدير : ألا ترونني رجلاً ؟ بإضمار الفعل ،
 قلت : لا حاجة إلى إضمار الفعل بخلاف التنوين فإنه قد ظهر هذا الأصل أيضاً في
 قراءة من قرأ : «فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفِثًا وَلَا فُسُوقًا وَلَا
 جِدَالًا فِي الْحَجَّ»⁽⁴⁾.

6-2-2 المفعول به

1- ما وافق فيه كثيراً من التحويتين
 أ- النصب بفعل مضمر في قوله تعالى : «وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ
 وَالإِيمَانَ»⁽⁵⁾⁽⁶⁾

ذهب السمين إلى أن (الإيمان) في هذه الآية منصوب بإضمار فعل لائق
 تقديره : واعتقدوا الإيمان ، ومثله قول الشاعر :

يَا لَيْتَ بَغَلَكَ فِي السَّوَاغِي مُتَقَلَّدًا سَيْنَافَا وَرَمَحَا⁽⁷⁾
 فـ(رمحأ) منصوب بفعل مضمر تقديره : وممعتقلاً رمحأ ، وقول الآخر :
عَلَفَتْهَا ثِبْنَا وَمَاءَ بَارِدًا حتى شئت همالة عينناها⁽⁸⁾
 على أن التقدير : وسقيتها ماء بارداً ، وقوله :

1- ينظر : شرح الكافية 1/231. الدر المصنون : 1/89 أوضح المسالك : 1/281 هـ مع الهوامع : 199/2

2- ينظر : الانصاف : 341/1

3- ينظر : الكتاب : 2/308 . شرح الكافية : 1/237. الدر المصنون : 1/90. مغني اللبيب : 97

4- سورة البقرة : 197

5- سورة الحشر : 9

6- ينظر : الدر المصنون : 101/2 54/4 296/295/6

7- ينظر : الانصاف 2/131 . الدر المصنون : 101/2 54/4

8- ينظر : الدر المصنون : 101/2 54/4 . أوضح المسالك : 2/56 . شرح ابن عقيل : 1/595

إذا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزَنَ يَوْمًا
وَزَجَّنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيْوَنَا⁽¹⁾
على أنَّ التَّقْدِيرَ: وَكَحْلَنَ الْعَيْوَنَ، وَلَعَلَّ هَذَا أَحْسَنُ مَا يُقالُ فِي مِثْلِ هَذِهِ التَّرَاكِيبِ،
وَإِلَيْهِ ذَهَبَ كَثِيرٌ مِّنَ النَّحْوِيِّينَ⁽²⁾.

وَذَهَبَ ابْنُ الْأَنْبَارِي⁽³⁾، وَغَيْرُهُ مِنَ النَّحْوِيِّينَ⁽⁴⁾ فِي مِثْلِ هَذَا إِلَى الْعَطْفِ عَلَى
أَنَّ الْفَعْلِ ضَمِّنَ مَعْنَى آخَرَ صَحَّ الْعَطْفُ عَلَيْهِ، وَهَذَا - كَمَا أَرَى فِيهِ - تَأْوِيلٌ،
وَتَكْلِيفٌ.

وَذَهَبَ ابْنُ عَقِيلٍ إِلَى أَبْعَدِ مِنْ هَذَا كَلِّهِ بِنَصْبِ مَا بَعْدَ الْوَاءِ مَفْعُولًا مَعَهُ⁽⁵⁾.

بـ - (أَنَّ) وَمَا فِي حَيْزِهَا سَادَةُ مَسَدِ الْمَفْعُولِينَ⁽⁶⁾:

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ»⁽⁷⁾ حَيْثُ سَدَ مَسَدَ مَفْعولي
(يَعْلَمُونَ) قَوْلُهُ (أَنَّهُ الْحَقُّ)، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

أَتَانِي كَلَامُكَ عَنْ نُصْبِ يَقُولُهُ وَمَا خِفْتُ يَا سَلَامُ أَنْكَ عَائِبِي⁽⁸⁾
فـ - (أَنَّ) وَمَا فِي حَيْزِهَا، وَهُوَ قَوْلُهُ (أَنْكَ عَائِبِي) جُمْلَةُ سَدَّ مَسَدَ مَفْعولي (خِفتُ)
لأنَّ (خافَ) مِنْ أَفْعَالِ التَّوْقُعِ، وَقَدْ يَمْلِيُ فِيهِ الظَّنُّ إِلَى أَحَدِ الْجَائزَيْنِ، وَهُوَ مَذَهَبُ
الْجَمَهُورِ خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ حَيْثُ يَجْعَلُ (أَنَّ) وَمَا فِي حَيْزِهَا سَدَ مَسَدَ المَفْعُولِ الْأَوَّلِ
فَقْطَ، عَلَى أَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّانِي مَحْذُوفٌ⁽⁹⁾، وَلَا حَاجَةٌ إِلَى ذَلِكَ كَمَا أَرَى.

جـ - الْفَعْلُ (اسْتَغَاثَ) يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، وَبِالْحَرْفِ⁽¹⁰⁾:

أَعْتَدَ السَّمَيْنِ فِي تَعْدِي (اسْتَغَاثَ) بِنَفْسِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ

1- ينظر : الإنصاف : 130/2 . شرح التسهيل : 254/2 ـ 262/2 . 350/3 . ذكرية النهاة : 617 . التر

المصون : 2/101 . 54/4 . أوضح المسالك : 58/2 . مغني اللبيب : 466

2- ينظر : شرح الكافية : 570/1 . أوضح المسالك : 58 - 56/2

3- ينظر : الإنصاف : 132-131/2

4- ينظر : الإنصاف 131-132 . أوضح المسالك : 59/2 . همع الهوامع : 245/3

5- ينظر : شرح ابن عقيل : 596/1

6- ينظر : التر المصون : 129/6 ـ 561/165/1

7- سورة البقرة : 26

8- ينظر : الفراء : 146 . التر المصون : 561/1

9- ينظر : التر المصون : 165/1

10- ينظر : التر المصون : 398/3

فاستجابَ لِكُمْ⁽¹⁾، وقوله: «فاستغاثةُ الَّذِي مِنْ شَيْعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ»⁽²⁾ كما أنسَدَ على تعديه بالحرفِ قولَ الشاعِرِ:

حَتَّى استَغاثَ بِمَاءٍ لَا رِشَاءَ لَهُ
مِنَ الْأَبَاطِحِ فِي حَافَاتِهِ الْبُرْكُ⁽³⁾
فَ(بِمَاءِ) مَفْعُولٌ لـ(استَغاثَ) عَدِيٌّ بِالبَاءِ، وقوله:

كَمَا اسْتَغاثَ بِسَيِّءٍ فَزُ غَيْظَلَةً
خَافَ الْعَيْوَنَ وَلَمْ يُنْظَرْ بِهِ الْحَشَكُ⁽⁴⁾
حيثُ عَدِيٌّ (استَغاثَ) بِحرَفِ الْبَاءِ إِلَى مَفْعُولِهِ (سَيِّءٌ)، وَهُوَ مَذَهَبُ سِيُوبِيَّهُ⁽⁵⁾، وَكَثِيرٌ
مِنَ النَّحْوَيْنَ⁽⁶⁾ إِلَّا أَنَّ ابْنَ مَالِكَ أَوْجَبَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ - بِأَنَّ يَتَعَدَّى
بِنَفْسِهِ فَقْطَ مُسْتَدِلاً بِالشَّوَاهِدِ مِنَ الْقُرْآنِ، كَمَا مَرَّ حَتَّى نَقَمَ عَلَى النَّحْوَيْنَ قَوْلُهُمْ:
«اسْتَغاثَ بِهِ فَهُوَ مُسْتَغاثَ بِهِ»⁽⁷⁾

2- مَا وَاقَ فِيهِ قَلِيلًا مِنَ النَّحْوَيْنَ

أ- حَذْفُ أَحَدِ الْمَفْعُولِينِ اخْتَصَارًا⁽⁸⁾:

عَدَ السَّمَينُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ بَابِ الضرُورَةِ كَقُولِ الشَّاعِرِ:

وَلَقَدْ نَزَلتْ فَلَا تَظْنَى غَيْرَهُ مِنِي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ⁽⁹⁾
عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: فَلَا تَظْنَى غَيْرَهُ وَاقِعًا مِنِي، كَمَا مَنَعَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ ابْنَ مَلْكُونَ⁽¹⁰⁾،
وَأَجَازَهَا الْجَمَهُورُ، وَلَعَلَّ الْأَمْرُ اخْتَلَطَ عَلَى السَّمَينِ إِذْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ حَذْفَ أَحَدِ
الْمَفْعُولِينِ ضَعِيفٌ عِنْدَ الْبَصَرَيْنَ⁽¹¹⁾.

1- سورة الأنفال : 9

2- سورة القصص : 15

3- ينظر : ديوان زهير : 177. البحر المحيط : 459/4 . الدر المصنون: 398/3

4- ينظر : ديوان زهير : 177 . البحر المحيط : 459/4 . الدر المصنون: 398/3

5- ينظر : الكتاب : 215/2

6- ينظر : البحر المحيط : 459/4

7- شرح التسهيل : 409/3

8- ينظر : الدر المصنون: 232/5 . 220/2

9- ينظر : ديوان عنترة : 187 . شرح التسهيل : 72/2 . الدر المصنون: 220/2 . أوضح المسالك : 324/1

10- ينظر : أوضح المسالك : 324/1

11- ينظر : المغرب: 129

بـ- مَفْعُولُ (يُرِيدُ) مَحْذُوفٌ فِي قُولِهِ تَعَالَى: «يُرِيدُ اللَّهُ لِيَبْيَنَ لَكُمْ»⁽¹⁾⁽²⁾
 ذَهَبَ السَّمِينُ فِي مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ إِلَى أَنَّ الْمَفْعُولَ مَحْذُوفٌ عَلَى أَنَّ تَقْدِيرَهُ:
 يُرِيدُ اللَّهُ تَحْرِيمَ مَا حَرَمَ، وَتَحْلِيلَ مَا حَلَّ، وَتَشْرِيعَ مَا تَقْدَمَ؛ لِأَجْلِ التَّبَيْنِ لَكُمْ، فَاللَّامُ
 فِي (الْيَبْيَنَ) لِلتَّعْلِيلِ بِخَلْفِ مَنْ عَدَهَا زَانِدَةً⁽³⁾، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:
 أَرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا ، فَكَانَمَا
 تمَثَّلُ لِي لِيَلِي بِكُلِّ سَبِيلٍ⁽⁴⁾
 عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: أَرِيدُ إِرَادَتِي.

وَذَهَبَ الْخَلِيلُ، وَسِيبُوِيَّهُ⁽⁵⁾، وَمَنْ تَابَعَهُمَا⁽⁶⁾ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ فِي ذَلِكَ كُلَّهُ مَقْدَرٌ
 بِمَصْنَدِ مَرْفُوعٍ بِالْإِبْتَاءِ، وَاللَّامُ وَمَا بَعْدَهَا خَبَرٌ عَلَى أَنَّ تَقْدِيرَهُ فِي الْآيَةِ: إِرَادَةُ اللَّهِ
 لِلتَّبَيْنِ، وَفِي الْبَيْنَتِ: إِرَادَتِي لِلنَّسِيَانِ، وَيَظْهُرُ لِي أَنَّ فِي هَذَا التَّأْوِيلِ بُعْدًا عَنْ ظَاهِرِ
 النَّصِّ، وَطَبَيْعَةِ الْلِّغَةِ.

3- مَا وَاقَ فِيهِ الْبَصَرَيَّنَ

أـ جَوَازُ وُقُوعِ الْجَمْلَةِ مَفْعُولاً بِقَوْلِ مَقْدَرٍ⁽⁷⁾:

اعْتَدَ السَّمِينُ فِي هَذِهِ الإِجَازَةِ بِقِرَاءَةِ ابْنِ أَبِي اسْحَاقِ، وَالْأَعْمَشِ: «فَدَعَا رَبَّهُ
 إِنِّي مَغْلُوبٌ»⁽⁸⁾ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ، فَهِيَ فِي مَحْلِ نَصْبٍ عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ
 الشَّاعِرِ:

رَجُلٌ مِنْ ضَبَّةَ أَخْبَرَانَا إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلًا غَرَبَانَا⁽⁹⁾
 فَكَسَرَ الْهَمْزَةُ عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ.

وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ نَصْبَ الْجَمْلَةِ بِالْفَعْلِ الْمَذَكُورِ⁽¹⁰⁾، وَهُوَ أَقْلُ تَكْلِفًا مِنِ

1- سورة النساء : 26

2- ينظر : الذر المصنون: 351/2

3- ينظر : معنى الليبب : 285

4- ينظر : البحر المحيط : 163/4 . الذر المصنون: 351/2 . معنى الليبب: 285

5- ينظر : الكتاب : 52/3

6- ينظر : معنى الليبب: 285

7- ينظر : الذر المصنون: 320/3 225/6

8- سورة القمر : 10

9- ينظر : الذر المصنون: 376/1 . معنى الليبب : 539

10- ينظر : معنى الليبب : 539

الإضمار .

بـ- الفعل وحده عامل النصب في المفعول⁽¹⁾:

يتضح أن السمين تبع البصريين في هذه المسألة إذ إن عامل نصب لفظة (الصلوة) في قوله تعالى: «وَيَقِيمُونَ الصَّلَاةَ»⁽²⁾ هو الفعل (يقيم) وحده وذهب الكوفيون إلى أن العامل هو الفعل والفاعل جمِيعاً⁽³⁾.

3ـ ما يمكن أن يكون قد تفرد به

أـ مفعولاً (تحسَّن) في قراءة حمزة: «لَا تَخْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ»⁽⁴⁾⁽⁵⁾

خرج السمين هذه القراءة على أن فاعل (تحسَّن) مضمر يعود على ما يفهم من السياق على أن التقدير: لا تحسَّن حاسب أو أحد، أو على الرسول؛ لتقديم ذكره، و(الذين كفروا) مفعول أول، و(معجزين في الأرض) مفعول ثان، وأعجب ممن يذهب إلى غير هذا.

قال ابن النحاس عن هذه القراءة: "ما علمت أحداً من أهل العربية بصريأ، ولا كوفياً إلا وهو يلحّن قراءة حمزة، فمنهم من يقول: هي لحن؛ لأنَّه لم يأت إلا مفعول واحد لـ(تحسَّن)"⁽⁶⁾، وقال الفراء: "هو ضعيف وأجازه على حذف المفعول الثاني تقديره: لا يحسَّن الذين كفروا أنفسهم معجزين"⁽⁷⁾، وذهب الزمخشري إلى أن "المفعول الأول محذف والأصل: لا يحسَّنهم الذين كفروا معجزين"⁽⁸⁾، ورَدَّ أبو حيَّان بأنَّه ليس من الضمائر التي يُفسِّرُها ما بعدها⁽⁹⁾، ونظيره هذه القراءة قراءة حمزة أيضاً: «لَا تَخْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خِيرٌ

1ـ ينظر : التر المصنون: 73/1

2ـ سورة البقرة : 3

3ـ ينظر : الإنصاف : 82/1

4ـ سورة النور : 57

5ـ ينظر : التر المصنون: 232/5

6ـ إعراب القرآن : ابن النحاس : 146/3

7ـ الفراء : 259/2

8ـ الكشاف : 82/3

9ـ ينظر : البحر المحيط : 432/6

لأنفسهم⁽¹⁾

2-2-2 المتصوب على الاختصاص

1- ما وافق فيه كثيراً من النحويين

أ- مجيء المتصوب على الاختصاص نكرة⁽²⁾:

ذهب السمين إلى أن الاسم لا يكون متصوباً على الاختصاص إلا أن يكون معرفة، كقول الشاعر:

راحت وراح كعاص السباب بنا تميماً يكشف الضباب⁽³⁾

فـ(تميماً) متصوب على الاختصاص؛ لأنَّه عَلَمُ، وقولهم: نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لِلنَّصِيفِ، حَيْثُ نَصَبَ (الْعَرَبَ) على الاختصاص؛ لأنَّه مُعْرَفٌ بـ(ال)، وهو مذهب النحويين⁽⁴⁾ خلافاً للزمخشري⁽⁵⁾؛ إذ أجاز نصب النكرة على الاختصاص، وحمل عليه قوله تعالى: «قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكُمْ وَإِلَهَ أَبَائِكُمْ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ»⁽⁶⁾ فنصب (إلهًا واحِدًا) على الاختصاص على أن التقدير: نريد به أبائك إلهًا واحِدًا، وقوله تعالى: «لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا»⁽⁷⁾ فنصب (نصِيبًا مَفْرُوضًا) على الاختصاص على أن التقدير: أعني نصِيبًا مَفْرُوضًا مقطوعاً واجباً⁽⁸⁾.

قال أبو حيَّان: «إنَّ عَنِ الاختصاص المُصطلح عليه فهو مَرْتُوذُ بِكُونِه نَكَرَةً، وقد نصَوا على اشتراطِ تعريفِه»⁽⁹⁾، ولعلَّه لم يَعْنِ ذلك، وإنَّما أرادَ النصبَ على أنه مفعولٍ به.

1- سورة آل عمران : 178

2- ينظر : الدَّلَلُ المُصْنُونُ : 26/285/1 ، 381/285/1

3- ينظر : ديوان رؤبة (الملحق) : 169 . التر المصنون: 285/1 . همع الهوامع : 31/3

4- ينظر : البحر المحيط : 574/1

5- ينظر : الكشاف : 96/1

6- سورة البقرة : 133

7- سورة النساء : 7

8- ينظر : الكشاف : 249/1

9- البحر المحيط : 175/3

لِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرٌ؛ أَعْنِي، وَهَذَا مِنْ بَابِ الْقَطْعِ الإِعْرَابِيِّ "لَأَنَّ أَهْلَ الْبَيَانِ يُسَمِّونَ هَذَا النَّحْوَ اخْتِصَاصًا" (١).

2-2-8 المَفْعُولُ الْمُطْلَقُ

1- مَا وَافَقَ فِيهِ كَثِيرًا مِنَ النَّحْوَيْنِ

أ- تَقْدِيمُ الْمَصْدِرِ الْمُؤَكَّدِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْمُؤَكَّدَةِ (٢) :

مِنْ السَّمَيْنِ نَصِيبُ (فَالْحَقُّ) فِي قِرَاءَةِ مِنْ قَرَا: «قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ لِأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ» (٣) عَلَى أَنَّهُ مَصْدِرٌ مُؤَكَّدٌ لِمَضْمُونِ قُولِهِ (لِأَمْلَأَنَّ)، لَأَنَّ فِيهِ تَقْدِيمَ الْمَصْدِرِ الْمُؤَكَّدِ (فَالْحَقُّ) عَلَى الْجُمْلَةِ الْمُؤَكَّدَةِ (لِأَمْلَأَنَّ) إِذْ إِنَّ فِي مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ الْمُؤَكَّدَةِ تَسْبِيرًا لِلْفَعْلِ الْعَامِلِ فِي الْمَصْدِرِ، وَهُوَ مَذَهَبُ كَثِيرٍ مِنَ النَّحْوَيْنِ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ تَقْدِيمَةً مُسْتَدِلِّينَ بِقُولِهِمْ: أَحَقًا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ (٤).

2- مَا وَافَقَ فِيهِ قَلِيلًا مِنَ النَّحْوَيْنِ

أ- نَاصِبُ اسْمِ الْمَصْدِرِ (٥) :

ذَهَبَ السَّمَيْنُ إِلَى أَنَّ (تَقَاءَ) فِي قُولِهِ تَعَالَى: «إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُتَّقَاءَ» (٦) مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْمَصْدِرِ بـ(تَتَّقُوا) عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ اتَّقاءً، وَمِثْلُهُ قُولُهُ تَعَالَى: «أَنْبَتُكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا» (٧) عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: أَنْبَتُكُمْ إِنْبَاتًا، وَقُولُهُ: «وَإِلَيْهِ تَبَتَّلَا» (٨) عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: تَبَتَّلَ تَبَتَّلًا، وَمِنْهُ قُولُ الشَّاعِرِ:

وَقَدْ تَطَوَّيْتُ انْطِوَاءَ الْحِضْبِ (٩)

فـ(انْطِوَاء) مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدِرِ بـ(تَطَوَّيْتُ) عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: تَطَوَّيْتُ تَطَوَّيَا،

1- الذَّرِ المَصْنُون: 26/2

2- يَنْظُرُ : الذَّرِ المَصْنُون: 546/5

3- سُورَةُ صَ: 84-85

4- يَنْظُرُ : هَمْعُ الْيَوَامِعَ: 125/3

5- يَنْظُرُ : الذَّرِ المَصْنُون: 384/6 60/2

6- سُورَةُ آلِ عُمَرَانَ: 28

7- سُورَةُ نُوحَ: 17

8- سُورَةُ الْمَزْمَلِ: 8

9- يَنْظُرُ : إِعْرَابُ الْقُرْآنِ : أَبْنَ النَّحَاسِ: 371/1 . الْمَقْرُبُ: 491. الذَّرِ المَصْنُون: 60/2 .

وإليه ذهب المازني⁽¹⁾ خلافاً للمبرد⁽²⁾، وابن خروف⁽³⁾ حيث جعلاً اسم المصدر منصوباً بفعل ذلك المصدر مضمراً.

9-2-2 المفعول له

1- ما وافق فيه كثيراً من النحوين

أ- **النصب على المفعول له**⁽⁴⁾:

فَيَدَ السَّمِينُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ: أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا سِيقَ لِلْعَلَةِ، وَاتِّحَادُ الْفَاعِلِ، وَالزَّمَانِ، كَقُولِهِ تَعَالَى: «وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشَرَى لَكُمْ»⁽⁵⁾ فَنَصَبَ (بُشَرَى) عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ، وَقُولِهِ تَعَالَى: «أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أَلْوَفُ حَذَرَ الْمَوْتَ»⁽⁶⁾ إِذْ نَصَبَ (حَذَرَ) مَفْعُولاً مِنْ أَجْلِهِ.

وَأَجَازَ يُونَسُ أَنْ يَكُونَ (الْعَبِيدَ) فِي قُولِهِ: أَمَّا الْعَبِيدُ فَذُو عَبْدٍ، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: مَهْمَا يُذَكِّرُ شَخْصٌ لِأَجْلِ الْعَبِيدِ، فَالْمَذْكُورُ ذُو عَبْدٍ، وَهُوَ اسْمٌ⁽⁷⁾، وَأَنْكَرَ سَيِّبوِيهِ ذَلِكَ⁽⁸⁾، وَلَمْ يَشْرُطْ ابْنُ خِرْوَفَ اتِّحَادَ الْفَاعِلِ فَأَجَازَ قُولَهُ: جَئْنَاكَ مُحِبَّتَكَ إِيَّاِي⁽⁹⁾.

ب- **إضافة المفعول من أجله إضافة محضرية**⁽¹⁰⁾:

وَمِنْ ذَلِكَ قُولَهُ تَعَالَى: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرَضَاتِ اللَّهِ»⁽¹¹⁾ فَنَصَبَ (ابْتِغَاءَ) عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مِنْ أَجْلِهِ عَلَى أَنَّ إِضَافَتَهُ مَحْضَةٌ إِذْ تَعْرَفُ الْمُضَافُ (ابْتِغَاءَ) بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ (مَرَضَاتِ اللَّهِ); لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ خِلَافًا لِلْمُبَرَّدِ، وَالْجَرْمِيِّ ،

1- ينظر : همع الهوامع : 98/3

2- ينظر : المقتصب : 211/1-212

3- ينظر : همع الهوامع : 98/3

4- ينظر : الْبَرَ المصنون: 593/1 535/206/2

5- سورة آل عمران : 126

6- سورة البقرة : 243

7- ينظر : الكتاب : 387/1

8- ينظر : الكتاب : 387/1

9- ينظر : أوضح المسالك : 44/2

10- ينظر : الْبَرَ المصنون: 509/1

11- سورة البقرة : 207

والرياشي الذين اشتغلوا فيه التّكير⁽¹⁾.

2- ما وافق فيه قليلاً من النحوين

أ- يجوز في المفعول له أن يتصل مفعولاً له آخر يكون علة فيه⁽²⁾:

أجاز السمين هذه المسألة على أن تكون العلة معللة بشيء آخر نحو: ضربته تأدباً له إحساناً إليه، فالتأديب علة للضرب، والإحسان علة للتّأديب، ومثله قوله تعالى: «فاقتعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من الله»⁽³⁾ فالجزاء علة للقطع، والنّكال علة للجزاء وفقاً للزمخشري⁽⁴⁾، والزجاج⁽⁵⁾، ومنعه أبو حيّان⁽⁶⁾، وحكى الكسائي انتساب (الجزاء) على الحال⁽⁷⁾.

10-2 المفعول فيه

1- ما وافق فيه كثيراً من النحوين

أ- (حيث) ليست ظرفاً في قوله تعالى: «الله أعلم حيث يجعل رسالته»⁽⁸⁾⁽⁹⁾

تبعد السمين الجمhour في هذه المسألة، فـ(حيث) في الآية مفعول به على الاتساع عامله فعل مذوق دل عليه (أعلم)، لأن جعلها ظرفاً يخل بالمعنى؛ لأن التقدير يصريح: الله أعلم في هذه الموضع، وعلم الله لا يختلف باختلاف الأمكنة، والأزمنة⁽¹⁰⁾.

ورد أبو حيّان هذا بأن (حيث) من الظروف التي لا تتصرف، وأن الظرف المتوسع فيه لا يكون إلا متصرفاً؛ فامتنع بذلك نصب (حيث) على المفعول به،

1- ينظر : همع الهوامع : 133/3

2- ينظر : الدر المصنون: 524/2

3- سورة العنكبوت : 38

4- ينظر : الكشاف : 632/1

5- ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 174/2

6- ينظر : البحر المحيط : 484/3

7- ينظر : الكسائي : 124

8- سورة الأنعام : 124

9- ينظر : الدر المصنون: 173-172/3

10- ينظر : أوضح المسالك : 51/2 . همع الهوامع : 208/3

لِذَا فَإِنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى ظُرْفِهَا بِطَرْيِقِ الْمَجَازِ عَلَى أَنْ يَضْمَنَ (أَعْلَمُ) مَعْنَى مَا يَتَعَدَّى إِلَى الظَّرْفِ، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: إِنَّهُ أَنْفَذَ عِلْمًا حِينَ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ (۱).

وَيُرَدُّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو حِيَانَ بِأَنَّ (حِينَ) ظَرْفٌ مُتَصْرِفٌ إِمَّا بِإِضَافَةِ (الَّذِي) إِلَيْهَا، أَوْ بِجِرَاهَا بـ(الباء)، أَوْ (في)، وَإِمَّا بِوَقْوَعِهَا اسْنَامًا لـ(إِنَّ) كَوْلِ الشَّاعِرِ:

إِنَّ حِينَ اسْتَقَرَّ مِنْ أَنْتَ رَاعِي سَهْمِيِّ عِزَّةٍ وَأَمْانٍ (۲)

فـ(حِينَ) اسْنَمُ (إِنَّ) خَبْرُهُ (حَمَّيُّ)، كَمَا أَنَّ (حِينَ) تُجَرُّ بـ(إِلَى) كَوْلِهِ: فَشَدَّ وَلَمْ يَفْرُزْ بُيُوتًا كَثِيرَةً إِلَى حِينَ الْقَتْرَ رَحْلَاهَا أَمْ قَسْعَمْ (۳) فـ(إِلَى) حَرْفُ جَرْ، وـ(حِينَ) اسْنَمُ مَجْرُورٍ، وَهَذَا مَا يَتَضَعُّ لِي؛ لِمَا فِيهِ مِنْ صِحَّةٍ لِلْمَعْنَى، وَمِنْ شَوَاهِدَ كَمَا مَرَّ.

بـ- يَصِلُّ (دَخَلَ) إِلَى ظَرْفِ الْمَكَانِ الْمُخْتَصِّ دُونَ (فِي) (۴):

أَجَازَ السَّمِينُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ وَفَاقَا لِسَيِّبوِيهِ (۵)، وَالنَّحْوَيْنِ (۶)، كَوْلِهِ تَعَالَى: «كُلُّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَاً الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا» (۷) فـ(الْمِحْرَاب) مُنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ لِمَا تَقْدَمَهُ (دَخَلَ) خَاصَّةً؛ ذَلِكَ لِأَنَّ ظَرْفَ الْمَكَانِ الْمُخْتَصِّ لَا يَصِلُّ إِلَيْهِ الْفِعْلُ إِلَّا بِوَاسْطَةِ (فِي)، فَلَا يُقَالُ: صَلَيْتُ الْبَيْتَ، وَإِنَّمَا: صَلَيْتُ فِي الْبَيْتِ. وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرِيَّةَ» (۸) فـ(هَذِهِ) مُنْصُوبَةُ عَلَى الظَّرْفِ.

وَذَهَبَ الأَخْفَشُ إِلَى نَصْبِ (الْمِحْرَاب)، وـ(هَذِهِ) فِي الْآيَتَيْنِ عَلَى الْمَقْعُولِ بِهِ، لِأَنَّ الْوَاقِعَ بَعْدَ (دَخَلَتْ) كَالْوَاقِعِ بَعْدَ (هَدَمْتَ) فِي قَوْلِكَ: هَدَمْتُ الْبَيْتَ (۹)،

1- ينظر : البحر المحيط : 219/4

2- ينظر : الذر المصنون: 173/3 مغني اللبيب: 177 همع الهوامع : 208/3

3- ينظر : ديوان زهير : 22 . شرح التسهيل : 232/2. الذر المصنون: 173/3 مغني اللبيب : 176

4- ينظر : الذر المصنون: 231/1 78/2

5- ينظر : الكتاب : 15/1

6- ينظر : همع الهوامع : 153/3

7- سورة آل عمران : 37

8- سورة البقرة : 58

9- ينظر : همع الهوامع : 153/3

وقالَ بِهِ ابْنُ مَالِكٍ⁽¹⁾، ورَدَّهُ السَّمِينُ بِأَنَّ (دَخَلَ) لَا يَصِلُّ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ بِنَفْسِهِ، فَلَا يُقَالُ: دَخَلْتُ الْأَمْرَ، وَإِنَّمَا: دَخَلْتُ فِي الْأَمْرِ، وَكَذَا لَوْ جَاءَ الظَّرْفُ الْمُخْتَصُّ مَعَ غَيْرِ (دَخَلَ) تَعْدَى بِـ(فِي)، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

رَفِيقِنِ قالا : خَيْمَتِي أُمُّ مَغْبِدٍ⁽²⁾

فَهُوَ شَادٌ؛ إِذَا الأَصْلُ: قَالَا: فِي خَيْمَتِي، وَإِنْ كَانَ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَخْشَى احْتِرَامٌ
لِظَاهِرِ اللُّغَةِ، وَطَبِيعَتِهَا.

2- ما وافقَ فِيهِ قَلِيلًا مِنَ النَّحْوَيْنِ

أ- (أَرْضًا) ظَرْفٌ مُبْتَهَمٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : «أَقْتَلُوا يُوسُفَ أَوْ اطْرَحُوهُ
أَرْضًا»⁽³⁾

ذَهَبَ السَّمِينُ إِلَى أَنَّ (أَرْضًا) فِي هَذِهِ الْآيَةِ ظَرْفٌ مُبْتَهَمٌ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ الْمُبْتَهَمَ
مَمَّا لِيْسَ لَهُ حُدُودٌ تَخْصِرَةً، وَلَا أَقْطَارٌ تَحْوِيهَ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الزَّمْخَشْرِي⁽⁵⁾، وَهُوَ مَا
أَرَاهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَعَدَهَا ابْنُ عَطِيَّة⁽⁶⁾، وَأَبُو حَيَّان⁽⁷⁾ ظَرْفًا مُخْتَصًّا.

ب- جَوَازُ أَنْ يَكُونَ (خِلَافًا) ظَرْفًا⁽⁸⁾:

أَجَازَ السَّمِينُ نَصْبَ (خِلَافًا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَرِحَ الْمُخْلَفُونَ بِمَقْعِدِهِمْ خِلَافَ
رَسُولِ اللهِ»⁽⁹⁾ عَلَى الظَّرْفِ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: بَعْدَ رَسُولِ اللهِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:
عَقَبَ الرَّبِيعَ خِلَافَهُمْ فَكَانُوا
بَسْطَ الشَّوَاطِيبِ بَيْنَهُنَّ حَصِيرًا⁽¹⁰⁾
وَقَوْلُهُ:

1- ينظر : شرح الكافية : 306/1

2- ينظر : ديوان حسان بن ثابت : 52 . المقرب : 164 . الدر المصنون: 1/231. همع الهوامع: 154/3.

3- سورة يوسف : 9

4- ينظر : الدر المصنون: 157/4

5- ينظر : الكشاف : 244/2

6- ينظر : المحرر الوجيز : 253/9

7- ينظر : البحر المحيط : 284/5

8- ينظر : الدر المصنون: 487/3

9- سورة التوبة : 81

10- ينظر : البحر المحيط : 80/5 . الدر المصنون: 487/3

فَقُلْ لِلَّذِي يَبْقَى خِلَافَ الَّذِي مَضَى
تَهْيَا لِأَخْرَى مِثْلَهَا وَكَانَ قَدِ⁽¹⁾
وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ أَبُو عَبِيدَة، وَالْأَخْفَشُ، وَعِيسَى بْنُ عَمْرٍ⁽²⁾، وَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ؛ إِذْ
إِنَّا نَسْتَعْمِلُهُ فِي حِيَاةِ الْعَامَةِ، فَيَقُولُ قَائِلٌ: خِلَافَ سَاعَتَيْنِ، بِمَعْنَى: بَعْدَ سَاعَتَيْنِ.
3- مَا وَاقَ فِيهِ الْبَصَرِيَّينَ
أ- (دُونَ) ظَرْفُ مَكَانٍ لَا يَتَصَرَّفُ إِلَّا بِالْجَرَّ بـ(من)⁽³⁾:
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ
صَادِقِينَ»⁽⁴⁾ فـ(دُونَ) ظَرْفُ مَكَانٍ تَصَرَّفَ بِجَرَّهِ بـ(من)، وَمَا خَرَجَ عَنْ ذَلِكَ فَهُوَ
مِنْ بَابِ الشَّذُوذِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:
أَلْمَ تَرَيَا أَنِّي حَمِّنْتُ حَقِيقَتِي
وَبَاشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دُونُهَا⁽⁵⁾
فـ(دونُهَا) مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِلْمُبْدِأِ (الْمَوْتُ).
وَزَعَمَ الْأَخْفَشُ وَالْكَوْفِيُّونَ تَصْرِفَةً فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمِنَا دُونَ ذَلِكَ»⁽⁶⁾ عَلَى
أَنَّ (دُونَ) مُبْدِأً، وـ(مِنَا) خَبَرُهُ، وَإِنَّمَا بُنِيَّ لِإِضَافَةِ إِلَيْهِ غَيْرِ مُتَمَكِّنٍ⁽⁷⁾.
ب- جَوَازُ الرَّفْعِ، وَالنَّصْبِ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ إِنْ كَانَ نَكْرَهُ مُخْبِرًا بِهِ عَنْ حَدَثٍ⁽⁸⁾:
ذَهَبَ السَّمِينُ وَالْبَصَرِيُّونَ إِلَى إِجَازَةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُطْلَقاً سَوَاءَ أَكَانَ الْحَدَثُ
مُسْتَوْعِبًا لِلظَّرْفِ، أَمْ لَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَحَمَلْتُهُ وَفِصَالَهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا»⁽⁹⁾
فـ(ثلاثونَ) خَبَرٌ لِلْمُبْدِأِ (حَمَلْتُهُ) مَرْفُوعٌ، وَلَوْ نَصَبَ عَلَى الظَّرْفِ الْوَاقِعُ مَوْقِعُ الْخَبَرِ
لِجَازَ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ»⁽¹⁰⁾ إِذْ جَازَ فِي (أشْهُرٌ) الرَّفْعُ
عَلَى الْخَبَرِ، أَوِ النَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِ الْوَاقِعُ مَوْقِعُ الْخَبَرِ.

1- ينظر : الْبَحْرُ الْمَحِيطُ : 80/5 . الدَّرُ المَصْوُنُ : 487/3

2- ينظر : الْبَحْرُ الْمَحِيطُ : 80/5

3- ينظر : الدَّرُ المَصْوُنُ : 153/1 393/6

4- سُورَةُ الْبَرَّةِ : 23

5- ينظر : الدَّرُ المَصْوُنُ : 153/1 . هَمْعُ الْهَوَامِعُ : 209/3

6- سُورَةُ الْجَنِّ : 11

7- ينظر : هَمْعُ الْهَوَامِعُ : 209/3

8- ينظر : الدَّرُ المَصْوُنُ : 138/6 490-489/1

9- سُورَةُ الْأَحْقَافِ : 15

10- سُورَةُ الْبَقَرَةِ : 197

وَمَنْعَ الْكُوفِيُّونَ جَوازَ النَّصْبِ إِنْ كَانَ الْحَدِيثُ مُسْتَوْعِبًا، فَلَا يُقَالُ: الصَّوْمُ يَوْمًا،
وَإِنَّمَا: الصَّوْمُ يَوْمٌ⁽¹⁾.

ج- يُبَنِّي الظَّرْفُ إِذَا أَضِيفَ إِلَى جُمْلَةٍ مُصَدَّرَةٍ بِفَعْلِ مَاضٍ⁽²⁾:

أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ بِنَاءَ الظَّرْفِ وَإِنْ أَضِيفَ إِلَى جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ مُعَرَّبَةً، أَوْ جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ
مُسْتَدِلِّينَ بِقِرَاءَةِ نَافِعٍ: «قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ»⁽³⁾ عَلَى نَصْبِ
(يَوْمٌ) مِنْ غَيْرِ تَوْبِينِ.

وَهِيَ مَسْأَلَةٌ قَيَّدَهَا الْبَصْرِيُّونَ⁽⁴⁾ بِإِضَافَةِ الظَّرْفِ إِلَى جُمْلَةٍ مُصَدَّرَةٍ بِفَعْلِ مَاضٍ
كَوْلِ النَّابِغَةِ:

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَّا فَقُلْتُ: الْمَا تَصْنُحُ وَالشَّيْبُ وَازْعُ⁽⁵⁾
فَ(حِينَ) ظَرْفٌ مَبْنَىٰ عَلَى الْفَتْحِ لِإِضَافَتِهِ إِلَى فِعْلٍ مَاضٍ، وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ
السَّمَئِنُ، وَخَرَجَ قِرَاءَةً نَافِعٍ عَلَى أَنَّ (يَوْمَ) مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ مُتَعَلِّقٌ بِخَبْرِ الْمُبْدِأ
عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: هَذَا وَاقِعٌ أَوْ يَقِعُ فِي يَوْمٍ يَنْفَعُ.

3- مَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قدْ تَفَرَّدَ بِهِ

أ- الْمُخْتَصُّ مِنِ الْأُمْكَنَةِ لَا يَصْلُ إِلَيْهِ الْفَعْلُ إِلَّا بـ(فِي)⁽⁶⁾:

عَدَ السَّمَئِنُ (صِرَاطُكَ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «قَالَ فِيمَا أَغْوَيَتِي لِأَقْعُدَنَّ لَهُمْ
صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ»⁽⁷⁾ مَنْصُوبًا عَلَى الْمُنْزَلِ بِهِ - وَلَعَلَّهُ قَصَدَ بِهِ النَّصْبَ عَلَى
الْمَفْعُولِ؛ لِأَنَّ الْفَعْلَ قَبْلَهُ، وَإِنْ كَانَ قَاصِرًا، فَقَدْ ضَمَّنَ مَعْنَى فِعْلٍ مُتَعَدِّدٍ عَلَى أَنَّ
التَّقْدِيرَ: لِأَلْزَمِنَ مِنْ صِرَاطِكَ الْمُسْتَقِيمِ بِقَعْدَيِ عَلَيْهِ، وَمَنْعَ أَنْ يَنْصَبَ عَلَى الظَّرْفِ
إِذْ إِنَّ (صِرَاطَكَ) ظَرْفٌ مَكَانٌ مُخْتَصٌ لَا يَصْلُ إِلَيْهِ الْفَعْلُ بِنَفْسِهِ إِلَّا بـ(فِي)، فَيُقَالُ:
صَلَّيْتُ فِي الْمَسْجِدِ.

1- يُنْظَرُ : إِعْرَابُ الْقُرْآنِ : ابْنُ النَّحَاسِ : 294/1

2- يُنْظَرُ : الدَّرُ المَصْوُنَ : 659/2 - 660 . 34/6

3- سُورَةُ الْمَائِدَةِ : 119

4- يُنْظَرُ : إِعْرَابُ الْقُرْآنِ : ابْنُ النَّحَاسِ : 53/2

5- يُنْظَرُ : دِيْوَانُ النَّابِغَةِ الْذِيْبَانِيِّ : 44 . الْمَسَائِلُ الْمُشَكَّلَةُ 337 . الْإِنْصَافُ : 1/269 . الدَّرُ المَصْوُنَ : 660/2

6- يُنْظَرُ : الدَّرُ المَصْوُنَ : 242/3

7- سُورَةُ الْأَعْرَافِ : 16

وَشَدَّ ابْنُ الطِّرَاوَةَ⁽¹⁾ فِي أَنْ جَعَلَ (الصِّرَاطَ) ظِرْفَ مَكَانٍ مُّبْهَمًا، وَجَعَلَ مَثَلَةً (الطَّرِيقَ) فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَذِنْ بِهَزِّ الْكَفَ يَغْسِلُ مَتَنْتَهٌ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الْثَّغَارِبُ⁽²⁾

وَقَدْ عَدَهُ السَّمَيْنُ شَادَاً لِأَنَّ الْأَصْلَ: كَمَا عَسَلَ فِي الطَّرِيقِ، وَذَهَبَ الزَّجَاجُ⁽³⁾، وَالنَّحْوَيُونَ⁽⁴⁾ إِلَى أَنَّ (صِرَاطَكَ) فِي الْآيَةِ مَنْصُوبٌ عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ فِي حِينِ ضَعَقَةِ السَّمَيْنِ مِنْ حِينِ إِنْ حَرْفُ الْجَرِ لَا يَطْرُدُ حَذْفَهُ.

11-2-2 المفعول معه

لَمْ يَأْخُذْ الْمَفْعُولُ مَعَهُ حَقَّهُ كَغَيْرِهِ مِنَ الْأَبْوَابِ النَّحْوِيَّةِ مِنْ مَنَاقِشَةِ، وَبَيَانِ لِمَسَائِلِهِ عِنْدَ السَّمَيْنِ، وَلَعِلَّ هَذَا رَاجِعٌ إِلَى قَلَّةِ مَا وَرَدَ فِي كِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - إِذْ يَكَادُ يَكُونُ مَخْصُورًا فِي مَوَاضِعَ قَلِيلَةٍ⁽⁵⁾، كَمَا أَنَّهُ حَاوَلَ تَرْجِيحَ الْعَطْفِ عَلَى الْمَعَيْةِ فِي مُعْظَمِ ذَلِكَ ضَابِطَهُ مَتَى أَمْكَنَ الْعَطْفُ مِنْ غَيْرِ ضَعْفٍ، وَلَا إِخْلَالٍ بِمَعْنَى رُجْحٍ عَلَى الْمَعَيْةِ⁽⁶⁾، وَكَأَنَّهُ فَرَارٌ مِنَ الْمَفْعُولِ مَعَهُ، وَمِنْ ذَلِكَ:

1- قَوْلُهُ تَعَالَى: «هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَذِي مَعْكُوفًا أَنْ يَلْتَغِي مَحْلُهُ»⁽⁷⁾ عَلَى أَنَّ (الْهَذِي) مَنْصُوبٌ عَطْفًا عَلَى الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ فِي (صَدُّوكُمْ).

2- قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ»⁽⁸⁾ فَجُمْلَةُ (وَمَا يَفْتَرُونَ) مَحْلُهَا النَّصْبُ عَطْفًا عَلَى الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ فِي (فَذَرْهُمْ).

3- قَوْلُهُ تَعَالَى: «قَالُوا أَرْجِهُ وَأَخَاهُ»⁽⁹⁾ فـ(أَخَاهُ مَنْصُوبٌ عَطْفًا عَلَى الْهَاءِ فِي

1- ينظر : همع الهوامع : 154/3

2- ينظر : المسائل المشكلة : 549 . التر المصنون : 3/242 أوضح المسالك : 2/16 مغني الليب : 750/681

3- ينظر : إعراب القرآن : 117/1

4- ينظر : إعراب القرآن : ابن النحاس : 117/2

5- هذه المواقف على اختلاف فيها بين النحوين ، يمكن إجمالها كما يلي : الأنعام: 112 ، 137 . الأعراف :

111 . يونس : 71 . يوسف : 4 . الأنبياء : 79 . الفرقان : 17 . سبا : 10 . الفتح : 25 . الحشر : 9 .

6- التر المصنون: 3/161 319/3 153 / 54/4 163/6

7- سورة الفتح : 25

8- سورة الأنعام: 112

9- سورة الأعراف : 111

(أرجحه).

4- قوله تعالى: «إِنَّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ»⁽¹⁾ فعطف الشَّمْسَ على مفعولِ رأَيْتُ (أَحَدَ عَشَرَ).

وقد بَنَى صِحَّةُ النَّصْبِ على المَفْعُولِ مَعَهُ بِإِمْكَانِيَّةِ الْعَطْفِ عَلَى مَا قَبْلَهُ فَإِنْ لَمْ يَصِحَّ عَطْفَهُ لَمْ يَصِحَّ مَفْعُولًا مَعَهُ؛ لِذَلِكَ نَرَاهُ يَرْفَضُ أَنْ يُنْصَبَ (شُرَكَاءُكُمْ) في قوله تعالى: «فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ»⁽²⁾؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ: أَجْمَعْتُ شُرَكَائِي، وَإِنَّمَا يُقَالُ: جَمَعْتُ شُرَكَائِي، وَإِنَّمَا صَحَّ النَّصْبُ عَنْ آخَرِينَ⁽³⁾.

ومثل هذا قوله تعالى: «وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ»⁽⁴⁾ إِذْ لَا يَصِحُّ نَصْبُ (الإِيمَانَ) على المَفْعُولِ مَعَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ: تَبَوَّأُوا الإِيمَانَ، بَلْ اعْتَدُوا الإِيمَانَ.

1- مَا وَافَقَ فِيهِ الْبَصَرِيَّينَ

أ- عَامِلُ النَّصْبِ فِي المَفْعُولِ مَعَهُ⁽⁵⁾:

ذَهَبَ الْبَصَرِيُّونَ إِلَى أَنَّ المَفْعُولَ مَعَهُ مُنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَهُ بِتَوْسُطِ الْوَاوِ كَوْلُهُمْ: اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ السَّمَينُ، وَذَهَبَ الْكَوْفِيُّونَ إِلَى أَنَّ نَصْبَهُ عَلَى الْخِلَافِ، وَالْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّ مَا بَعْدَ الْوَاوِ يُنْصَبُ بِاِنْتِصَابِ مَعَ فِي نَحْوِ: جَئَتْ مَعَهُ، وَفِي هَذِهِ الْمَسَأَلَةِ خِلَافٌ مَشْهُورٌ لِنِسَبَةِ هَذَا مَحْلَهِ⁽⁶⁾.

12-2 النَّصْبُ عَلَى الْاِشْتَغَالِ

1- مَا وَافَقَ فِيهِ كَثِيرًا مِنَ التَّحْوِيَّيْنَ

أ- يَتَرَجَّحُ نَصْبُ الْأَسْمَاءِ الْمَشْغُولَ عَنْهُ إِنْ كَانَ بَغْدَ شَيْءٍ الْفَالِبُ أَنْ يَلِيهِ فِعْلُ⁽⁷⁾:

ذَهَبَ السَّمَينُ إِلَى أَنَّ (بَشَرًا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَقَالُوا أَبْشِرَا مِنَا وَاحِدًا

1- سورة يوسف : 4

2- سورة يونس : 71

3- ينظر: المقرب : 175 مغني اللبيب : 471 . شرح ابن عقيل : 1/596 . همع الهوامع : 3/244

4- سورة الحشر : 9

5- ينظر: الذر المصنون: 295/6 54/4

6- ينظر: الانصاف : 1/228

7- ينظر: الذر المصنون: 406/1 . 6/229

نتبئه⁽¹⁾) منصوب على الاستغال، وهو الراجح؛ لِتَقْدُمْ هَمْزَةِ الاستفهامِ هي بالفعلِ أوّلی، وَهُوَ مُخْتَارٌ سَيِّبوِيَّهُ، وَأَنْصَارٌ⁽²⁾، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:
 أَثْعَلَبَةَ الْفَوَارِسِ أَمْ رِيَاحَأَ
 عَذَلتَ بِهِمْ طَهَيَّةَ وَالْخَشَابَ⁽³⁾
 إِذْ نَصَبَ (أَثْعَلَبَةَ) عَلَى الْاشْتَغَالِ؛ لِوُقُوعِهِ بَعْدَ هَمْزَةِ الاستفهامِ.

وَذَهَبَ ابْنُ الطَّرَاوِةَ إِلَى التَّفْرِقَةِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْاسْتَفْهَامُ عَنِ الْاسْمِ كَمَا فِي الْبَيْنِ السَّابِقِ؛ وَلِذَلِكَ يَجْبُ رَفْعَهُ، وَأَنْ يَكُونَ الْاسْتَفْهَامُ عَنِ الْفِعْلِ؛ وَلِذَلِكَ يَجْبُ نَصْبَهُ⁽⁴⁾.

2- مَا وافقَ فِيهِ الْبَصْرَيْنَ

أ- الْاسْمُ الْمَشْغُولُ عَنْهُ مَنْصُوبٌ بِفَعْلٍ مُقدَّرٍ⁽⁵⁾:

ذَهَبَ السَّمَمِينُ إِلَى أَنَّ (زَيْدًا) فِي قَوْلِنَا: زَيْدًا ضَرَبَتُهُ، مَنْصُوبٌ عَلَى الْاشْتَغَالِ بِفَعْلٍ مُقدَّرٍ يُفَسَّرُهُ (ضَرَبَتُهُ) مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لَا مِنْ حَيْثُ الْلَّفْظِ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: ضَرَبَتُ زَيْدًا ضَرَبَتُهُ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي (الظَّالِمِينَ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالظَّالِمِينَ أَعْدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا»⁽⁶⁾، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عِنْدَ الْكَوْفَيْنَ بِالْفَعْلِ الْوَاقِعِ عَلَى الْهَاءِ⁽⁷⁾.

13-2-2 التَّنَازُعُ

1- مَا وافقَ فِيهِ كثِيرًا مِنَ التَّحْوِيْنَ

أ- التَّنَازُعُ عَلَى الْحَالِ⁽⁸⁾:

مَنْعَ السَّمَمِينَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لِأَنَّ الْإِعْمَالَ يَسْتَلِزُمُ الإِضْنَافَ، وَالْحَالُ لَا تُضْمَرُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا نَكَرَةً، أَوْ مَؤْوَلَةً بِهَا كَوْلِهِ تَعَالَى: «أَرْسَلْنَا مَعَنَا غَدَّاً يَرْتَعُ وَيَلْعَبُ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ»⁽⁹⁾ فَقُولُهُ: (وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) جُمْلَةُ حَالَيْهِ، وَالْعَامِلُ فِيهَا أَحَدُ شَيْئَيْنِ:

1- سورة القمر : 24

2- ينظر : الكتاب : 102/1

3- ينظر : ديوان جرير : 59 . الدر المصنون: 406/1 أوضح المسالك : 8/2

4- ينظر : أوضح المسالك : 8/2 همع الهوامع : 154/5

5- ينظر : الدر المصنون: 452/6

6- سورة الإنسان : 31

7- ينظر : الإنصاف : 85/1

8- ينظر : الدر المصنون: 160/4-161

9- سورة يوسف : 12

تعالى: ﴿فَذُوقُوا بِمَا نَسِيْتُمْ لِقاءَ يَوْمَكُمْ هَذَا﴾⁽¹⁾ وقوله: ﴿هَؤُمْ اقْرَأُوا كِتَابِهِ﴾⁽²⁾.
وذَهَبَ الْكَوْفِيُّونَ إِلَى أَنَّ إِعْمَالَ الْفِعْلِ الْأُولَى أَوْلَى نَحْوَهُ أَكْرَمَنِي وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا⁽³⁾

14-2-2 المستثنى

1- ما وافق فيه كثيراً من النحوين
أ- (إلا) لا تكون زائدة⁽⁴⁾:

لَمْ يَقُلِ السَّمِينُ بِزِيَادَةِ (إلا)، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْلَى الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَنَّى الَّذِي
يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾⁽⁵⁾ فهذا استثناء مفرغ افتقر فيه ما قبل (إلا) لما
بعدَهُ، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَمَا يَخْذَلُونَ إِلَّا أَنفُسَهُم﴾⁽⁶⁾، وقوله: ﴿لَا تَعْبُدُنَّ إِلَّا
الله﴾⁽⁷⁾.

ومنه قول الشاعر:

حَاجِجُ مَا تُشْفَكُ إِلَّا مَنَاخَةً
عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا⁽⁸⁾
وقد عَدَهَا الأصمعي، وابن جنی زائدة⁽⁹⁾.

ب- (إلا) صفة بمنزلة (غير) في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ
لَفَسَدَتَا﴾⁽¹⁰⁾⁽¹¹⁾

ذهب السمين إلى أن (إلا) في هذه الآية صفة للنكرة (آلهة) بمنزلة (غير) إذ
يجوز الوصف بـ(إلا) بشرط منها:

1 - تكثير الموصوف أو قربه من النكرة بأن يكون متعلقاً بـ(آل) الجنسية كقوله:

1- سورة السجدة: 14

2- سورة الحاقة: 19

3- ينظر : الإنصاف : 87/1

4- ينظر : اندر المصون: 440/115/1

5- سورة البقرة : 171

6- سورة البقرة : 9

7- سورة البقرة : 83

8- ينظر : ديوان ذي الرمة: 1419 . الإنصاف : 148/1 . الدر المصنون: 1/440 . معنى الليب: 102

9- ينظر : همع الهوامع : 274/3

10- سورة الانبياء : 22

11- ينظر : الدر المصنون: 78-77/5

- أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة
قليل بها الأصوات إلا بعامتها⁽¹⁾
- فـ(الأصوات) معرف بـ(ال) الجنسية.
- 2 - أن يكون موصوفها جمعاً صريحاً كالآية السابقة.
- 3 - أن يكون ما في قوة الجمع كقوله:
- لو كان غيري سليمي ، اليوم غيره وقع الحوادث إلا الصارم الذكر⁽²⁾
فـ(إلا الصارم) صفة لـ(غيري) لأنه في معنى الجموع.
- 4 - أن لا يُحذف موصوفها بعكس (غير)، فلا يقال: جاءني إلا زيد، ويقال: جاءني غير زيد، وهذا مذهب سيبويه⁽³⁾.
وقد زعم المبرد أن (إلا) في الآية للاستثناء⁽⁴⁾.
- ج - عمل ما قبل (إلا) فيما بعدها⁽⁵⁾:
- ذهب السمين إلى أن ما بعد (إلا) لا يكون مغولاً لما قبله إلا إذا كان مستثنى منه نحو: ما قام إلا زيداً القوم، أو مستثنى نحو: قام القوم إلا زيداً، أو تابعاً للمستثنى منه نحو: ما جاعني أحد إلا زيداً خيراً من عمرو، وعدا هذه الموضع الثلاثة، فإنه لا يجوز أن يعمل ما قبل (إلا) فيما بعدها، وهو مذهب النحوين⁽⁶⁾ خلافاً للزمخشري⁽⁷⁾ والحوفي⁽⁸⁾.
- د - مجيء (غير) معرفة⁽⁹⁾:
- منع السمين والجمهور هذه المسألة مطلقاً سواء أكانت مضافة كقوله تعالى:
﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾⁽¹⁰⁾، أم واقعة بين ضدين

1- ينظر : ديوان ذي الرمة : 1004 . مغني اللبيب : 100 همع الهوامع : 3/271

2- ينظر : ديوان لبيد : 62 . شرح التسهيل : 300/2 . نذكرة النحاة : 296. الدر المصنون: 5/77

3- ينظر : الكتاب : 331/2-332

4- ينظر : مغني اللبيب : 100-101 . لعل المبرد قد رجع عن رأيه هذا ، ينظر : المقتصب : 408/4

5- ينظر : الدر المصنون: 167/2 /328/140/92/4

6- ينظر : الأشباه والنظائر : 101/2

7- ينظر : الاكتشاف : 128/2 /330/213

8- ينظر : البحر المحيط : 494/5

9- ينظر : الدر المصنون: 1/83/562

10- سورة البقرة: 230

ك قوله تعالى: «صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ المَغْضوبِ عَلَيْهِمْ»⁽¹⁾، وهي مسألة أجازها ابن السراج على الوجه الثاني⁽²⁾.

2- مَا وافقَ فِيهِ الْبَصْرِيَّيْنَ

أ- تَقْدِيرُ (إِلَّا) بـ(لَكِنْ)، وَلَا تَكُونُ بِمَعْنَى الْوَأْوَ⁽³⁾:

ذَهَبَ السَّمِينُ وَالْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ (إِلَّا) تَقْدِيرُ بـ(لَكِنْ) كقوله تعالى: «لَا خَيْرٌ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مِنْ أَمْرٍ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ»⁽⁴⁾ فـ(إِلَّا) هَاهُنَا اسْتِشَاءٌ مُنْقَطَعٌ، وَالْمَعْنَى: لَكِنْ مِنْ أَمْرٍ بِصَدَقَةٍ فِي نِجَاهِ الْخَيْرِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ»⁽⁵⁾ وَالْمَعْنَى: لَكِنْ يَتَبَعُونَ الظَّنَّ. أَمَّا كَوْنُ (إِلَّا) بِمَعْنَى الْوَأْوَ، وَهُوَ مَذَهَبُ الْكَوْفَيْنَ⁽⁶⁾، فَهُوَ مَرْجُوحٌ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَكُلُّ أَخِيْ مُفَارِقُهُ أَخْوَهُ لَعْنَرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقَدَانِ⁽⁷⁾
فـ(إِلَّا) تَعْنِي (غَيْرَ) عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: غَيْرُ الْفَرَقَدَيْنِ.

ب- بِنَاءُ (غَيْرَ) عَلَى الْفَتْحِ⁽⁸⁾:

أَجَازَ السَّمِينُ وَالْبَصْرِيُّونَ بِنَاءً (غَيْرَ) إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى غَيْرٍ مُمْكَنٍ فَقَطْ كَقُولُ الشَّاعِرِ:

لَمْ يَمْتَعِ الشَّرَبَ بِمِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ⁽⁹⁾ فـ(غَيْرَ) مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْفَتْحِ؛ لِأَضَافَتْهَا إِلَى غَيْرٍ مُمْكَنٍ (أَنَّ)، وَهِيَ فَاعِلٌ وَنَظِيرُهُ قراءة ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وأبي جعفر، ويعقوب: «إِنَّهُ لَحَقٌ مِّثْلُ مَا أَنَّكُمْ

1- سورة الفاتحة : 7-6

2- ينظر : معنى الليب : 210

3- ينظر : الدر المصنون: 280/1 . 281— 425/2 . 458

4- سورة النساء : 114

5- سورة النساء : 157

6- ينظر : الإنصاف : 248/1

7- ينظر : الإنصاف : 250/1 . شرح التسهيل : 255/2 . تذكرة النهاة : 295 . الدر المصنون: 1/281 .

8- ينظر : الدر المصنون: 125/4 . 187/6

9- ينظر : الإنصاف : 265/1 . المسائل المشكلة : 337 . شرح التسهيل : 2/313 . الدر المصنون: 4/125 .
معنى الليب : 211،671

تَنْتَقُونَ⁽¹⁾) فَبِنِيتْ (مثُلَ) عَلَى الْفَتْحِ، وَإِنْ كَانَتْ فِي مَوْضِعٍ رَفِيعٍ لَأَنَّهَا اسْمٌ مِنْهُمْ مثُلَ (غَيْرَ) أُضِيفَ إِلَى غَيْرِ مُتَمَكِّنٍ⁽²⁾، كَمَا بَنِيتْ فِي قَوْلِهِ:

فَتَدَاعِي مُنْخَرَاهُ بِنِيمٍ مثُلَ ما أَشْمَرَ حُمَاصَ الْجَبَلِ⁽³⁾

بِفَتْحِ (مثُلَ) مَعَ أَنَّهَا نَعْتَ لِـ(نِيمٍ)، وَأَجَازَ الْكَوْفِيُونَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَحْسُنُ فِيهِ (إِلَّا) سَوَاء أُضِيفَتْ إِلَى مُتَمَكِّنٍ، أَوْ غَيْرِ مُتَمَكِّنٍ⁽⁴⁾.

ج- مَا بَعْدَ (إِلَّا) تَابِعٌ لِمَا قَبْلَهَا فِي الْكَلَامِ الْمَعْنَفِيِّ⁽⁵⁾:

أَجَازَ السَّمِينُ، وَالْبَصْرِيُونَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ كَوْلَهُ تَعَالَى: «مَا فَعَلْوَهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ»⁽⁶⁾ حَيْثُ رَفَعَ (قَلِيلٌ) عَلَى أَنَّهَا بَدَلَ مِنْ فَاعِلٍ (فَعَلْوَهُ)؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ غَيْرُ مُوجِبٍ، وَمِنْهُ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍ: «وَلَا يُلْتَقِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ»⁽⁷⁾ بِرْفَعِ تَاءِ (امْرَأَتُكَ) عَلَى أَنَّهَا بَدَلَ مِنْ (أَحَدٌ) خَلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ الَّذِينَ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ (إِلَّا) حَرْفُ عَطْفٍ بِمِنْزَلَةِ (لا) الْعَاطِفَةِ فِي أَنَّ مَا بَعْدَهَا مُخَالِفٌ لِمَا قَبْلَهُ⁽⁸⁾.

15-2-2 الحال

1- مَا وَافَقَ فِيهِ كَثِيرًا مِنِ النَّحْوَيْنِ

أ- الفَصْلُ بَيْنَ الْحَالِ، وَصَاحِبِهَا⁽⁹⁾:

اعْتَدَ السَّمِينُ فِي جَوَازِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقِرَاءَةِ الْحَسْنِ، وَزَيْدُ بْنُ عَلَيْ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيرٍ، وَعِيسَى بْنُ عُمَرَ، وَالْسَّدِي: «قَالَ يَا قَوْمَ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ»⁽¹⁰⁾ فَنَصَبَ (أَطْهَر) عَلَى أَنَّهَا حَالٌ مِنْ (بَنَاتِي)، وَيَكُونُ قَدْ فَصَلَ بَيْنَ الْحَالِ، وَصَاحِبِهَا بـ(هُنَّ)، وَيُحْمَلُ عَلَى هَذَا قَوْلُهُمْ: أَكْثُرُ أَكْلِي التُّفَاحَةَ هِي نِضِيجَةٌ، حَيْثُ فَصَلَ بَيْنَ

1- سورة الذاريات: 23

2- ينظر : الإنصاف : 267/1

3- ينظر : المسائل المشكلة : 339 . الدر المصنون: 187/6

4- ينظر : الإنصاف : 265/1

5- ينظر : الدر المصنون: 605/1 . 386/2

6- سورة النساء : 66

7- سورة هود : 81

8- ينظر : البحر المحيط : 297/3 . مَعْنَى الْلَّبِيبِ : 98 - 99

9- ينظر : الدر المصنون: 118/4

10- سورة هود : 78

الحالِ (نَضِيْجَةُ)، وصَاحِبَهَا (النَّفَاحَةُ) بـ(هِيَ)، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَمْ يُجْزِهَا بَعْضُ النَّحْوَيْنَ⁽¹⁾؛ فَحَمَلُوا الْآيَةَ عَلَى أَنَّ (الْكُمْ) خَبْرُ (هُنَّ)، وَأَمَّا الْمَثَالُ المذكورُ فَقَدَرُوا فِيهِ (كَانَ)، وَنَصَبُوا بِهَا (نَضِيْجَةً).

بـ- جَوَازُ تَعْدِيدِ الْحَالِ وصَاحِبُهَا مُفْرَدٌ⁽²⁾:

أَجَازَ السَّمَيْنُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ وَفَاقَ لِكَثِيرٍ مِنَ النَّحْوَيْنَ⁽³⁾ كَقُولَهُ تَعَالَى: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوْجَأًا قَيْمَاءً»⁽⁴⁾، فَالْجُمْلَةُ الْمَنْفَيَةُ (لَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوْجَأًا) حَالٌ، وَ(قَيْمَاءً) حَالٌ ثَانِيَةٌ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: أَنْزَلَهُ غَيْرُ جَاعِلٍ لَهُ عِوْجَأًا قَيْمَاءً. وَمِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَسَخَرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِيْنِ»⁽⁵⁾ فـ(دائِيْنِ) حَالٌ مِنَ (الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ) عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: دَائِيْنِ وَدَائِيْنِ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَ النَّحْوَيْنَ مَنْعَوْا هَذَا التَّعْدِيدَ فِي الْحَالِ كَابِنَ عَصْفُورٍ⁽⁶⁾، وَغَيْرِهِ⁽⁷⁾.

جـ- تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا الْمَجْرُورِ بِالْحَرْفِ، وَالْعَامِلِ مَعَاهُ⁽⁸⁾:

عَدَ السَّمَيْنُ تَقْدِيمَ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا الْمَجْرُورِ بِالْحَرْفِ الْجَرِّ، وَالْعَامِلِ مَعَاهُ ضَعِيفًا إِنْ لَمْ يَكُنْ مُمْتَنِعًا؛ لِذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يُجْبِرُ نَصْبَ (مِنْ حِسَابِكَ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ»⁽⁹⁾ عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ تَقْدِيمَ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا (مِنْ شَيْءٍ)، وَعَلَى عَامِلِهَا الْمَقْرُرِ، وَهُوَ الْاسْتِقْرَارُ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: مَا اسْتَقَرَ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ مِنْ حِسَابِكَ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي (فِي الْأَرْضِ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقْرٌ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ»⁽¹⁰⁾ كَمَا اعْتَدَ عَلَى ضَعْفِ بَعْضِ أَوْجِهِ الْإِعْرَابِ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَمِنْ ذَلِكَ :

1- ينظر : إعراب القرآن لابن النحاس : 295-296/2

2- ينظر : التر المصنون: 431/271/4

3- ينظر : شرح الكافية 1/339 . أوضح المسالك : 96/2

4- سورة الكهف : 2-1

5- سورة إبراهيم : 33

6- ينظر : المقرب : 173

7- ينظر : أوضح المسالك : 99/2

8- ينظر : التر المصنون: 194/1 . 557 . 172/2 . 69/3

9- سورة الأنعام : 52

10- سورة البقرة : 36

أ- في قوله تعالى: «وللرجال خلية درجة»⁽¹⁾ وجهان: أظهرهما: أن (للرجال) خبر مقدم، و(درجة) مبتدأ مؤخر، والثاني: أن يكون (عليهن) هو الخبر، و(للرجال) حالاً من (درجة)، وعد هذا الوجه ضعيفاً من حيث إنّه يلزم تقديم الحال على عاملها المعنوي.

ب- في قوله تعالى: «ولله على الناس حج البيت»⁽²⁾ وجهان: الأول: (الله) متعلق بخبر المبتدأ (حج البيت)، و(على الناس) متعلق بما تعلق به الخبر (الله)، أو متعلق بمحذوف على أنه حال من الضمير المستكن في (الله)، والعامل فيه أيضاً ذلك الاستقرار المحذوف، الثاني: أن يكون (على الناس) هو الخبر و(الله) متعلق بما تعلق به الخبر، ويضعف أن يكون حالاً من الضمير في (على الناس)، لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها المعنوي (الاستقرار)، أمّا ابن مالك⁽³⁾ فإنه يجزئ هذا التقديم معتقداً بقول الشاعر:

غافلاً تَعْرِضُ الْمَنِيَّةَ لِلمرءِ فِي دُعَى وَلَاتَ حِينَ إِيَاءِ
فـ(غافلاً) حال قد تقدمت على صاحبها (المرء)، وعلى عاملها (تعرض).

2- ما وافق فيه قليلاً من النحوين

أ- تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر⁽⁵⁾:

اعتقد السمين في هذه المسألة بالسماع من القرآن، وكلام العرب، أمّا القرآن فقوله تعالى: «وآمنوا بما أنزلت مصدقًا لما معكم ولا تكونوا أول كافر به»⁽⁶⁾، حيث قدم الحال (مصدقاً) على صاحبها (ما) المجرور بحرف الجر، وأمّا كلام العرب فقول الشاعر:
فإن تأك أذواذ أصبن ونسوة فلن تذهبوا فرنغا بقتل حبال⁽⁷⁾
فـ(فرنغاً) حال مقدمة على صاحبها المجرور بالباء (قتل)، وقد نقل ابن مالك أنَّ

1- سورة البقرة : 228

2- سورة آل عمران : 97

3- ينظر : شرح الكافية : 335/1

4- ينظر : شرح الكافية : 335/1 . شرح التسهيل : 338/2 377/1 . الذر المصنون: 86/3 .

5- ينظر : الذر المصنون: 205/1 205/3 87/3

6- سورة البقرة : 41

7- ينظر : شرح الكافية : 335/1 . الذر المصنون: 205/1

"أَكْثَرُ النَّحْوِيْنَ يَقْسِمُ الْمَجْرُورَ بِحَرْفٍ عَلَى الْمَجْرُورِ بِالْإِضَافَةِ فَيُلْحِقُهُ بِهِ فِي امْتِنَاعٍ تَقْدِمَ حَالِهِ عَلَيْهِ، فَلَا يُجِيزُونَ فِي نَحْوِ: مَرَّنْتُ بِهِنْدِ جَالِسَةً: مَرَّنْتُ جَالِسَةً بِهِنْدِ" (1).

3- مَا وَافَقَ فِيهِ الْبَصْرِيُّونَ

أ- جَوازُ تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا الْمُتَصْرِفِ (2):

اعْتَدَ السَّمَيْنُ فِي هَذِهِ الإِجَازَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ» (3) إِذْ تَقْدِمَ الْحَالُ (خُشَّعًا) عَلَى عَامِلِهَا الْمُتَصْرِفِ (يَخْرُجُونَ)، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْعَرَبِ: شَتَّى تَؤْوِبُ الْحَلْبَةِ (4)، عَلَى أَنَّ (شَتَّى) حَالٌ مِنَ (الْحَلْبَةِ) قَدِمَتْ عَلَى عَامِلِهَا الْمُتَصْرِفِ (تَؤْوِبُ)، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

سَرِيعًا يَهُونُ الصَّعْبُ عِنْدَ أُولَئِكَ الْنَّهَىٰ إِذَا بَرَجَاءٌ صَادِقٌ قَابَلُوا الْبَأْسَاءِ (5)
فَ(سَرِيعًا) حَالٌ مِنَ (الصَّعْبِ) قَدِمَتْ عَلَى عَامِلِهَا الْمُتَصْرِفِ (يَهُونُ)، وَعَلَيْهِ الْبَصْرِيُّونَ،
وَأَجَازَهَا الْكَوْفِيُّونَ مَعَ الْمُضْمِنِ نَحْوِ: رَاكِبًا جِئْتُ، خَلَافًا لِلْأَسْمَاءِ الظَّاهِرِ (6)

ب- النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فَتَنَّنِ» (7) (8)
ذَهَبَ السَّمَيْنُ، وَالْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ (فَتَنَّنِ) فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، وَهِيَ
لَا زَمَةٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ لَا يَتَمَّ دُونَهَا، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذَكِّرِ مُغَرِّضِينَ» (9)
حَيْثُ نَصَبَ (مُغَرِّضِينَ) عَلَى الْحَالِ، وَقَدْ عَدَ الْكَوْفِيُّونَ (فَتَنَّنِ) خَبَرًا لـ (كان) الْمُضْمِنَة
عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: مَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ كُنْتُمْ فَتَنَّنِ، وَأَجَازُوا: مَا لَكَ الشَّاتِمَ، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ:
مَا لَكَ كُنْتَ الشَّاتِمَ (10)، وَهَذَا خُروجٌ مِنْهُمْ عَلَى خَلْفِ مَذَهِبِهِمْ فِي هَجْرِ التَّقْدِيرِ
وَالتَّأْوِيلِ (11).

1- شرح الكافية : 334/1

2- ينظر : الدر المصنون : 224/6

3- سورة القمر : 7

4- مجمع الأمثال : 358/1

5- ينظر : شرح التسهيل : 342/2 . الدر المصنون : 224/6 .

6- ينظر : الإنصاف : 232-231/1

7- سورة النساء : 88

8- ينظر : الدر المصنون : 407/2

9- سورة المدثر : 49

10- ينظر : البحر المحيط : 326/3

11- الكوفيون في النحو والصرف : 188

4- ما وافق فيه الكوفيين

أ- وقوع الفعل الماضي حالاً⁽¹⁾:

أجاز السمين هذه المسألة معتقداً بالسماع كقوله تعالى: «أَوْ جَاوِوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ»⁽²⁾ فـ(حَصِرَتْ) فعلٌ ماضٍ، وهي حالٌ من فاعلٍ (جاوِوكُمْ) على أنَّ التقدير: حصرة صدورهم، والدليل على كونها حالاً عند السمين قراءة الحسن البصري، وفتادة، وبعقوب: «حصرة»، ويعزز هذا قول الشاعر:

وإني لست عروني لذكرك نفحة كما انتقض العصفور بللة القطر⁽³⁾
حيث جاءت الجملة (بللة القطر) بفعلها الماضي في موضع الحال على أنَّ التقدير:
كما انتقض العصفور وقد بللة القطر، وإليه ذهب الكوفيون، والأخفش، ومنع
البصريون وقوع الفعل الماضي حالاً⁽⁴⁾.

16-2 التمييز

1- ما وافق فيه كثيراً من النحوين

أ- الجمع بين التمييز إن كان محولاً عن فاعل، والفاعل⁽⁵⁾:

التمييز نوعان: تمييز محوّل، وتمييز غير محوّل، أمّا التمييز المحوّل فهو الذي يزيل إيهام نسبة الفعل إلى الفاعل، أو غيره، ويكون محولاً عن فاعل كقوله تعالى: «وَاسْتَعْلَ الرَّأْسُ شَيْئاً»⁽⁶⁾ فـ(شيئاً) في الأصل فاعل على أنَّ التقدير: اشتغل شيئاً الرأس، ثم تحوّل الفاعل، ونقل إلى أن يكون تمييزاً.

لكنَّ الجمع بين هذا الفاعل، والتمييز لا يقع إلا ضرورة عند السمين، وكثير من النحوين خلافاً للمبرد⁽⁷⁾، وبغضّ من وافقه⁽⁸⁾ ممن أجازوا هذا الجمع كقول

1- ينظر : الدر المصنون: 411/2

2- سورة النساء: 90

3- ينظر : الانصاف : 1/233 . المقرب : 179 . الدر المصنون: 1/201 . أوضح المسالك : 45/2

4- ينظر : الانصاف : 1/233-239

5- ينظر : الدر المصنون: 373/3-374

6- سورة مريم : 4

7- ينظر : المقتنص : 2/148

8- ينظر : معنى اللبيب: 604

الشاعر:

فِيْغَمَ الزَّادُ زَادَ أَبِيكَ زَادَا⁽¹⁾

تَزَوَّدُ مِثْلَ زَادَ أَبِيكَ فِينَا

حيث جمع بين فاعل نعم (زاد)، وتمييزه (زاداً)، ولعل ما يراه ابن هشام هو الصحيح في كون (زاداً) مفعولاً لـ(تزود) على أنه مفعول مطلق إن أريده به التزود، أو مفعول به إن أريده به الشيء الذي يتزوده من أفعال البر، وقول الشاعر:

فِيْغَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ⁽²⁾

تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَغْدِلْ سِوَاهِ

فـ(المرء) فاعل لـ(نعم)، و(رجل) تمييز جاز جره بـ(من)، وهو فاعل في المعنى إلا أنه غير م Hollow عن فاعل، وعليه يقال أيضاً: نعم الرجل شجاعاً زيد.

بـ- جر التمييز المنقول من الفاعل بـ(من)⁽³⁾:

تعرّض السمين لهذه المسألة أثناء حديثه عن قوله تعالى: «ترى أعينهم تفيض من الدمع»⁽⁴⁾ فمنع أن يكون (من الدمع) تمييزاً، لأن التمييز إذا كان منقولاً من الفاعلية امتنع دخول (من) عليه، وهو مذهب الجمهور⁽⁵⁾ خلافاً للزمخشري الذي جعل محل (من الدمع) في قوله تعالى: «تولوا وأعينهم تفيض من الدمع»⁽⁶⁾ النصب على التمييز⁽⁷⁾.

2- مَا وَافَقَ فِيهِ قَلِيلًا مِنَ النَّحْوِيَّيْنَ

أـ يجوز جر تمييز (كم) الاستفهامية كما يجوز نصب تمييز (كم) الخبرية⁽⁸⁾:

أَجَازَ السَّمِينُ نَصْبَ تَمِيزٍ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ مُعْتَدِلاً بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

اطْرُدِ النَّيْسَ بِالرَّجَاءِ فَكَائِنٌ
إِلَمَا حُمَّ يُسْنَرَةَ بَعْدَ عُسْنَرٍ⁽⁹⁾

1- ينظر: ديوان جرير : 107 . الدر المصنون: 374/3 مغني اللبيب : 604

2- ينظر: المقرب : 73. الدر المصنون: 374/3 . أوضح المسالك : 113/2

3- ينظر: الدر المصنون: 593/2

4- سورة المائدة : 83

5- ينظر: البحر المحيط : 89/5

6- سورة التوبة : 92

7- ينظر: الكشاف : 167/2 .

8- ينظر: الدر المصنون: 506/607/1 . 229-228/2

9- ينظر: الدر المصنون: 228/2 أوضح المسالك : 229/3 مغني اللبيب : 247 همع الهوامع : 84/4

فَنَصَبَ تَمِيزَ (كَائِنٌ)، وَهُوَ (الْمَا)؛ لِأَنَّهَا مِثْلُ (كَمْ) الْخَبْرِيَّةِ، وَمِثْلُهُ:
وَكَائِنٌ لَنَا فَضْلًا عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةٌ قَدِيمًا وَلَا تَدْرُونَ مَا مِنْ مُنْعِمٍ⁽¹⁾
فَ(فضلاً) تميز لـ(كائن).

وَقَدْ جَمِلَ هَذِهِ الإِجَازَةُ عَلَى جَوَازِ جَرِّ تَمِيزِ (كَمْ) الْإِسْتِفَاهَامِيَّةِ، فَكَمَا أَنَّهُ قَدْ يُنْصَبُ مِمِيزُ الْخَبْرِيَّةِ، فَكَذَلِكَ جَازَ جَرُّ مِمِيزِ الْإِسْتِفَاهَامِيَّةِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «سُلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيْنَةً»⁽²⁾ حَيْثُ جَرُّ مِمِيزُ (كَمْ) الْإِسْتِفَاهَامِيَّةِ (آيَةٍ) بـ(منْ) خَلَافًا لِلْخَلِيلِ، وَسَيِّبوُهِ⁽³⁾، وَالْفَرَاءُ⁽⁴⁾، وَالْجَمَاعَةُ⁽⁵⁾؛ إِذْ لَا يُجِيزُونَ جَرُّ تَمِيزِ (كَمْ) الْإِسْتِفَاهَامِيَّةِ إِلَّا إِذَا سُبِقتُ بِحَرْفِ جَرٍّ نَحْوَ: بِكَمْ دَرْهَمٌ اشْتَرَيْتَ، وَالسَّمَينُ فِي مَذْبِيْهِ هَذَا مُوَافِقٌ لِمَا جَاءَ عِنْ أَبْنِ السَّرَّاجِ⁽⁶⁾، وَآخَرِينَ⁽⁷⁾.

3- مَا وَافَقَ فِيهِ الْبَصَرِيَّينَ

أ- تَقْدِيمُ التَّمِيزِ عَلَى عَامِلِهِ إِذَا كَانَ فَعْلًا مُتَصْرِفًا⁽⁸⁾:

أَجَازَ الْكَوْفِيُّونَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مُسْتَدِلِّينَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ⁽⁹⁾

فـ(نفسًا) تميز قُدْمًا عَلَى عَامِلِهِ الْمُتَصْرِفِ (تَطِيبُ) عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: تَطِيبُ سَلْمَى نَفْسًا، وَقَوْلُ الْآخِرِ:

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السَّيِّدِ نَهْدِ مُقْلَصِ كُمِيشِ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءَ تَحْلَبَا⁽¹⁰⁾

1- ينظر : ديوان الأعشى : 204 . الدر المصنون: 229 هـ مع الهوامع : 84/4

2- سورة البقرة : 211

3- ينظر : الكتاب : 160/2

4- ينظر : هـ مع الهوامع : 79/4

5- ينظر : المصدر السابق : 79/4

6- ينظر : الأصول في النحو : 320/1

7- ينظر : البحر المحيط : 136/2

8- ينظر : الدر المصنون: 307/2

9- ينظر : الإنصال : 313/2 . الدر المصنون : 307/2 . هـ مع الهوامع : 71/4

10- ينظر : الدر المصنون : 307/2 . مغني اللبيب : 602

فـ(ماء) تميّز قدّم على عامله المُتصرّف (تحلّبا) على أنَّ التقدير: تحلّبا ماء.
أمّا السّمين فظاهر عبارته يتقُّن وحجّة سيبويه في منع جواز هذه المسألة، ذلك
أنَّ التمييز فاعلٌ في الأصل، والفاعل لا يتقّدم، فكذلك ما في قوله⁽¹⁾.

وقد اعترض على ذلك بقولهم: أخرجت زيداً، فإنَّ (زيداً) في الأصل فاعلٌ
قبل النقل إذ الأصل: خرج زيد، فرد السّمين على هذا بقوله: "والفرق لاتح"⁽²⁾; لأنَّ
ال فعل (خرج) لازم مكتفٍ بفاعله نحو: خرج محمد، أمّا الفعل (أخرج)، فهو متعدٌ
إلى مفعوله غير مكتفٍ بفاعله نحو: أخرج محمد عليه.

بـ- مجيء التمييز معرفة⁽³⁾:

منع السّمين أن يأتي التمييز معرفة وفاقا للبصرىين⁽⁴⁾ كقوله تعالى: «ومن
يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفة نفسه»⁽⁵⁾ حيث جعل (نفسه) مفهولاً به خلافاً
لقول بعض الكوفيين في جعله تمييزاً⁽⁶⁾، ومثله قول الشاعر:

فما قومي بشعلة بن سعد ولا بفرازة الشعير الرقابا⁽⁷⁾
فَنَصَبَ (الرقابا) مِنْ بَابِ الْمُشَبَّهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي قَوْلِ الْآخِرِ:
وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهَرَ لَنِسَانَ لَهُ سَنَامٌ⁽⁸⁾

فـ(الظهر) مشبه بالمفهول به، كما أنه لا يجيئ نصب (أن سخط الله عليهم) في
قوله تعالى: «ترى كثيراً منهم يتولون الذين كفروا لبس ما قدّمت لهم أنفسهم أن
سخط الله عليهم»⁽⁹⁾ على البدل من (ما) إن قيل بأنّها تمييز، وذلك لأنَّ البدل يحلُّ
المبدل منه، وأنَّ ما في حيزها من قبيل أعراف المعارف لأنّها تشبه المضمر،

1- ينظر : الإنصاف : 313/2

2- الدر المصنون : 307/2

3- ينظر : الدر المصنون : 374/1

4- ينظر : شرح التسهيل : 379/2

5- سورة البقرة : 130

6- ينظر : البحر المحيط : 565/1

7- ينظر : المسائل المشكلة : 135. الإنصاف : 128/1 130. الدر المصنون : 374/1 .

8- ينظر : الإنصاف : 129/1 130. شرح التسهيل : 96/3 . الدر المصنون : 374/1 .

9- سورة المائد़ة: 80

فكيف تقع تمييزاً؟

17-2-2 المُنادى

1- ما وافق فيه كثيراً من النحوين

أ- تابع (أي) في النداء يجب رفعه⁽¹⁾:

ذهب السمين إلى أنه لا يجوز أن ينصب ما بعد (أي) في النداء، ويلزم رفعه كقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم»⁽²⁾ خلافاً للمازني⁽³⁾، والزجاج⁽⁴⁾; إذ أجازاً نصب صفة (أي) قياساً على صفة غيره من المناديات المضمومة.

2- ما وافق فيه قليلاً من النحوين

أ- جواز اعتبار الضمة المقدرة في الإتباع⁽⁵⁾:

يجوز ضم المُنادى، أو فتحه إتباعاً لحركة نون (ابن) إن كان علماً مفرداً ظاهر الضمة موصوفاً بـ(ابن)، أو (ابنة) واقعاً بين علمين، ولم يفصل بين (ابن)، وموصوفه بشيء كقولنا: يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرُو، وِيَا هِنْدَ ابْنَةَ بَكْرٍ، بفتح الدال من (زيد)، و(هند)، وضمهما.

لكن الخلاف قد وقع في المُنادى المقدرة الضمة نحو: يَا مُوسَى بْنَ خَالِدٍ، أيجوز تقدير بنائه على الفتح إتباعاً كما في الضمة الظاهرة؟ ذهب الجمهور إلى عدم جواز ذلك⁽⁶⁾; إذ لا فائدة في ذلك؛ فإنه إنما كان للإتباع، وهذا المعنى مفقود في الضمة المقدرة، في حين نجد الفراء، وأبا البقاء يجوزان هذا⁽⁷⁾، ويتبعهما في ذلك السمين، ودليله على هذا أن النحوين ذهبوا إلى أن المُنادى إن كان مبنياً على الكسر نحو: يَا

1- ينظر: الدر المصنون : 145/1

2- سورة البقرة : 21

3- ينظر: شرح الكافية : 15/2

4- ينظر: معاني القرآن وإعرابه : 98/1

5- ينظر: الدر المصنون : 645/2

6- ينظر: همع الهوامع : 53/3

7- ينظر: المصدر السابق : 53/3

هؤلاء، جاز في صفتِ الرَّفْعِ، والنَّصْبِ، فيقولون: يا هؤلاء العُقَلَاءُ، وبِيَا هؤلاء العُقَلَاءُ؛ أمَّا النَّصْبُ فعلى المَحْلِ، وأمَّا الرَّفْعُ فمُرَاعَةً لِتَلْكَ الضَّمَّةِ الْمُقْدَّرَةِ عَلَى (هُوَلَاءِ)، فَهُوَ مَقْرَدٌ مَعْرِفَةً اعْتِبَارًا بِالضَّمَّةِ الْمُقْدَّرَةِ فِي الإِتْبَاعِ، فَكَمَا جَازَ هَذَا الإِتْبَاعُ جَازَ كَذَلِكَ فِي الْمَنَادِي مَقْدَرَ الضَّمَّةِ.

بـ - لَا يُقَدَّرُ مَنْدَادِي مَحْذُوفٌ إِذَا وَلِيَ حَرْفَ النَّدَاءِ فَعَلَّ(1):

ذَهَبَ السَّمَينُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا وَلِيَ (يَا) فَعَلَّ فَإِنَّ الْمُرَجَّحَ أَنْ تَكُونَ لِلتَّبِيهِ لَا لِلنَّدَاءِ كِفَرَاءَ الْكِسَائِيَّ: «أَلَا يَا اسْجُدُوا»⁽²⁾ حَيْثُ عَدَ (يَا) فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ لِلتَّبِيهِ دُونَ النَّدَاءِ؛ لِئَلَّا يُؤْدِي إِلَى حَذْفِ كَثِيرٍ مِنْ غَيْرِ بَقَاءِ مَا يَدْلِلُ عَلَى الْمَحْذُوفِ وَفَاقَ لِلْفَارَسِيِّ⁽³⁾ عَلَى أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّحْوَيْنِ⁽⁴⁾ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ (يَا) لِلنَّدَاءِ، وَالْمَنَادِي مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: يَا هُوَلَاءِ اسْجُدُوا، وَعَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ خَرَجَ السَّمَينُ عَدَدًا مِنْ آيَاتِ الشِّعْرِ عَلَى جَوازِ دُخُولِ حَرْفِ تَبِيهٍ عَلَى حَرْفِ تَبِيهٍ آخَرَ تَأكِيدًا كَقُولِ الشَّاعِرِ:

أَلَا يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثَلَاثَ تَحَيَّاتٍ وَإِنْ لَمْ تَكَلَّمِي⁽⁵⁾

وَقُولُهُ:

أَلَا يَا اسْلَمِي ذَاتَ الدَّمَالِيجِ وَالْعِقْدِ وَذَاتَ الْلَّاثِ الْجُمُّ وَالْفَاحِمِ الْجَعْدِ⁽⁶⁾

وَقُولُهُ:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَنْزِ وَإِنْ كَانَ حَيَّانَا عِدَا آخِرَ الدَّهْرِ⁽⁷⁾

وَغَيْرُهَا، وَعَلَى هَذَا حَمَلَ قَوْلَهُ تَعَالَى: «يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ»⁽⁸⁾.

3- مَا وَافَقَ فِيهِ الْبَصْرَيْنَ

أ- حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ إِذَا كَانَ الْمَنَادِي اسْمَ جَنْسٍ⁽⁹⁾:

1- ينظر : التَّرِ المَصْوُنُ : 392/2 . 307/5

2- سُورَةُ التَّمْلُ : 25

3- ينظر : الْمَسَائِلُ الْعَضْدِيَّاتُ : 278

4- ينظر : الْإِنْصَافُ : 99/1

5- ينظر : التَّبِيَّنُ : 278 . التَّرِ المَصْوُنُ : 307/5

6- ينظر : التَّبِيَّنُ : 278 . التَّرِ المَصْوُنُ : 307/5

7- ينظر : الْإِنْصَافُ : 99/1 . تَذَكُّرَةُ النَّحَاءِ : 448 . التَّرِ المَصْوُنُ : 308/5

8- سُورَةُ النَّسَاءِ : 73

9- ينظر : التَّرِ المَصْوُنُ : 171/4 . 101/3

منع السَّمِينُ، والبصريُونَ هذِهِ المَسْأَلَةُ إِلَّا شُدُودًا كَقُولِ الْعَرَبِ: أَطْرَقِ كَرَا⁽¹⁾، وأَصْبَحَ لَيْلٌ⁽²⁾، وَافْتَدِ مَخْنُوقٌ⁽³⁾، وَالتَّقْدِيرُ: يَا كَرْوَانُ، وَيَا لَيْلُ، وَيَا مَخْنُوقُ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

صَاحِ شَمْرٌ وَلَا تَرَكْ ذَاكِرَ الْمَوْ
عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: يَا صَاحِ، أَمَّا الْكَوْفَيْنُ، فَقَدْ أَجَازُوا هذِهِ الْمَسْأَلَةَ مُسْتَدِلِّينَ بِمَا وَرَدَ
عَنِ الْعَرَبِ مِنْ شَوَّاهِدَ⁽⁵⁾ كَمَا مَرَّ.

بـ- الْمِيمُ فِي (اللَّهُمَّ) عِوْضٌ مِنْ حَرْفِ النَّدَاءِ الْمَحْذُوفِ⁽⁶⁾:
ذَهَبَ السَّمِينُ، والبصريُونَ إِلَى أَنَّ الْمِيمَ فِي (اللَّهُمَّ) عِوْضٌ مِنْ حَرْفِ النَّدَاءِ
الْمَحْذُوفِ مُسْتَدِلِّينَ بِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ (يَا) وَلِفْظَةِ (اللَّهُمَّ) لَا يَقْعُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ
كَقُولِهِ:

وَمَا عَلَيْكِ أَنْ تَقُولِي كُلَّمًا
صَلَّيْتِ أَوْ سَبَّحْتِ : يَا اللَّهُمَّ مَا
أَرْدَدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسْلِمًا⁽⁷⁾

كَمَا أَنَّ لِفْظَةَ (اللَّهُمَّ) مِنِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَزِمَتِ النَّدَاءَ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْعُ فِي غَيْرِهِ،
وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَمْ يُجْزِهَا الْكَوْفَيْنُ⁽⁸⁾.

جـ- حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ مِنْ أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ⁽⁹⁾:

منع السَّمِينُ، والبصريُونَ حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ إِنْ كَانَ الْمَنَادِي اسْمَ إِشَارَةٍ، نَحْوَ:
يَا هَذَا، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ أَجَازَهَا الْكَوْفَيْنُ⁽¹⁰⁾ مُسْتَدِلِّينَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

1- مجمع الأمثال : 431/1

2- المفصل في صنعة الإعراب : 54

3- المصدر السابق : 54

4- ينظر : شرح التسهيل : 334/1 . الذر المصنون : 101/3 . أوضح المسالك : 165/1

5- ينظر : همع الهوامع : 80-81/3

6- ينظر : الذر المصنون : 54/2

7- ينظر : الإنصاف : 318/1 . الذر المصنون : 54/2

8- ينظر : الإنصاف : 317/1

9- ينظر : الذر المصنون : 129/2 171/4

10- ينظر : شرح الكافية : 3/2

إِنَّ الْأُولَىٰ وَصِفُوا قَوْمِي لَهُمْ فِيهِمْ
 هَذَا اعْتَصِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَكَ مَخْذُولاً⁽¹⁾
 عَلَىٰ أَنَّ التَّقْدِيرَ: يَا هَذَا اعْتَصِمْ، وَقُولُ الْآخِرِ:
 لَا يَغْرِنُكُمْ أُولَاءِ مِنَ الْقَوْ
 عَلَىٰ أَنَّ التَّقْدِيرَ: يَا أُولَاءِ، وَمِثْلُهُ:
 إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي
 بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامٌ⁽³⁾
 عَلَىٰ أَنَّ التَّقْدِيرَ: يَا هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامٌ.
 د- المَنَادِيُ الْمُفَرَّدُ الْعِلْمُ مَبْنِيٌّ عَلَىِ الضَّمَّ، وَمَوْضِعُهُ النَّصْبُ⁽⁴⁾:
 ذَهَبَ السَّمَينُ إِلَىٰ أَنَّ الْمَنَادِيُ الْمُفَرَّدُ الْعِلْمُ مَبْنِيٌّ عَلَىِ الضَّمَّ، وَمَوْضِعُهُ النَّصْبُ
 لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ وَفَاقَا لِلْبَصَرِيَّيْنَ، كَقُولِهِ تَعَالَىٰ: «قَالَ يَا آدَمَ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ»⁽⁵⁾
 فـ(آدَمُ) مَبْنِيٌّ عَلَىِ الضَّمَّ؛ لِأَنَّهُ مَفْرَدٌ مَعْرِفَةً، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ بُنِيَ عَلَىِ مَا كَانَ
 يُرْفَعُ بِهِ، وَهُوَ فِي مَحْلِ نَصْبٍ؛ لِوُقُوعِهِ مَوْقِعُ الْمَفْعُولِ بِهِ عَلَىٰ أَنَّ التَّقْدِيرَ: أَذْعُو
 آدَمَ.

كَمَا أَنَّهُ بُنِيَ لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ الْمُضْمَرِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي قَوْلِنَا: يَا زَيْدُ: أَنْ
 نَقُولُ: يَا إِيَّاكَ ، أَوْ: يَا أَنْتَ، كَقُولِهِمْ: يَا إِيَّاكَ قَدْ كُفِيْتَكَ، وَكَقُولُ الشَّاعِرِ:

يَا أَبْجَرَ بْنَ أَبْجَرِ يَا أَنْتَا
 أَنْتَ الَّذِي طَلَقْتَ عَامَ جُعْنَا
 قَدْ أَخْسَنَ اللَّهُ وَقَدْ أَسْأَلْتَا⁽⁶⁾
 وَالْكَوْفِيُّونَ عَلَىِ إِعْرَابِ الْمَنَادِيِ مَرْفُوعًا بِغَيْرِ تَنْوِينٍ⁽⁷⁾.

-
- 1- ينظر : شرح التسهيل : 28/2 . شرح الكافية : 4/2 . الدر المصنون : 129/2 .
 - 2- ينظر : شرح التسهيل : 387/3 . الدر المصنون : 130/2 .
 - 3- ينظر : شرح الكافية : 4/2 . أوضح المسالك : 74/3 . معنى الليب : 840 .
 - 4- ينظر : الدر المصنون : 145/184/1 .
 - 5- سورة البقرة : 33 .
 - 6- ينظر : ديوان الأحوال : 216 . الإنصاف : 303/1 . الدر المصنون : 1/184 . أوضح المسالك : 72/3 .
 - 7- ينظر : الإنصاف : 1/301 .

3-2 المجرورات

1-3-2 حروف الجر

1- ما وافق فيه كثيراً من النحوين

أ- (في) في قوله تعالى: «وقال اركبوا فيها باسم الله»⁽¹⁾

ذهب السمين إلى أن (فيها) في الآية متعلق بـ(اركبوا)، وإنما عدّي بـ(في) لتضمنه معنى: الدخلوا فيها راكبين، أو سيرروا فيها، خلافاً لقلة من النحوين⁽³⁾ ممن أجازوا زيادة (في) في الاختيار، وغيره للتوكيد مستدلين بهذه الآية، وأجاز الفارسي⁽⁴⁾ زيادتها ضرورة معتقداً بقول الشاعر:

أنا أبو سعد إذا الليل نجا يُخال في سواده يرتدجا⁽⁵⁾
على أن التقدير: يُخال سواده

ب- جواز مجيء مجرور (رب) غير موصوف ومستقبل⁽⁶⁾:
اعتنى السمين في هذه الإجازة بقول الشاعر:

يا رب قائلة غدا يالهف أم معاويه⁽⁷⁾
فـ(قالة) مجرور بـ(رب)، وهو اسم غير موصوف، وقول الآخر:

فإن أهلك فرب فتى سبكي على مذهب رخص البنان⁽⁸⁾
فـ(فتى) مجرور بـ(رب)، وقد خلصه حرف التنفيس للستقبال، وهو مذهب أكثر النحوين⁽⁹⁾ في مثل هذا خلافاً لبعض النحوين كابن السراج⁽¹⁰⁾ ، والفارسي⁽¹¹⁾،

1- سورة هود : 41

2- ينظر : الدر المصنون : 99/4

3- ينظر : همع الهوامع : 194/4

4- ينظر : معنى اللبيب : 226

5- ينظر : معنى اللبيب : 226 همع الهوامع : 194/4

6- ينظر : الدر المصنون : 286/4

7- ينظر : شرح التسهيل : 182/3 البحر المحيط : 433/5 . الدر المصنون : 286/4 همع الهوامع : 184/4

8- ينظر : البحر المحيط : 433/5 . الدر المصنون : 286/4 . معنى اللبيب : 183

9- ينظر : شرح التسهيل : 181/3 . همع الهوامع : 184/4

10- ينظر : الأصول في النحو : 421/1

11- ينظر : شرح الأبيات المشكلة الإعراب : 109

وغيرهما⁽¹⁾ ممَّنْ أَزْمُوا وَصَفَ مَجْرُورَ (رُبَّ).

2- مَا وَافَقَ فِيهِ قَلِيلًا مِنَ النَّحويِّينَ

أ- مَجِيءُ (إِلَى) زَانِدَة⁽²⁾:

ذهب السَّمِينُ إِلَى أَنَّ (إِلَى) فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: «فَاجْعَلْ أَفْئَدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْنِيم»⁽³⁾ زَانِدَةُ لِلتَّوْكِيدِ وَفَاقَ لِلفرَاءِ⁽⁴⁾، وَخَرَجَهَا ابْنُ مَالِكَ، وَغَيْرُهُ عَلَى تَضْمِينِ (تَهْوَى) مَعْنَى: تَمْيلٌ، أَوْ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ: تَهْوِي بِالْكَسْرِ فَقُلِبَتِ الْكَسْرَةُ فَتَحَةً، وَالْيَاءُ أَلْفًا كَمَا يُقَالُ فِي رَضِيٍّ: رَضِيٌّ، وَفِي نَاصِيَّةٍ: نَاصِيَّة، وَهِيَ لُغَةٌ طَائِيَّةٌ⁽⁵⁾.

ب- زِيادةُ (مِنْ)⁽⁶⁾:

قَيْدُ السَّمِينُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِشَرْطِيْنِ: كَوْنُ الْمَجْرُورِ بِ(مِنْ) نَكِرَةٍ، وَالْكَلَامُ غَيْرُ مُوجَبٍ كَقُولِهِ تَعَالَى: «وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا»⁽⁷⁾ حَيْثُ جَازَ زِيَادَةُ (مِنْ); لَأَنَّ مَجْرُورَهَا (وَرَقَةٌ) تَقْدَمَةٌ نَفِيَّةٌ، وَهُوَ (مَا)، وَقُولِهِ تَعَالَى: «هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ»⁽⁸⁾ حَيْثُ زَادَ (مِنْ) فِي الْمُبْتَدَأِ (خَالِقٌ); لِأَنَّ نَكِرَةَ تَقْدَمَةٌ اسْتِفَاهَامٌ، وَهُوَ (هَلْ)، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيِّبُوِيَّهِ⁽⁹⁾، وَزَادَ الْفَارَسِيُّ عَلَى هَذَا كَوْنِ (مِنْ) فِي نَكِرَةِ شَرْطِ⁽¹⁰⁾ كَقُولِهِ: وَمَهْمَمَا تَكُونُ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفِي عَلَى النَّاسِ تَعْلِمُ⁽¹¹⁾ خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ⁽¹²⁾، وَابْنُ مَالِكٍ⁽¹³⁾ إِذْ أَجَازَ زِيَادَةَ (مِنْ) مُطْلَقاً سَوَاءً أَكَانَ مَجْرُورُهَا

1- ينظر : شرح التسهيل : 181/3 . الكافية في النحو : 331/2 . همع الهوامع : 184/4

2- ينظر : الذر المصنون: 99/1

3- سورة إبراهيم : 37

4- ينظر : الفراء : 78/2

5- ينظر : شرح التسهيل : 143/3 . مغني اللبيب : 105 . همع الهوامع : 156/4

6- ينظر : الذر المصنون: 98/1 . 79/3 . 458/5 . 382/6 . 383—

7- سورة الأنعام : 59

8- سورة فاطر : 3

9- ينظر : شرح التسهيل : 138/3 همع الهوامع : 215/4—216

10- ينظر : البحر المحيط : 371/4 . مغني اللبيب : 426 .

11- ينظر : شرح المعلقات السبع : 122 . الذر المصنون : 329/3 . مغني اللبيب : 426

12- ينظر : معاني القرآن : 105/1

13- ينظر : شرح التسهيل : 138/3

نَكِرَةً، أَمْ مَعْرِفَةً فِي النَّفِيِّ، أَمْ فِي الإِيجَابِ؟ مُعْتَدِينَ بِالسَّمَاعِ كَقُولِ الشَّاعِرِ:
 يَظَلُّ بِهِ الْخِرْبَاءُ يَمْثُلُ قَنَائِمًا وَيَكْثُرُ فِيهِ مِنْ حَنِينِ الْأَبْسَاعِ⁽¹⁾
 وَأَجَازَ الْكَوْفِيُّونَ هَذِهِ الْمَسَأَةَ فِي الإِيجَابِ⁽²⁾، وَحَمَلُوا عَلَيْهَا قَوْلَ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ
 الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : ((إِنَّ مِنْ أَشَدِ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ))⁽³⁾ عَلَى
 أَنَّ التَّقْدِيرَ: إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ.

جـ- مَجِيءُ الْكَافِ اسْنَمًا⁽⁴⁾:

أَجَازَ السَّمَئِينُ أَنْ تَقْعُدَ الْكَافُ اسْنَمًا إِنْ كَانَتْ فَاعِلًا، أَوْ مَجْرُورَةً بِحَرْفٍ أَوْ إِضَافَةٍ
 كَقُولِ الشَّاعِرِ:

هَلْ تَتَنَاهُونَ وَلَا يَنْهَى ذُوِي شَطَطٍ كَالْطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفَتْلُ⁽⁵⁾
 فَوَقَعَتِ الْكَافُ فَاعِلًا، وَقَوْلُ امْرَئِ الْقِيسِ:
 وَرُخْنَا بِكَابِنِ الْمَاءِ يُجْنِبُ وَسْطَنَا تُصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقِي⁽⁶⁾
 فَوَقَعَتِ الْكَافُ مَجْرُورَةً بِالْبَيَاءِ، وَقَوْلُ الْآخِرِ:
 فَصَيْرُوا مِثْلَ كَعْصَنِيْفِيْكُولُونَ⁽⁷⁾

فَوَقَعَتِ الْكَافُ مَجْرُورَةً بِالإِضَافَةِ وَوَقَعَ الْكَافُ اسْنَمًا مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ⁽⁸⁾، وَالْفَارِسِيِّ⁽⁹⁾
 خِلَافًا لِسِيبِيُّوْيِهِ، وَالْمُحَقَّقِيْنَ⁽¹⁰⁾ الَّذِينَ لَا يُجِيزُونَ وَقَوْعَهَا اسْنَمًا إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ.

3- مَا وَاقَ فِيهِ الْبَصَرِيْنَ

أ- عَمَلُ (رَبُّ) الْمُقْدَرَةِ⁽¹¹⁾:

1- يُنْظَرُ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ : 139/3 هَمْعُ الْهَوَامِعِ : 216/4

2- يُنْظَرُ : هَمْعُ الْهَوَامِعِ : 215/4

3- صَحِيحُ مُسْلِمٍ : كِتَابُ الْبَلَاسِ وَالزَّيْنَةِ : بَابُ 26 : 1670/3

4- يُنْظَرُ : أَنْسُرُ الْمَصْوُنِ : 128/1-129

5- يُنْظَرُ : دِيْوَانُ الْأَعْشَىِ : 21 . الْمَسَائِلُ الْمُشْكَلَةُ : 396 . الدَّرُّ الْمَصْوُنِ : 1/128 هَمْعُ الْهَوَامِعِ : 198/4

6- يُنْظَرُ : دِيْوَانُ امْرَئِ الْقِيسِ : 137 . الدَّرُّ الْمَصْوُنِ : 1/129

7- يُنْظَرُ : دِيْوَانُ رَوْبَةِ (الْمَلْحَقِ) : 181 . الدَّرُّ الْمَصْوُنِ : 1/129 . مَغْنِيُّ الْلَّبِيبِ : 238

8- يُنْظَرُ : مَعَانِيُّ الْقُرْآنِ : 90/1

9- يُنْظَرُ : الْمَسَائِلُ الْمُشْكَلَةُ : 396

10- يُنْظَرُ : مَغْنِيُّ الْلَّبِيبِ : 238 هَمْعُ الْهَوَامِعِ : 197/4

11- يُنْظَرُ : الدَّرُّ الْمَصْوُنِ : 6/163

ذهب السَّمِينُ إِلَى أَنَّ الْمَجْرُورَ بَعْدَ الْوَاوِ إِنَّمَا جُرَّ بِ(رُبٌّ) مَقْدَرَةً وَفَاقَ
لِلْبَصَرِيَّينَ كَتَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَلَيْلٌ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَةٍ
عَلَيْهِ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَنْتَسِلِي⁽¹⁾
فِي الْلَّيلِ مَجْرُورٌ بِ(رُبٌّ) الْمَقْدَرَةِ بَعْدَ الْوَاوِ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: وَرُبٌّ لَيْلٌ وَقُولُ الشَّاعِرِ:
وَبَلْدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنِينٌ إِلَّا لِيَعْافِيْرُ وَإِلَّا لِلْعِيْسُ⁽²⁾
فِي (بَلْدَةٍ) مَجْرُورَةٌ بِ(رُبٌّ) الْمَقْدَرَةِ بَعْدَ الْوَاوِ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: وَرُبٌّ بَلْدَةٌ، وَفِي هَذَا
الْتَّقْدِيرِ خُرُوجٌ عَنْ رُوحِ اللِّغَةِ، وَطَبِيعَتِهَا، وَإِنَّمَا أَذَهَبَ إِلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ
الْكَوْفِيُّونَ⁽³⁾ بِأَنَّ الْمَجْرُورَ بَعْدَ الْوَاوِ إِنَّمَا عَمِلَتْ فِيهِ (الْوَاوُ) لَا (رُبٌّ).

ب- (عَنْ) فِي قُولِهِ تَعَالَى: «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى»⁽⁴⁾

تَبَعَ السَّمِينُ الْبَصَرِيَّينَ فِي أَنَّ (عَنْ) فِي الْآيَةِ لِلْمُجَاوِرَةِ عَلَى بَابِهَا نَحْوَ: ذَهَبَتْ
عَنْ مَكَّةَ، وَحَمَلَهَا الْكَوْفِيُّونَ عَلَى الْاسْتِعَانَةِ كَالْبَاءِ، وَالْتَّقْدِيرِ: وَمَا يَنْطِقُ بِهِ⁽⁶⁾.

2-3-2 الإضافةُ

1- ما وافق فيه كثيراً من النحوين

أ- الإضافةُ على معنى (اللام)، أو (من)، أو (في)⁽⁷⁾:

ذهب السَّمِينُ إِلَى أَنَّ الإِضَافَةَ إِمَّا عَلَى مَعْنَى (اللام): لِأَنَّهَا الْأَصْلُ نَحْوُ: دَارُ زَيْدٌ،
وَإِمَّا عَلَى مَعْنَى (من) نَحْوُ: خَاتَمُ فِضَّةٍ، وَكُونُهَا بِمَعْنَى (في) غَيْرِ صَحِيحٍ وَفَاقَأَ لِأَكْثَرِ
النَّحْوِيَّينَ⁽⁸⁾، وَأَمَّا قُولُهُ تَعَالَى: «بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ»⁽⁹⁾ فَلَا دَلَالَةٌ فِيهِ؛ لِأَنَّ هَذَا
مِنْ بَابِ الْبَلَاغَةِ، وَهُوَ التَّجَوُّزُ فِي أَنْ جَعَلَ لَيْلَهُمْ، وَنَهَارَهُمْ مَاكِرِينَ فِي كُثْرَةِ
وَقُوَّتِهِ مِنْهُمْ فِيهِمَا، وَمِثْلُهُ قُولُهُمْ: نَهَارُهُ صَائِمٌ، وَلَيْلُهُ قَائِمٌ، وَقُولُ الشَّاعِرِ:

1- ينظر : ديوان امرئ القيس : 48 . شرح الكافية : 370/1 . أوضح المسالك : 163/2

2- ينظر : ديوان جران العود : 97 . الإنصال : 351/252/1 . الدر المصنون: 536/6

3- ينظر : الإنصال : 354-350/1

4- سورة النجم : 3

5- ينظر : الدر المصنون: 204/6

6- ينظر : معنى اللبيب : 196 هـ مع الهوامع : 190/4

7- ينظر : الدر المصنون: 71/1 611/2

8- ينظر : شرح الكافية : 407/1 هـ مع الهوامع : 265/4-266

9- سورة سبا : 33

ذهب السمين إلى أنَّ أَفْعَلَ التَّقْضِيلِ دُوِّ إِضَافَةً مَحْضَةً وَفَاقَ لَسِيبُويهُ "إِذْ لَا يُحْفَظُ وَرُوْدُهُ حَالًا، وَلَا تَمْيِيزًا، وَلَا بَعْدَ (رُبَّ)؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَقُولُ: هَذَا زَيْدٌ أَسْنَدَ النَّاسَ؛ لِأَنَّ الْحَالَ لَا تَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً" (١).

وهي مسألة عدها ابن عصفور⁽²⁾، وكثير من النحوين⁽³⁾ من باب الإضافة غير الممحضة.

ب- جَرُّ الْمُضَافِ إِلَيْهِ(4):

ذهب السمين إلى أنَّ عاملَ الجرِّ في المُضَافِ إِلَيْهِ حَرْفُ الْجَرِّ الْمُقْدَرِ وِفَاقًا
للزجاج⁽⁵⁾، وإنَّ الحَاجِب⁽⁶⁾ كَفَوْلِهِ تَعَالَى: «وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»⁽⁷⁾ فجرَ
المُضَافِ إِلَيْهِ، وَهُوَ لَفْظُ الْجَلَلَةِ (الله) بِحَرْفِ الْجَرِّ الْمُقْدَرِ، وَهُوَ اللامُ⁽⁸⁾.
وذهب سيبويه إلى أنَّ الجرِّ في المُضَافِ إِلَيْهِ بِالْمُضَافِ⁽⁹⁾، والأخفشُ بِمَعْنَى
الإِضافة⁽¹⁰⁾.

3- ما وافق فيه البصريين

أ- جواز تقديم معمول المُضاف إليه على المُضاف(11):

فَيَدِ السَّمِينُ هَذِهِ الإِجازَةُ بِكَوْنِ الْمُضَافَ لِفَظٍ (غَيْرِ) فَقْطَ كَفْوَلِ الشَّاعِرِ:
 إِنَّ امْرَأَ خَصَّنِي يَوْمًا مَوْدَتِهِ عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ⁽¹²⁾
 فَتَقْدَمَ مَعْمُولُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ (عِنْدِي)؛ لِأَنَّهُ مَنْصُوبٌ بـ(مُكْفُورٌ) عَلَى الْمُضَافِ

1- ينظر : همث الهوامع : 272/4-273

230 - المقرب : ينظر :

³- ينظر : حاشية الصبان : 242/2 . همع الهوامع : 272/4 - 273.

4- ينظر : الدر المصنون: 1/56

5- ينظر : هم الهايئون :

6- ينظر : الكافية في النحو : 272/1

7- سورة النمل : 30

8- ينظر : حاشية الصبان : 237/2

9- ينظر : الكتاب : 42/1

10- ينظر : معانٰي القرآن : 1/16

¹¹- ينظر : التر المصنون: 625-626/2

١٢- ينظر : همم الهوامع : 278/4

(غير)، وهو مذهب البصريين، ومنع قوم هذه الإجازة قياساً على عدم تقديم المضاف إليه على المضاف⁽¹⁾.

4- ما وافق فيه الكوفيين

أ- جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه⁽²⁾:

اعتد السمين على إجازة هذه المسألة بقراءة ابن عامر: «وكذلك زين لكتير من المشركين قتل أولادهم شركائهم»⁽³⁾ ففصل بين المضاف (قتل)، والمضاف إليه (شركائهم) بالمعنى (أولادهم)، وقراءة بعض السلف: «فلا تحسن الله مختلف وعده رسله»⁽⁴⁾ ففصل بالمعنى (وعده) بين المضاف (مختلف)، والمضاف إليه (رسله)، كما اعتمد أيضاً بالكلام العربي: نظمه، ونشره، كما مر⁽⁵⁾، وهو مذهب الكوفيين. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز الفصل بين المتصابفين بغير الطرف، وحرف الجر⁽⁶⁾.

ب- إضافة الاسم إلى اسم يوافقة في المعنى⁽⁷⁾:

أجاز السمين هذه المسألة وافقاً للكوفيين قوله تعالى: «فَأَنْبَتَنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ»⁽⁸⁾ فأضاف (حب) إلى اسم آخر يوافقة في المعنى وهو (الحصاد)، لأنَّ الأصل: والحب الحصاد، ومثله قوله تعالى: «وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ»⁽⁹⁾ فأضاف (دار) إلى (الآخرة)، والأصل: وللدار الآخرة خير.

وحمل البصريون هذه المسألة على حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه على أنَّ التقدير: حب الزرع الحصاد في الآية الأولى، وفي الثانية: ولدار الساعة

1- ينظر : همع الهوامع : 278/4

2- ينظر : الدر المصنون: 185/3 - 192

3- سورة الأنعام : 137

4- سورة إبراهيم : 47

5- ينظر : الصفحة : 11-13 . 27-28

6- ينظر : الإنصاف : 1-382 - 388

7- ينظر : الدر المصنون: 46/3 . 6/175

8- سورة ق : 9

9- سورة يوسف : 109

الآخرة⁽¹⁾، وفيه تكُلُّ لا حاجة له.

3-3-2 القسم

1- ما وافق فيه كثيراً من النحوين

اجتماع القسم والشرط⁽²⁾:

ذهب السمين إلى أنه إذا اجتمع شرط وقسم أجب ساقهما قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَقْمَتُ الصَّلَاةَ وَأَنْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمِنْتُم بِرُسُلِيْ وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَفْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لِكُفَّارَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾⁽³⁾ فاللام في (لِكُفَّارَنَّ) هي لام جواب القسم لسبقه، وجواب الشرط مذوق لدلالة جواب القسم عليه، ومثله قوله تعالى: ﴿وَسَيَحْلُّفُونَ بِاللَّهِ لَوْ أَسْتَطَعْنَا لَخَرَجَنَا مَعَكُمْ يُهَلِّكُونَ أَنفُسَهُمْ﴾⁽⁴⁾ فحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه (لَخَرَجَنَا)؛ لأنَّه متقدم على الشرط، إلا أن ينقدم ذو خبر فيجاب الشرط مطلقاً نحو: زَيْدٌ إِنْ قَامَ وَاللَّهُ أَكْرَمُهُ، وَهُوَ مَذَهَبُ ابْنِ عَصْفُورٍ⁽⁵⁾، وَأَبِي حِيَانَ⁽⁶⁾، وَاحْتَارَ ابْنُ مَالِكَ أَنْ يَكُونَ (لَخَرَجَنَا) جَوابَ (لو)، وَ(لَوْنَ) وجوابها جواب القسم⁽⁷⁾.

وذهب الزمخشري إلى أنَّ الجواب (لَخَرَجَنَا) يسد مسد جواب القسم، والشرط جميعاً⁽⁸⁾.

2- ما وافق فيه قليلاً من النحوين

أ- جملة القسم في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيَؤْمِنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾⁽⁹⁾

ذهب السمين إلى أنَّ جملة القسم (لِيُؤْمِنَّ بِهِ) في الآية واقعة صفة لموصوف

1- ينظر : الإنصاف : 389/1-391

2- ينظر : الدر المصنون: 500/2 466/3

3- سورة المائدة : 12

4- سورة التوبة : 42

5- ينظر : المقرب : 228

6- ينظر : البحر المحيط : 47/5

7- ينظر : شرح التسهيل : 216/3

8- ينظر : الكشاف : 153/2

9- سورة النساء: 159

10- ينظر : الدر المصنون: 459/2

محذوف على أنَّ التَّقْدِيرَ: وإنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَحَدٌ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ وِفَاقًا للزَّمَخْشِريِّ⁽¹⁾ قِيَاسًا عَلَى: مَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ إِلَّا صَالِحٌ، حَيْثُ وَصَفَ (رَجُلٌ)، وَهُوَ مُبْتَدأ مُؤَخَّرٌ بِ(إِلَّا صَالِحٌ) خَبْرُهُ الْجَارُ (فِي الدَّارِ)، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ (إِلَّا) عَلَى الصَّفَةِ لِتَفِيدَ الْحَصْرَ.

أمَّا أَبُو حِيَانَ فَقَدْ وَصَفَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الزَّمَخْشِريُّ بِأَنَّهُ "غَلَطٌ فَاجْسَحْ إِذْ إِنَّ قَوْلَهُ: (لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ) جَمْلَةُ جَوابِ الْقَسْمِ، وَالْقَسْمُ مَحْذُوفٌ"⁽²⁾.

3- ما وافق فيه البصريين

أ- التَّعَاقِبُ بَيْنَ (اللَّامِ) وَ(النُّونِ) فِي جَمْلَةِ جَوابِ الْقَسْمِ⁽³⁾:

ذَهَبَ السَّمِينُ وَالبَصْرِيُّونُ إِلَى أَنَّ جَمْلَةَ الْجَوابِ إِنْ صُدِرَتْ بِفَعْلِ مُضَارِعٍ مُثْبِتٍ مُسْتَقْبِلٍ وَجَبَتِ اللَّامُ، وَإِذْنِ نُونِي التَّوْكِيدِ كَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا أَمْرَهُ لَتُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِيْنَ»⁽⁴⁾ حَيْثُ صَحَبَ جَوابَ الْقَسْمِ (لَيُسْجَنَنَّ) اللَّامُ ، وَنُونُ التَّوْكِيدِ، وَلَا يَجُوزُ التَّعَاقِبُ بَيْنَهُمَا إِلَّا ضَرُورَةً كَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ⁽⁵⁾
فَجَوابُ الْقَسْمِ هُوَ قَوْلُهُ (لَيَعْلَمُ) اكْتَفَى بِاللَّامِ وَحْدَهَا، وَقَوْلِهِ:
وَقَتِيلٌ مُرَأَةٌ أَشَارَنَّ ، فَإِنَّهُ فَرْغٌ ، وَإِنَّ أَخَاكُمْ لَمْ يُثَارِ⁽⁶⁾
فَاكْتَفَى بِالنُّونِ وَحْدَهَا فِي جَوابِ الْقَسْمِ (أَشَارَنَّ)، وَأَجَازَهَا الْكَوْفِيُّونَ فِي
الْأَخْتِيَارِ⁽⁷⁾.

1- ينظر : انكشاف : 312/1

2- البحر المحيط : 408/3

3- ينظر : التَّرِ المَصْوَنُ: 412/1 . 425/6 . 266/267

4- سورة يُوسُف : 32

5- ينظر : شرح الكافية : 1/377. التَّرِ المَصْوَنُ: 6/266 . الخزانة : 220/4

6- ينظر : ديوان عامر بن الطفيلي : 56 التَّرِ المَصْوَنُ: 6/267 . مغني اللبيب : 845 . همع الهوامع : 4/246

7- ينظر : همع الهوامع : 4/246

4- التَّوَابُع

1-4-2 النَّعْتُ

1- ما وافق فيه كثيراً من النحوين

أ- نَعْتُ ضَمِيرِ الْغَائِبِ⁽¹⁾:

منع السمين هذه المسألة وفاصلاً لغيره من النحوين، وذلك لأنَّ النَّعْتَ في الأصلِ إيضاحٌ، أو تخصيصٌ، ولا إضمارٌ إلَّا بعده معرفةٌ لا إبلاغٌ فيها⁽²⁾.

واعتَدَ الْكِسَائِيُّ على إجازة نَعْتِ الضَّمِيرِ إنْ كانَ لغائبٍ بقولِه تعالى: «قُلْ إِنَّ رَبَّيْ يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَمُ الْغَيُوبِ»⁽³⁾ فوصفَ الضَّمِيرَ في (يَقْذِفُ) بـ(عَلَمُ الْغَيُوبِ)⁽⁴⁾، والسمين على أنَّ (عَلَمُ) خبرٌ ثانٌ لـ(إنَّ).

ب- امتناع النَّعْتِ إذا اختلفَ العَامِلَانِ⁽⁵⁾:

منع السمين أن تكون (اللاتي) الثانية في قوله تعالى: «وَأَمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِكُمُ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ»⁽⁶⁾ صفة لـ(نسائكم) الأولى، والثانية، وذلك لأنَّ (نسائكم) الأولى مجزورةٌ بالإضافة، والثانية مجزورةٌ بـ(من)، فقد اختلفَ العَامِلَانِ، وإذا اختلفَا امتنعَ النَّعْتُ، فلا يقالُ: رأيتُ زيداً، ومَرَأَتُ بِعْمَرٍ العَاقِلِينِ، على أن يكون (العاقلينِ) نَعْتاً لهما، وهو مذهبُ الجمُهُورِ خلافاً للأخفش⁽⁷⁾، وال Kisai⁽⁸⁾.

ج- تقديم الصفة المُؤولة على الصريحة⁽⁹⁾:

اعتَدَ السمين على إجازة هذه المسألة، وإنْ كانَ ظاهرُ عبارته الضعف بقولِه تعالى: «فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذْلَهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّهُ عَلَى إِيمَانِهِمْ»⁽¹⁰⁾.

1- ينظر : التر المصنون: 1 . 420/1 . 643/2 . 147/3 . 453/5 . 47/6

2- همع الهوامع : 176/5

3- سورة سبا : 48

4- ينظر : الْكِسَائِيُّ : 215

5- ينظر : التر المصنون: 2 . 342/2

6- سورة النساء : 23

7- ينظر : شرح التصريح : 115/2 . همع الهوامع : 180/5

8- ينظر : شرح التصريح : 2 . 115/2 . همع الهوامع : 180/5

9- ينظر : التر المصنون: 1 . 297/220/672/1 . 547/2 . 376/4 . 120/3 . 548—229/6

الكافرين»(1) فقدَ الصفة المُؤولة بمفرد (يُحْبِّهُم) على الصفتين الصريحتين (أذلة، وأعزّة)؛ لأنَّهما مفردتان، ومثلُه قولُ الشاعر:

أَثَيْتُ كَفَّهُ نَوْ النَّخْلَةِ الْمُتَعْنَكِلِ⁽²⁾
وَقَرَعْ يَزِينُ الْمَتَنَ أَسْوَدَ فَاحِمْ

فـ(يزين) صفةٌ مُؤولةٌ؛ لأنَّها جملةٌ على الصفةِ الصريحةِ (أسود)، ويُحملُ على هذا قوله تعالى: «وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ»⁽³⁾ خلافاً لبعضِ النحويينِ ممنْ اعتَقَدَ بِحملِ هذه المسألة على الضرورة⁽⁴⁾.

د- وصفُ النَّكْرَةِ بِالْمَعْرِفَةِ إِذَا خُصِّصَتْ⁽⁵⁾:

ذهب السَّمِينُ إلى أنَّ تَخَالُفَ النَّعْتِ وَالْمَنْعُوتِ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّكْبِيرِ ضَعِيفٌ وَفَاقَ لِلْجَمْهُورِ، فَالْمَعْرِفَةُ لَا تُوصَفُ بِالنَّكْرَةِ كَمَا أَنَّ النَّكْرَةَ لَا تُوصَفُ بِالْمَعْرِفَةِ نَحْوُهُ: رَأَيْتُ رَجُلًا تَاجِرًا.

وأَجَازَ الأَخْفَشُ هذه المسألة مُعْنَداً بقوله تعالى: «فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحْقَ عَلَيْهِمُ الْأُولَيَا»⁽⁶⁾ فجعلَ (الأولى) صفةً لـ(آخران)؛ لأنَّه لِمَا وُصِّفَ تَخَصَّصَ⁽⁷⁾.

هـ- دُخُولُ الْوَاءِ بَيْنَ الصَّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ⁽⁸⁾:

منع السَّمِينُ وجُمَهُورُ النَّحْوِيَّينَ أَنْ تَتوَسَّطَ الْوَاءُ بَيْنَ الصَّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ وَأَمَّا قوله تعالى: «أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَّةٌ»⁽⁹⁾ فدخلَتِ الْوَاءُ عَلَى الجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ حَالاً (وَهِيَ خَاوِيَّةٌ) لَا صَفَةً، ومثلُه قوله تعالى: «وَمَا أَهْلَكَنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ»⁽¹⁰⁾، وقوله: «وَعَسَى أَنْ تَكَرَّهُوا شَيْئاً وَهُوَ

1- سورة المائدة : 54

2- ينظر : ديوان أمرى القيس : 44 . المقرب : 248 . التر المصنون: 547/2

3- سورة الأنعام : 92

4- ينظر : البحر المحيط : 524/3

5- ينظر : التر المصنون: 635/2 49/1

6- سورة المائدة : 107

7- ينظر : الأخفش : 290/1

8- ينظر : التر المصنون: 287/4 622/527/1

9- سورة البقرة : 259

10- سورة الحجر : 4

- خَيْرٌ لَكُمْ⁽¹⁾) خِلَافًا للزمخشري⁽²⁾ وابن جنی⁽³⁾.
- 2- ما وافق فيه قليلاً من النحوين
- أ- الجَرُّ عَلَى النَّفْتِ أَو الْبَدَلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ»⁽⁴⁾ (5).
- أجَازَ السَّمِينُ الْأَوْجَةُ الإِعْرَابِيَّةُ الْثَلَاثَةُ (الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالجَرُّ) فِي (الَّذِي) فِي الْآيَةِ، فَالرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ عَلَى الْقِطْعَ، وَأَمَّا الْجَرُّ فَمِنْ وَجْهَيْنِ: إِمَّا النَّعْتُ لِفَظِ الْجَلَالَةِ (اللَّهُ)، وَإِنْ كَانَ فِيهِ فَصْلٌ بَيْنَ الصَّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ بـ(إِلَيْكُمْ جَمِيعاً)، وَإِمَّا الْبَدَلُ مِنْ لِفَظِ الْجَلَالَةِ، فَالنَّصْبُ، وَالجَرُّ مَذَهَبُ الزَّمْخَشَرِيِّ⁽⁶⁾، وَالرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ مَذَهَبُ أَبِي حِيَانَ⁽⁷⁾.
- 3- ما وافق فيه البصريين
- أ- النَّعْتُ بِاسْمِ الإِشَارَةِ⁽⁸⁾:
- أجَازَ السَّمِينُ وَالبَصْرِيُّونَ هَذِهِ الْمَسَأَةَ كَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنْ فَعَلُهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا»⁽⁹⁾ (9). فَجَعَلَ (هَذَا) نَعْتًا لـ(كَبِيرُهُمْ) خِلَافًا لِلْكُوفَيْنَ، وَالزَّجَاجِ، وَالسَّهِيلِيِّ⁽¹⁰⁾.
- ب- التَّخَالُفُ فِي الْمَذْحِ وَالْذَّمِ⁽¹¹⁾:
- أجَازَ الْكُوفَيْنُ هَذِهِ الْمَسَأَةَ كَوْلِهِ تَعَالَى: «وَيَلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالاً وَعَدَدَهُ»⁽¹²⁾ (12) فَجَعَلُوا (الَّذِي) صِفَةً لـ(هُمَزَةٍ) مَعَ كَوْنِهِمَا مُتَخَالِفِينِ فِي الْمَذْحِ وَالْذَّمِ⁽¹³⁾،
-
- 1- سورة البقرة : 216
- 2- ينظر : الكاشاف : 310/2
- 3- ينظر : اللمع : 140
- 4- سورة الأعراف : 158
- 5- ينظر : الدر المصنون: 355/3
- 6- ينظر : الكاشاف: 97/2
- 7- ينظر : البحر المحيط : 404-403/4
- 8- ينظر : الدر المصنون: 97/5
- 9- سورة الأنبياء : 63
- 10- ينظر : أوضح المسالك : 6/3. هم الهاوامع : 177/5 .
- 11- ينظر : الدر المصنون: 568/6
- 12- سورة الهمزة : 1-2
- 13- ينظر : شرح التصريح : 108/2-109 . هم الهاوامع : 172/5 .

وهي مسألة لم يجزها السمين والبصريون.

ج- تقديم معمول الصفة على الموصوف⁽¹⁾:

من السمين أن يكون (يُغْنِيه) عاملًا في (يُؤْمِنُ) في قوله تعالى: «كُلُّ امْرَىءٍ مِنْهُمْ يُؤْمِنُ شَأْنٌ يُغْنِيه»⁽²⁾ لأنَّ (يُغْنِيه) صفة لـ(شأن) لأنَّ معمول الصفة لا يتقدَّم على الموصوف، وهو مذهب البصريين.

وأجاز الكوفيون قولهم: هذا زَيْدًا رَجُلٌ ضارب⁽³⁾، فقدم معمول الصفة (ضارب) على الموصوف (رجل) على أنَّ التقدير: هذا رجل ضارب زَيْداً.

4- ما يمكن أن يكون قد تفرد به

أ- النعت بال المصدر⁽⁴⁾:

أجمع النحويون: كوفيين، وبصريين على إجازة هذه المسألة، وإن كان الأصل في المصدر إلا يُنْعَت به كقولهم: هذا رجل عَدْلٌ، ورِضا، وزَوْرٌ، لأنَّه عند الكوفيين مُؤَوِّل بالمشتق على أنَّ التقدير: عادل، ومرضي، وزائر، وعند البصريين على تقدير مضان: ذُو كذا، فالترمُوا فيه لفظ الإفراد، والذكر⁽⁵⁾.

وذهب السمين إلى أنَّه لا يُوصَف بال المصدر وإن كان ظاهر الإجماع إلا عند المبالغة فقط.

2-4-2 التوكيد

1- ما وافق فيه كثيراً من النحويين

أ- من ألفاظ التوكيد (جميعاً)⁽⁶⁾:

ذهب السمين إلى أنَّ الأصل في لفظ (جميعاً) أنَّ يكون من ألفاظ التوكيد نحو: (كل) إلا أنها تعرَّب حالاً كقوله تعالى: «قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعاً»⁽⁷⁾ فـ(جميعاً) حال

1- ينظر : الدر المصنون: 6/482

2- سورة عبس : 37

3- ينظر : البحر المحيط : 3/294

4- ينظر : الدر المصنون: 1/463

5- ينظر : شرح الكافية : 1/519 . أوضح الملاك : 3/9

6- ينظر : الدر المصنون: 1/197 . 2/177

7- سورة البقرة : 38

من فَاعِلٍ (اهبْطُوا) على أَنَّ الْقَدِيرَ: اهبْطُوا مُجَمِّعِينَ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ: (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَنْقِرُّوْا) (١) وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ النَّحْوِيَّينَ خِلَافًا لَابْنِ مَالِكٍ (٢).

بـ- اتصال الضمير بالفاظ التوكيد (٣):

تَبَعَ السَّمِينُ الْجَمَهُورَ فِي وُجُوبِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ» (٤) فَأَضَافَ (كُلُّ) لَفْظًا إِلَى ضَمِيرِ الْجَمَاعَةِ (هُمْ) وَلَذِكَ رَدَّ قَوْلَ الزَّمْخَشِرِيِّ (٥)، وَالْفَرَاءُ (٦): إِنْ (كُلًا) فِي قِرَاءَةٍ مِنْ قِرَاءَةٍ: «إِنَّا كُلًا فِيهَا» (٧) تَأكِيدٌ لِاسْمٍ (إِنَّ)، وَحَمَلَهَا السَّمِينُ عَلَى الْبَدْلِ مِنْ (نَا) فِي (إِنَّ).

جـ- تأكيد الحرف تأكيداً لفظياً (٨):

ذهب السمين إلى أن الحرف لا يؤكد تأكيداً لفظياً إلا بإعادة ما دخل عليه أو بإعادة ضميره كقوله تعالى: «وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ» (٩) فأكَدَ حَرْفَ الْجَرِّ (في) تأكيداً لفظياً بـ(فيها)، وذلك بإعادة ضميره، وهو الهاء على أن التقدير: فَهُمْ خَالِدُونَ فِي رَحْمَةِ اللَّهِ فِيهَا، وأمَّا قولُ الشاعر:

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفِي لِمَا بِي وَلَا لِمَا بِهِمْ أَبَدًا ذَوَاءُ (١٠)

فهو ضرورة، وهو مذهب أكثر النحوين كتأكيد اللام الجارية تأكيداً لفظياً بإعادتها بلفظتها من غير أن يفصل بين المؤكدة، والمؤكدة بفاصيل خلافاً للزمخشري الذي أجاز قولهم: إن إن زيداً قائم (١١).

2- ما وافق فيه قليلاً من النحوين

1- سورة آل عمران : 103

2- ينظر : شرح التسهيل : 291/3

3- ينظر : الدر المصنون: 692/1 . 46/6

4- سورة الحجر : 30

5- ينظر : الكشاف : 347/3

6- ينظر : شرح التصریح : 122/2

7- سورة غافر : 48

8- ينظر : الدر المصنون: 183/2 . 318/6

9- سورة آل عمران : 107

10- ينظر : شرح الكافية : 1/531 . الدر المصنون: 2/183 . مغني اللبيب : 240 همع الهوامع : 210/5

11- ينظر : المفصل في صنعة الإعراب : 130

أ- التوكيد بـ(أجمع) دون وجود (كل)⁽¹⁾:

تبغ السَّمِينُ شِيخَةً أَبَا حَيَّانَ⁽²⁾ فِي إِجَازَةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَوْلِهِ تَعَالَى: «لِأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»⁽³⁾ فَأَكَدَ بـ(أَجْمَعِينَ) دُونَ وُجُودٍ لِفَظِ (كُلَّ)، وَمَثَلُهُ: «وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ»⁽⁴⁾، وَقَوْلُهُ: «وَلَا يَغُوِّنُهُمْ أَجْمَعِينَ»⁽⁵⁾ خِلَافًا لِلْجَمِيعِ الَّذِينَ لَا يُؤْكِدُونَ بـ(أَجْمَع) دُونَ وُجُودٍ (كُلَّ)⁽⁶⁾.

ب- حذف المؤكّد وإبقاء التوكيد⁽⁷⁾:

منع السَّمِينُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لِأَنَّهُ مَمَّا لَمْ يُسْمَعْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ؛ وَلَذَلِكَ رَدَّ قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ (أَنْفُسَهُ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مُلَكَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَقَهُ نَفْسَهُ»⁽⁸⁾ تَوْكِيدٌ لِمُؤْكَدٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: سَقَهُ قَوْلَهُ نَفْسَهُ، وَحَمَلَ السَّمِينُ نَصْبَ (نَفْسَهُ) عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ وِفَاقًا لِابْنِ مَالِكٍ⁽⁹⁾، وَأَبِي حَيَّانَ⁽¹⁰⁾، وَبَعْضِ النَّحْوَيْنَ⁽¹¹⁾، وَأَجَازَهَا سِبِيبَيْهِ⁽¹²⁾، وَغَيْرُهُ مِنِ النَّحْوَيْنَ⁽¹³⁾.

3- ما وافق فيه البصريين

أ- توكيد النكرة معنوياً⁽¹⁴⁾:

اعْتَدَ الْكُوفَيْنُ عَلَى إِجَازَةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

1- ينظر : التر المصنون: 149-148/4

2- ينظر : البحر المحيط : 442/5

3- سورة هود : 119

4- سورة الحجر : 43

5- سورة الحجر : 39

6- ينظر : همع الهوامع : 202/5

7- ينظر : التر المصنون: 383/4 374/1

8- سورة البقرة : 130

9- ينظر : شرح الكافية : 528/1

10- ينظر : البحر المحيط : 565/1

11- ينظر : همع الهوامع : 205/5

12- ينظر : شرح الكافية : 528/1

13- ينظر : مغني اللبيب : 822 . همع الهوامع : 205/5

14- ينظر : التر المصنون: 46/6

إِنَّا إِذَا خَطَافْنَا تَسْقَعُونَا
فَ(أَجْمَعًا) تَوْكِيدٌ مَعْنَوِيٌّ لـ(يَوْمًا)، وَهُوَ نَكْرَةٌ، وَمِثْلُ قَوْلِ الْآخِرِ :
إِذَا الْقَعْدُ كَرَّ فِيهَا حَفَدَا يَوْمًا جَدِيدًا كُلُّهُ مُطَرِّدًا⁽²⁾
فـ(كُلُّهُ) تَوْكِيدٌ مَعْنَوِيٌّ لـ(يَوْمًا)، وَهُوَ نَكْرَةٌ دَالَّةٌ عَلَى شَيْءٍ مُعَيْنٍ، أَوْ مُحَدَّدٍ⁽³⁾.
وَحَمَلَ السَّمِينُ هَذِهِ الشَّوَاهِدَ وَغَيْرَهَا عَلَى الْبَدْلِ، كَمَا حَمَلَهَا آخَرُونَ عَلَى النَّعْتِ
أَوِ الضرُورَةِ⁽⁴⁾.

3-4-2 البدل

1- مَا وَاقَفَ فِيهِ كَثِيرًا مِنَ النَّحْوَيْنِ

أ- بَدَلْ كُلَّ مِنْ بَعْضِ⁽⁵⁾ :

مَنْعَ السَّمِينُ وَالْجَمْهُورُ هَذِهِ الْمَسَالَةَ، وَلَا حُجَّةٌ لِمَنْ أَثْبَتَهُ فِي قَوْلِ امْرِئِ الْقِيسِ :
كَائِنَيْ غَدَاءَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا لَدِي سَمَرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفُ حَنْظُلَ⁽⁶⁾
فَنَصَبَ (يَوْمَ) عَلَى الظَّرْفِيَّةِ الزَّمَانِيَّةِ لَا عَلَى الْبَدْلِ مِنْ (غَدَاءَ)، وَمِثْلُ قَوْلِ الْآخِرِ :
رَحْمَ اللَّهُ أَعْظَمَا دَفَنُوهَا بِسِجِّسْتَانَ طَلَحَةَ الطَّلَحَاتِ⁽⁷⁾
فَحُذِفَ الْمُضَافُ، وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَةً عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ : أَعْظَمَا دَفَنُوهَا
أَعْظَمَ طَلَحَةً، وَفِيهِ تَكْلُفٌ لَا يَخْفَى بِخَلْفِ مَنْ جَعَلَ (طَلَحَةً) بَدَلًا مِنْ (أَعْظَمَ)، وَهِيَ
بَعْضُهُ⁽⁸⁾.

ب- عَوْدُ ضَمِيرٍ فِي بَدَلٍ بَعْضٍ مِنْ كُلٍّ وَالاشْتِمَالِ⁽⁹⁾:

ذَهَبَ السَّمِينُ إِلَى أَنْ بَدَلَ الْبَعْضِ، وَبَدَلَ الْاشْتِمَالَ لَا بُدَّ فِي كُلِّ مِنْهُمَا مِنْ
ضَمِيرٍ يَعْوَدُ عَلَى الْمُبَدِّلِ مِنْهُ نَحْوَ: أَكْلَتُ الرَّغِيفَ ثُلَثَةً، فَاشْتَمَلَ بَدَلُ الْبَعْضِ

1- ينظر : الإنصاف : 404/1 . همع الهوامع : 204/5

2- ينظر : الإنصاف : 403/1 . تذكرة النحاة : 641

3- ينظر : الإنصاف : 402/1-406

4- ينظر : همع الهوامع : 205/5

5- ينظر : الدر المصنون: 80-79/1

6- ينظر : ديوان امرئ القيس : 30 . شرح الكافية : 1/337 الدر المصنون: 1/80 . همع الهوامع : 5/216

7- ينظر : ديوان ابن قيس الرييات : 20 . الإنصاف : 1/45 . الدر المصنون: 1/79 همع الهوامع : 5/216

8- ينظر : همع الهوامع : 5/216

9- ينظر : الدر المصنون: 6/503/226 136/5 171/172

(ثالثه) على ضمير الهاء العائد على المبدل منه (الرَّغيف)، وقد يُحذف هذا الضمير كقوله تعالى: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجَّةُ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»⁽¹⁾ حيث بدل (من) من (الناس) وهو بدل بعض من كل حذف ضميره على أن التقدير: من استطاع منهم، وهو مذهب أكثر النحوين خلافاً لابن مالك⁽²⁾، وغيره⁽³⁾ ممن أجازوا الإبدال دون وجوب الضمير.

جـ- إبدال الجملة من الجملة⁽⁴⁾:

اعتذر السمين ببعض الآيات القرآنية على إجازة هذه المسألة ومن ذلك:

1- قوله تعالى: «قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءِكُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرْوَاهُمْ مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ»⁽⁵⁾ فجملة (أروني) بدل من جملة (رأيتم).

2- قراءة الأخوين: «قَالَ آمَنْتُ إِنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بْنُ إِسْرَائِيل»⁽⁶⁾ فجملة (إنه)، وما بعدها بدل من جملة (آمنت)، وهو مذهب أكثر النحوين خلافاً لأبي حيّان⁽⁷⁾.

2- ما وافق فيه قليلاً من النحوين

أـ- إبدال الجملة من المفرد⁽⁸⁾:

أجاز السمين هذه المسألة نحو: عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ، فجملة (أبو من هو) بدل من المفرد (زيذا)، وإليه ذهب ابن جنى⁽⁹⁾، والزمخري⁽¹⁰⁾، وابن مالك⁽¹¹⁾ في قول الشاعر:

1- سورة آل عمران : 97

2- ينظر : شرح الكافية : 576/1

3- ينظر : همع اليوامع : 213/5

4- ينظر : الدر المصنون: 471/5 66/4

5- سورة فاطر 40

6- سورة يونس 90

7- ينظر : البحر المحيط : 302/7

8- ينظر : الدر المصنون: 431/4

9- ينظر : حاشية الصبان : 132/3

10- ينظر : المصدر السابق : 132/3

11- ينظر : شرح التسهيل : 339/3

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً
وَبِالشَّامِ أَخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ⁽¹⁾
فَـ(كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ) بَدَلَ مِنْ (حَاجَةً) وـ(أَخْرَى) عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: أَشْكُو هَاتِنِ الْحَاجَتَيْنِ
لِتَعْذُرِ التَّقَائِهِمَا خِلْفًا لِلْجَمِيعِ⁽²⁾.

بـ - بَدَلُ الْبَدَاءِ، وَبَدَلُ الْغَلَطِ، وَالنَّسِيَانِ⁽³⁾:

يَظْهَرُ لِي مِنْ عِبَارَةِ السَّمَيْنِ إِنْكَارٌ لِهَذِينِ النَّوْعَيْنِ مِنَ الْبَدَلِ لِعَدَمِ وُرُودِهِمَا فِي
كَلَامِ فَصِيحٍ وَإِنْ أَثْبَتَهُ سِيبُويَّهُ⁽⁴⁾، وَبَعْضُ النَّحْوَيْنِ⁽⁵⁾ كَمَا فِي قَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ -: ((إِنَّ الرَّجُلَ لِيُصْلِيَ الصَّلَاةَ وَمَا كُتِبَ لَهُ نِصْفُهَا ثُلُثُهَا رُبْعُهَا إِلَى
الْعَشَرِ))⁽⁶⁾ إِذَا أَخْبَرَ أَنَّهُ قَدْ يُصْلِيَهَا وَمَا كُتِبَ لَهُ نِصْفُهَا، ثُمَّ أَضْرَبَ عَنْهُ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ قَدْ
يُصْلِيَهَا وَمَا كُتِبَ لَهُ ثُلُثُهَا، وَمِثْلُهُ قَوْلُ ذِي الرَّمَةِ:

لَمْ يَأْتِ فِي شَفَتِيهِ حُوَّةٌ لَسَعْنٌ
وَفِي الْلَّثَاثِ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنَبُ⁽⁷⁾
فـ(لَسَعْنٌ) بَدَلُ غَلَطٍ؛ لِأَنَّ الْحُوَّةَ السَّوَادُ بِعَيْنِهِ، وَاللَّسَعْنُ سَوَادٌ مُشَرَّبٌ بِحُمْرَةِ، وَهُوَ
الصَّحِيحُ.

ـ 3ـ مَا وَافَقَ فِيهِ الْبَصَرِيْنَ

ـ ـ ـ أـ بَدَلُ النَّكْرَةِ غَيْرِ المَوْصُوفَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ⁽⁸⁾:

اعْتَدَ السَّمَيْنُ وَالبَصَرِيُّونَ عَلَى إِجَازَةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَلَا وَأَبِيكَ خَيْرٌ مِنْكَ إِنِّي لِيُؤْذِنِي التَّحَمْمُ وَالصَّهِيلُ⁽⁹⁾
فـ(خَيْرٌ) بَدَلَ مِنْ (وَأَبِيكَ)، وَهُوَ نَكْرَةٌ غَيْرُ مَوْصُوفَةٍ.

وَقَيْدَ الْكَوْفِيُّونَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بِوَصْفِ النَّكْرَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «لَنَسْقَعَا بِالنَّاصِيَةِ

ـ 1ـ يَنْظَرُ : مَعْنَى الْلَّبِيبِ : 273. هَمْعُ الْهَوَامِعَ : 221/5

ـ 2ـ يَنْظَرُ : هَمْعُ الْهَوَامِعَ : 222/5

ـ 3ـ يَنْظَرُ : الدَّرُ المَصْوُنَ : 79/1

ـ 4ـ يَنْظَرُ : الْكِتَابُ : 439/1

ـ 5ـ يَنْظَرُ : شَرْحُ الْكَافِيَّةِ : 1/575. هَمْعُ الْهَوَامِعَ : 215/5

ـ 6ـ مَسْدَدُ الْحَمْدِ : 421/4

ـ 7ـ يَنْظَرُ : دِيْوَانُ ذِي الرَّمَةِ : 32 . الدَّرُ المَصْوُنَ: 1/79 هَمْعُ الْهَوَامِعَ : 215/5

ـ 8ـ يَنْظَرُ : الدَّرُ المَصْوُنَ: 380/1 . 512/4 . 513 . 538/5 . 547/6 .

ـ 9ـ يَنْظَرُ : الدَّرُ المَصْوُنَ: 380/1 . الْخَزَانَةُ : 362/2 .

نَاصِيَةٌ كَادِبَةٌ⁽¹⁾) فَأَبْدَلَ (نَاصِيَةٌ) مِنْ (النَّاصِيَةِ)؛ لِأَنَّهَا وُصِّفَتْ بِـ(كَادِبَةٌ)⁽²⁾.

ب- الإِبْدَالُ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطِبِ⁽³⁾:

مَنَعَ السَّمَينُ وَالبَصْرِيُّونَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لِأَنَّ الْبَدْلَ إِنَّمَا يُؤْتَى بِهِ لِلْبَيَانِ غَالِبًا، وَضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ، وَالْمُخَاطِبِ مُتَمِّيْزٌ بِنَفْسِهِ فَلَا فَائِدَةَ فِي الْبَدْلِ مِنْهُ؛ لِذَلِكَ لَمْ يَجُزْ عِنْدَهُمْ (قُمْتُ زَيْدًا)، وَ(ضَرَبْتُكَ عَمْرًا)، وَأَمَّا مَا اعْتَدَ بِهِ الْأَخْفَشُ وَالْكَوْفِيُّونَ⁽⁴⁾ مِنْ شَوَاهِدٍ فِي إِجَازَةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَمُؤْوِلٌ كَوْلَهُ:

أَنَا سَيِّفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرَفُونِي حُمِيدًا قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا⁽⁵⁾

فَأَبْدَلَ (حُمِيدًا) مِنْ يَاءَ (اعْرَفُونِي)، وَالسَّمَينُ وَالبَصْرِيُّونَ يُؤْوِلُونَ نَصْبَ (حُمِيدًا) عَلَى الاختِصَاصِ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: أَعْنِي حُمِيدًا، وَأَمَّا قَوْلُهُ:

بِكُمْ قُرَيْشٌ كُفِينَا كُلُّ مُغْضَبَةٍ وَأَمَّ نَهَجَ الْهُدَى مِنْ كَانَ ضَلِيلًا⁽⁶⁾
إِذْ أَبْدَلَ (قُرَيْشٌ) مِنْ (كُمْ) فَإِنَّ الرَّوَايَةَ بِرَفْعٍ (قُرَيْشٌ) عَلَى أَنَّهُ مَنَادٍ نُونٌ ضَرُورَةٌ.

3- مَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قدْ تَفَرَّدَ بِهِ

أ- إِبْدَالُ الْمُفْرَدِ مِنِ الْجُمْلَةِ⁽⁷⁾:

أَجَازَ السَّمَينُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ إِذَا كَانَتْ الْجُمْلَةُ بِتَقْدِيرِ الْمُفْرَدِ كَوْلَهِ تَعَالَى: «وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوْجَانًا قَيْمَانًا»⁽⁸⁾ فَجَعَلَ (قَيْمَانًا) بَدَلًا مِنِ الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهَا حَالٌ.

4-4-2 العطفُ

1- مَا وَافَقَ فِيهِ كَثِيرًا مِنِ النَّحْوَيْنِ

أ- عَطْفُ الْاسْمِيَّةِ عَلَى الْفِعْلِيَّةِ وَبِالْعَكْسِ⁽⁹⁾:

1- سورة العلق : 15-16

2- ينظر : همع الهوامع : 218/5

3- ينظر : الدر المصنون: 18/3 652/288-287/2

4- ينظر : همع الهوامع : 218/5

5- ينظر : ديوان حميد بن ثور : 133 . المقرب : 270 . الدر المصنون: 652/2

6- ينظر : البحر المحيط : 151/3 . الدر المصنون: 652/288/2

7- ينظر : الدر المصنون: 431/4

8- سورة الكهف : 1-2

9- ينظر : الدر المصنون: 293-292/257/4

تَبِعَ السَّمَيْنُ جُمْهُورُ النَّحْوَيْنِ فِي إِجَازَةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَقُولِهِ تَعَالَى: «مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ وَيُسْقَى مِنْ مَاءِ صَدِيدٍ»⁽¹⁾ فَعَطَفَ الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ (يُسْقَى) عَلَى الْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ (مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ)، وَقُولُهُ: «سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدْعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ»⁽²⁾ فَيَكُونُ قَدْ عَطَفَ جُمْلَةً إِسْمِيَّةً (أَنْتُمْ صَامِتُونَ) عَلَى فَعْلِيَّةٍ (أَدْعَوْتُمُوهُمْ) خَلَافًا لِابْنِ جِنِيِّ الَّذِي لَا يُجِيزُ مِثْلَ هَذَا الْعَطْفَ.⁽³⁾

ب - عَطْفُ ضَمِيرٍ مُنْفَصِلٍ عَلَى اسْمٍ ظَاهِرٍ⁽⁴⁾:

أَجَازَ السَّمَيْنُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ كَقُولِهِ تَعَالَى: «وَلَقَدْ وَصَّيَّنَا الَّذِينَ أَوْتَوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ»⁽⁵⁾ فَعَطَفَ (إِيَّاكُمْ)، وَهُوَ ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ عَلَى (الَّذِينَ أَوْتَوا)، وَهُوَ مَذَهَبُ أَكْثَرِ النَّحْوَيْنِ خَلَافًا لِلْأَبْدَيِّ.⁽⁶⁾

ج - مَجِيءُ (أَمْ) حَرَقُ عَطْفٍ⁽⁷⁾:

وَمِنْ ذَلِكَ قُولُهُ تَعَالَى: «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ»⁽⁸⁾، وَقُولُهُ: «إِنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءِ»⁽⁹⁾ وَأَنْكَرَهَا أَبُو عَبِيدَةُ، وَالغَزَنِيُّ⁽¹⁰⁾

د - عَطْفُ الْاسْمِ عَلَى الْفِعْلِ وَعَكْسِهِ⁽¹¹⁾:

أَجَازَ السَّمَيْنُ هَذَا الْعَطْفَ فَمِنْ عَطْفِ الْاسْمِ عَلَى الْفِعْلِ قُولُهُ تَعَالَى: «يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيَّ»⁽¹²⁾ فَعَطَفَ (مُخْرِجُ) عَلَى الْفِعْلِ (يُخْرِجُ)، وَقُولُ الشَّاعِرِ:

1- سورة إبراهيم : 16

2- سورة الأعراف : 193

3- ينظر : اللمع : 155

4- ينظر : الدر المصنون : 438/2

5- سورة النساء : 131

6- ينظر : همع الهوامع : 266/5

7- ينظر : الدر المصنون : 103/1 474/6

8- سورة البقرة : 6

9- سورة النازعات : 27

10- ينظر : همع الهوامع : 237/5

11- ينظر : الدر المصنون : 132-131/3 559/ 346/6 96/2

12- سورة الأباء : 95

بَاتْ يُغَشِّيَهَا بِعَضْبِ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَقِهَا وَجَائِرٍ⁽¹⁾

فَعَطَفَ (جَائِرٌ) عَلَى (يَقْصِدُ)، وَمِنْ عَطْفِ الْفَعْلِ عَلَى الْإِسْمِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «أَوْلَمْ يَرَوَا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٌ وَيَقْبِضُنَّ»⁽²⁾ فَعَطَفَ (يَقْبِضُنَّ) عَلَى (صَافَاتٍ)، وَقَوْلُهُ: «فَالْمُغَيْرَاتِ صَبُحاً فَأَثْرَنَ بِهِ نَقْبَا»⁽³⁾ فَعَطَفَ (أَثْرَنَ) عَلَى (الْمُغَيْرَاتِ)، فَهَذِهِ الشَّوَاهِدُ وَغَيْرُهَا تُنْبَئُ عن صِحَّةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ مَذَهَبُ أَكْثَرِ النَّحْوَيْنِ خِلَاقًا لِلْمَازِنِي⁽⁴⁾، وَالْمُبَرَّدِ⁽⁵⁾، وَالزَّجَاجِ⁽⁶⁾.

2- مَا وَاقَ فِيهِ قَلِيلًا مِنَ النَّحْوَيْنِ

أ- عَطَفُ الْخَبَرِ عَلَى الإِشَاءِ وَبِالْعَكْسِ⁽⁷⁾:

اعْتَدَ السَّمَيْنِ فِي إِجَازَةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: «وَاسْتَفْتَحُوا وَخَابَ كُلُّ جَبَارٍ عَنِيدٍ»⁽⁸⁾ فَعَطَفَ (خَابَ) عَلَى (اسْتَفْتَحُوا)، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

تَنَاغِي غَرَّاً لَا عِنْدَ بَابِ ابْنِ عَامِرٍ وَكَحْلٌ مَاقِيَّاتِ الْحِسَانِ بِإِثْمِدٍ⁽⁹⁾ فَعَطَفَ (كَحْلٌ) عَلَى (تَنَاغِي)، وَمِثْلُهُ:

وَإِنْ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ فَهَكُمْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوْلٍ⁽¹⁰⁾ فَجُمِلَتْ (هَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوْلٍ) مَعْطُوفَةٌ عَلَى (إِنْ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ)، وَهُوَ اخْتِيَارُ الصَّفَارِ وَجَمَاعَةِ⁽¹¹⁾، وَمَنْعَ الْبَيَانِيُّونَ، وَابْنُ مَالِكٍ، وَالْأَكْثَرُونَ هَذَا

1- ينظر : التر المصنون: 3/132 . شرح ابن عقيل : 245/2

2- سورة الملك : 19

3- سورة العاديات : 4-3

4- ينظر : همع الهوامع : 272/5

5- ينظر : المصدر السابق : 272/5

6- ينظر : همع الهوامع : 272/5

7- ينظر : التر المصنون: 1/157/1 4/256 6/386

8- سورة إبراهيم : 15

9- ينظر : ديوان حسان بن ثابت : 73 . والرواية في الديوان هي :

فَنَاغَ لَدَى الْأَبْوَابِ حُورًا نَواعِمًا وَكَحْلٌ مَاقِيَّاتِ الْحِسَانِ بِإِثْمِدٍ

ينظر أيضًا : التر المصنون: 1/157 1/157 . مغني اللبيب : 628

10- ينظر : ديوان أمرى القيس : 31 . التر المصنون: 1/157 . همع الهوامع : 273/5

11- ينظر : مغني اللبيب 627 . همع الهوامع : 5/273

العطف⁽¹⁾.

3 - مَا وَاقَفَ فِيهِ الْبَصَرَيْنَ

أ- العطف على الضمير المرفوع المتعلق من غير توكيد أو فصل⁽²⁾:

احتَاجَ الْكُوفِيُّونَ فِي إِجَازَةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأَفْقِ الْأَعْلَى»⁽³⁾ فَعَطَفَ (هُوَ) عَلَى الضمير المرفوع المستكן في (استوى)، وقول الشاعر:

كِنْعَاجُ الْفَلَاثَلَةِ سَفَنَ رَمْلًا⁽⁴⁾

فَ(زَهْرٌ) مَغْطُوفٌ عَلَى الضمير المرفوع المستكן في (أقبلت)⁽⁵⁾، وذهب السمين والبصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتعلق من غير توكيد أو فصل كقوله تعالى: «وَقَلَّا يَا آدَمَ اسْكُنْ أَنْتَ زَوْجَكَ الْجَنَّةَ»⁽⁶⁾ فَعَطَفَ (زَوْجُكَ) على الضمير المرفوع المستكן في (اسكناً)، لوجود التوكيد (أنت)، وقوله: «مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا»⁽⁷⁾ فَعَطَفَ (آباؤنا) على الضمير المرفوع المتعلق في (أشركنا) مع وجود الفاصل، وهو (لا) الزائدة، وغير ذلك ضرورة، وأمام احتجاج الكوفيين بقوله: «ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأَفْقِ الْأَعْلَى»⁽⁸⁾ فاللاؤ واؤ استئناف، أو حال لاؤ واؤ عطف، و(هُوَ) مُبْدِأ، و(الأفق) خبرة.

4- مَا وَاقَفَ فِيهِ الْكُوفَيْنَ

أ- العطف على الضمير المجرور⁽⁹⁾:

اعْتَدَ السَّمِينُ فِي إِجَازَةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِالسَّمَاعِ، وَالْقِيَاسِ وَفَاقُ لِلْكُوفَيْنَ، أَمَّا

1- ينظر : مغني اللبيب 627 . همع الهوامع : 273/5

2- ينظر : الذر المصنون: 188/1-189 . 531/2 . 211/3 . 205/6 . 281/5 .

3- سورة النجم : 7-6

4- ينظر : ديوان عمر بن أبي ربيعة (الملحق) : 498 الإنصاف : 13/2 الذر المصنون: 189/1

5- ينظر : الإنصاف : 13/2-15

6- سورة البقرة : 35

7- سورة الأنعام : 148

8- سورة النجم : 7-6

9- ينظر : الذر المصنون: 530/1

(اختلاف) على (خَلْقُكُمْ)، وهو مَعْمُولٌ لـ(في) كما عَطَفَ (آيات) الثانية على (آيات) الأولى، وهي معمولة لابتداء، فيكون قد عَطَفَ على معمولي عَامِلَيْنِ، ومثله قولُ الشاعِرِ:

أَكُلُّ امْرِئٍ امْرِئاً
وَنَارٌ تَوَقَّدُ بِاللَّذِينَ نَاراً⁽¹⁾

فـ(نارٍ) مَعْطُوفٌ على (امْرِئٍ)، وهو مَعْمُولٌ لـ(كلٌّ)، وـ(نَاراً) مَعْطُوفٌ على (امْرِئاً)، وهو مَعْمُولٌ لـ(تَخْسِبَيْنَ)، فعَطَفَ على معمولي عَامِلَيْنِ على أنَّ التَّقْدِيرَ: و تَخْسِبَيْنَ كُلُّ نَارٍ نَاراً، و هُوَ مَذَهَبُ الْكُوفَيْنَ⁽²⁾، و أَوَّلُ سِيَّبَيْهِ، و جَمِهُورُ الْبَصَرَيْنَ⁽³⁾ هذا على حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ.

1- ينظر : أوضح المسالك : 223/2

2- ينظر : الكافية في النحو : 324/1

3- ينظر : شرح التسهيل : 378/3

الفصل الثالث

العلة النحوية

يتراءى لي بناء على ما مر - أن السمين حاول أن يتبع عن التأويل، والتقدير عما فيه من التكليف، والبعد عن ظاهر النص، وروح اللغة، فإن كان قد وافق الكوفيين في بعض المسائل كإجازة العطف على الضمير المجرور، أو الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعنى، أو تقديم معمول خبر كان عليها، أو إضافة الاسم إلى اسم يوافقة في المعنى اعتد فيها بالمسنوع من القرآن الكريم، والكلام العربي فإن ذلك مما يصح أن يطلق عليه بالعلة السمعية هجر فيها التخمين، والتقدير، والحدس.

وممّا يشهد على احترامه لظاهر النص، وبعده عن التكليف زيادة على ذلك - تلك الإشارات التي تطالعنا في (الذر المصنون) قوله: "وهذا صحيح لو لا ما فيه من تكليف"⁽¹⁾، و"وهذا تكليف ما لا فائدة فيه"⁽²⁾، و"فيه نظر إذ الظاهر ..."⁽³⁾، وما إلى ذلك من إشارات تتبئ عن بعده عن التأويل، والتقدير.

لكن بصرية السمين وضعته بين الوصف الذي فيه احترام لظاهر النص، وروح اللغة، والتكليف الذي فيه بعد عن الظاهر، ومن ثم اللجوء إلى التأويل، والتخمين، والحدس، والتقدير.

فإن وافق البصريين نصب (فتئن) في قوله تعالى: «فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فَتَئِنُوا»⁽⁴⁾ على الحال - كما مر؛ لأن في مذهب الكوفيين تقديرًا، وتكتلًا لا حاجة إليه، ووافقهم في نصب الاسم المشغول عنه بفعل مقدر نحو: الكتاب فرأته، وفي حذف خبر كان في قوله تعالى: «وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ»⁽⁵⁾ على أن التقدير: وما كان الله مريدا لإضاعة أعمالكم، وفي هذا تكليف لا يخفى.

ويظهر التكليف أيضًا في نصب (تعلموا) في قوله تعالى: «ذَلِكَ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ

-1 الدر المصنون: 504/5

-2 الدر المصنون: 249/1

-3 الدر المصنون: 300/245/68/4 . 587/2

-4 سورة النساء : 88

-5 سورة البقرة : 143

يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ⁽¹⁾) بِإِضْمَارِ (أَنْ) بَعْدَ لَامِ كِي، لَا بِهَا، وَمِنْهُ جَرُّ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بِحَرْفِ جَرٌّ مَقْدَرٌ، وَمَا إِلَى ذَلِكَ.

وَبَعْدُ، فَلَأَبْيَنَ مَا رَمَيْتُ إِلَيْهِ فِي تَعْلِيلِ السَّمَمِينَ رَأَيْتُ أَنْ أَتَبَعَ بَعْضَ الْعُلَلِ التِّي دُونَهَا فِي (الدُّرُّ الْمَصُونَ) مِنْ غَيْرِ أَنْ أَبْيَنَ صِحَّةَ هَذِهِ الْعُلَلِ عِنْدَ النَّحَاةِ أَوْ عَدْمَهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْدَافِ الْبَحْثِ رَغْبَةً فِي عَدْمِ الإِطَالَةِ.

3- المجاورة:

اختلفَ النَّحْوِيُّونَ فِي الْقِيَاسِ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَكَلَامِ الْعَرَبِ: نَظَمَهُ، وَنَثَرَهُ⁽²⁾، أَمَّا السَّمَمِينُ فَقَدْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْجَوَارَ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَأَنَّهُ مَخْصُورٌ فِي النَّعْتِ⁽³⁾ كَوْلِهِمْ: هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرَبٌ، فَكَانَ مِنْ حَقِّ (خَرَبٍ) الرَّفْعُ؛ لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى صِفَةٌ لِلْجُحْرِ، لَا لِالضَّبِّ، وَإِنَّمَا جُرٌّ عَلَى الْجَوَارِ، وَحَمَلَ عَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

كَأَنَّمَا ضَرَبَتْ قُدَّامَ أَعْيُنِهَا قُطْنًا بِمُسْتَخْصِدِ الْأَوْتَارِ مَحْلُوجٌ⁽⁴⁾
فَ(مَحْلُوجٌ) صِفَةٌ لـ(قُطْنًا) الْمَنْصُوبِ، وَإِنَّمَا جُرٌّ لِمَا جَاءَرَ (الْأَوْتَارِ)، وَقَوْلُهُ:
فَإِيَّاكُمْ وَحْيَةَ بَطْنِ وَادٍ هَمُوزُ النَّابِ لَنِسَنَ لَكُمْ بِسِيٌّ⁽⁵⁾
فـ(هَمُوزٌ) صِفَةٌ لـ(حَيَّةٌ) الْمَنْصُوبِ، وَإِنَّمَا جُرٌّ لِمَا جَاءَرَ (وَادِ)، وَقَوْلُهُ:
كَأَنَّ شَبِيرًا فِي عَرَائِنِ وَبَلِيهِ كَبِيرٌ أَنَاسٌ فِي بِجَادٍ مُزْمَلٌ⁽⁶⁾
فـ(مُزْمَلٌ) صِفَةٌ لـ(كَبِيرٌ) الْمَرْفُوعِ، وَإِنَّمَا جُرٌّ لِمَا جَاءَرَ (وَبَلِيهِ).
وَقَدْ يُصَارُ إِلَى الْجَوَارِ ضَرُورَةً فِي التَّوْكِيدِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:
يَا صَاحِبَ لَغْ نَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمْ أَنْ لَنِسَنَ وَصَلَّ إِذَا انْحَطَ عُرَا الذَّنَبِ⁽⁷⁾

1- سورة المائدة : 79

2- ينظر : الحمل على الجوar في القرآن الكريم : 58-23

3- ينظر : الدر المصنون: 1/ 333/527 . 496-494/2 . 141/3 . 259/77/4 . 194/221/6 .

4- ينظر : ديوان ذي الرمة : 995 . الإنصال : 2/ 133 . 126 /2 . ذكر النحة : 610 . الدر المصنون: 494/2

5- ينظر : ديوان الخطينة : 139 . المسائل العضديات : 30 . الدر المصنون: 2/ 494

6- ينظر : ديوان أمرى القيس : 62 . الدر المصنون: 2/ 494 . مغني اللبيب : 669

7- ينظر : الدر المصنون: 2/ 494 . مغني اللبيب : 895 .

فـ(كُلُّهُمْ) توكيده لـ(ذوي) المنصوب، وإنما جرً لِمَا جَاءَ مَا جَاءَ (الزَّوْجَاتِ)⁽¹⁾

2-3 النَّيَابَةُ وَالاسْتَعْلَامُ:

عَلَ السَّمَينِ اتَّصَالٌ ضَمِيرُ النَّصْبِ بـ(عَسَى) فِي قَوْلِهِمْ: عَسَاكَ، وَعَسَاهُ، وَعَسَانِي، بِأَنَّهُ اسْتَعِيرٌ لِيَحْلُّ مَحْلَ ضَمِيرِ الرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ اسْمُهَا⁽²⁾، وَمِنْهُ الْقِرَاءَةُ الشَّاذَةُ: (إِيَّاكَ نُسْعِدُ)⁽³⁾ عَلَى بِنَائِهِ لِلْمَفْعُولِ الْغَائِبِ، وَإِنَّمَا اسْتَعِيرٌ فِيهَا ضَمِيرُ النَّصْبِ لِيَحْلُّ مَحْلَ ضَمِيرِ الرَّفْعِ، وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَنَّنَنَا إِلَيْكَ⁽⁴⁾ وَطَالَمَا عَنَّنَنَا إِلَيْكَ

فالكاف في (عَنَّنَكَ) نائبٌ عن النَّاءِ على أنَّ التَّقدِيرَ: (عَنَّتِكَ)

وَمِمَّا يُمْكِنُ عَدُهُ مِنْ بَابِ هَذِهِ الْعَلَةِ اسْتِعَارَةُ ظَرْفِ الْمَكَانِ؛ لِيَحْلُّ مَحْلَ ظَرْفِ الزَّمَانِ كَقُولِهِ تَعَالَى: (بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ لِيَقْجُرَ أُمَّامَةً)⁽⁵⁾ حَيْثُ نَصْبَ (أُمَّامَةً) عَلَى الظَّرْفِيَّةِ الزَّمَانِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ فِيِ الْمَكَانِيَّةِ عَلَى أَنَّ التَّقدِيرَ: يُرِيدُ شَهْوَاتِهِ، وَمَعَاصِيهِ لِيَمْضِيَ فِيهَا أَبَدًا دَائِمًا⁽⁶⁾.

3-3 التَّخْفِيفُ:

وَمِمَّا يُمْكِنُ عَدُهُ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ:

أـ إِضَافَةُ اسْمِ الْفَاعِلِ لِلْمَفْعُولِ⁽⁷⁾ كَقُولِهِ تَعَالَى: (فَلَا تَحْسِبُنَّ اللَّهَ مُخْلِفًا وَعَدَهُ رَسُولُهُ)⁽⁸⁾ حَيْثُ أَضَافَ اسْمَ الْفَاعِلِ (مُخْلِفًا) لِلْمَفْعُولِهِ (وَعَدَهُ) تَخْفِيفًا، وَقُولِهِ: (وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُؤُسِهِمْ)⁽⁹⁾ فَأَضَافَ اسْمَ الْفَاعِلِ (نَاكِسُوا) إِلَى مَفْعُولِهِ (رُؤُسِهِمْ) تَخْفِيفًا، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

1- ينظر : التَّرِ المَصْوُنُ: 494/2

2- ينظر : التَّرِ المَصْوُنُ: 75/1 272/2 57/3

3- سورة الفاتحة : 5

4- ينظر : المقرب : 541 . شرح الكافية : 207/1 . 368/2 . التَّرِ المَصْوُنُ: 75/1 . معنى الليبب : 204

5- سورة القيامة : 5

6- ينظر : التَّرِ المَصْوُنُ : 426/6

7- ينظر : التَّرِ المَصْوُنُ : 177/1 . 121/3 . 280/4 247/6

8- سورة إبراهيم : 47

9- سورة السجدة : 12

من القَاصِرَاتِ الْطَّرْفِ لَوْ نَبَ مُحْوِلٌ مِنَ الدُّرُّ فَوْقَ الْإِنْبِ مِنْهَا لَأَثْرًا⁽¹⁾
فاسْمُ الْفَاعِلِ (الْقَاصِرَاتِ) مُضَافٌ إِلَى مَعْوِلِهِ (الْطَّرْفِ) تَخْفِيْفًا عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: مِنِ
الْقَاصِرَاتِ الْطَّرْفَ، وَقُولُهُ:

فَالْفَزِيْتُهُ غَيْرَ مُسْنَدٍ فَتَبِعَ وَلَا ذَاكِرٌ اللَّهِ إِلَّا قَارِبًا⁽²⁾
فاسْمُ الْفَاعِلِ (ذَاكِرٌ) مُضَافٌ إِلَى مَعْوِلِهِ (اللَّهِ) تَخْفِيْفًا عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: وَلَا ذَاكِرٌ
اللَّهُ.

كَمَا قَاسَ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِضَافَةُ الصَّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ إِلَى مَنْصُوبِهَا
كَقُولِهِ تَعَالَى: «بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ»⁽³⁾ حَيْثُ أَضَافَ (بَدِيعُ) إِلَى (السَّمَاوَاتِ)⁽⁴⁾.
ب- إِضَافَةُ الْمَصْدَرِ لِمَعْوِلِهِ نَحْوَ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ، فَأَضَافَ (ضَرْبٌ) إِلَى
(زَيْدٍ)، وَالْأَصْلُ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدًا⁽⁵⁾.

ج- حَذْفُ نُونِ الْجَمْعِ مِنْ غَيْرِ إِضَافَةِ كَفْرَاءِ الْحَسَنِ، وَأَبِي عَمْرُو: «وَالْمُقِيمِي
الصَّلَاةُ»⁽⁶⁾ فَحَذَفَ نُونَ (الْمُقِيمِينَ)، وَنَصَبَ (الصَّلَاةَ) تَخْفِيْفًا⁽⁷⁾.

د- بِنَاءُ الْمُضَارِعِ عَلَى الْفَتْحِ إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ التَّوْكِيدِ كَقُولِهِ تَعَالَى: «فَإِمَّا يَأْتِيْنَكُمْ
مِنِي هُدًى»⁽⁸⁾ فَبُنِيَ (يَأْتِيْنَكُمْ) عَلَى الْفَتْحِ؛ لَا تَصَالِهِ بُنُونُ التَّوْكِيدِ طَلَبًا لِلْخَفَةِ⁽⁹⁾.

4-3 الاستغناء:

عَلَّ السَّمِينُ قَلَّةً مُجِيءٌ ماضِي (يَذَرُ)، وَ(يَذْعُ)، وَاسْمِي الْفَاعِلِ وَالْمَعْوِلِ
مِنْهُمَا، وَمَصْدَرُهُمَا بِالْأَسْتَغْنَاءِ عَنْهُمَا بِـ (تَرَكَ)⁽¹⁰⁾، وَمِنْ ذَلِكَ قُولُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ

1- ينظر : إعراب القرآن لابن النحاس : 468/3 . الذر المصنون : 247/6

2- ينظر : ديوان أبي الأسود الدؤلي : 54 . الكتاب : 169/1 . المسائل المشكلة : 162 . الإضاف : 172/2
الذر المصنون: 277/2 . 121/3 . مغني اللبيب : 720

3- سورة البقرة : 117

4- ينظر : الذر المصنون : 352/1

5- ينظر : الذر المصنون : 607/2

6- سورة الحج : 35

7- ينظر : الذر المصنون : 397/5

8- سورة البقرة : 38

9- ينظر : الذر المصنون : 197/1

10- ينظر : الذر المصنون: 537/6 287/4

والسلام :- ((ذرُوا الحَبْشَةَ مَا وَذَرْتُكُمْ))⁽¹⁾، وقول الشاعر:
 سل أميري : ما الذي غيره
 عن وصالى اليوم حتى ودعه⁽²⁾
 وقول الآخر :
 فرائس أطراف المثقفة السمن⁽³⁾
 وئم ودعنا آل عمرو وعاصي
 5-3 الاتساع :

عَلَى السَّمِينَ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ فِي بَعْضِ الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِّيَّةِ بِالْاَتْسَاعِ⁽⁴⁾، فَأَصْلُ
 (هَذِي) أَنْ يَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ بِنَفْسِهِ، وَإِلَى الثَّانِي بِحَرْفِ الْجَرِّ، ثُمَّ يَسْعَ فِيهِ،
 فَيُحَذَّفُ الْحَرْفُ كَقُولِهِ تَعَالَى: «إِهْدِنَا الصَّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ»⁽⁵⁾ عَلَى أَنَّ النَّقْدِيرَ: إِهْدِنَا
 لِلصَّرَاطِ، أَوْ إِهْدِنَا إِلَى الصَّرَاطِ، فَحَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ لِلْاَتْسَاعِ، وَفِي هَذَا تَكَلُّفٌ لَا
 حَاجَةَ لَهُ؛ إِذْ أَنَّ (هَذِي) يَصْلُ إِلَى مَفْعُولِينِ صَرِيحَيْنِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ إِلَى الرَّعْمِ أَنَّ
 الثَّانِي مَنْصُوبٌ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ⁽⁶⁾.

وَمِثْلُ هَذِي (اخْتَارَ) (٧) نَحْوَهُ: اخْتَرْتُ زَيْدًا الرَّجُالَ، وَالْأَصْلُ: اخْتَرْتُ زَيْدًا مِنْ الرَّجُالِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

اخْتَرْتُكَ النَّاسَ إِذْ رَأَيْتَ خَلَقَهُمْ وَاعْنَلَ مَنْ كَانَ يُرْجَى عِنْدَهُ السُّوْلُ⁽⁸⁾
عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ : اخْتَرْتُكَ مِنِ النَّاسِ
وَمِنْهُ (استَبَقَ) كَوْلِهِ تَعَالَى : (وَاسْتَبَقَا الْبَابَ)⁽⁹⁾ وَالْأَصْلُ : وَاسْتَبَقَا إِلَى
النَّارِ.

كما عدَّ من بابِ علةِ الاتساعِ إعطاءِ بعضِ الظروفِ حُكْمَ الأسماءِ الصرّيحةِ (١٠).

^{502-501/1} 1- في كشف الخفاء : "ذروني ما تركتكم" و "ذروا الحسناء العقيم"

2- ينظر : امتناف : 23/2 . الدر المصور : 287/4 537/6

³- ينظر : البحر المحيط : 480/8 . التر المصنون : 537/6

4- ينظر : التر المصنون : 1 / 77 351/3 170/160/130/4

5- سورة الفاتحة :

⁶- ينظر : معجم الأفعال : 23 ، 366

7- ينظر : معجم الأفعال : 107

⁸- ينظر : البحر المحيط : 397/4 . الدر المصون : 351/3 .

25 - سورة يوسف :

10- ينظر : التر المصنون: 551/1 . 278/423/283/129/٣ . 448/120/166/5 .

ومن ذلك: قوله تعالى: «وَمِنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ»⁽¹⁾ فجر «(بين) بـ(من)، وقوله: «شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ»⁽²⁾ فاستعمل «بين» مضافاً إليه، وقول الشاعر:
 فَغَدَتْ كِلَا الفَرَجَيْنِ تَخْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا⁽³⁾
 فرفع (أمام) على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو خلفها وأمامها، وقول الشاعر:
 أَلَمْ تَرَيَا أَنِّي حَمَنْتُ حَقِيقَتِي وَبَاشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دُونُهَا⁽⁴⁾
 فرفع (دونه) على أنه خبر للمبتدأ (الموت).

6-3 الفرق، أو تحقيق أمن اللبس:

ذهب السمين إلى أن الجزم يكون بحذف الحركة المقدرة، وإنما تبعها حرف العلة في الحذف تفرقة بين المرفوع، والجزء، فإذا قلنا: زُرْتني أعطيك، تبين أن فيه لبساً إذ يحتمل أن يكون (أعطيك) جزاء لزيارتِه، وأن يكون خبراً مُستأنفاً، فحذفت (الياء) تحقيقاً لأمن اللبس⁽⁵⁾، وهو مذهب سيبويه⁽⁶⁾.

وممّا يمكن حمله على تحقيق أمن اللبس أنه ذهب إلى أن الجر على الجوار من شرطِه أن يؤمن اللبس؛ ولذلك منع جر (العقل) في مثل: قام غلام زيد العاقل، على الجوار نعتا لـ(غلام)⁽⁷⁾.

7-3 كثرة الاستعمال:

ذهب السمين إلى أنه يجوز في (ابن أم، وابن عم، وابنة أم، وابنة عم) خمس

لغات:

أـ فصناهـنـ: حذف الياء مجتزأ عنها بالكسرة

بـ قلب الياء ألفا

جـ قلب للكسرة فتحة

1- سورة فصلت : 5

2- سورة المائدة : 106

3- ينظر : إعراب القرآن لابن النحاس : 132/2 . شرح المعلقات السبع : 148 . التر المصنون: 129/3

4- ينظر : التر المصنون: 129/3 153/1 . همع الهوامع : 209/3

5- ينظر : التر المصنون: 212/4

6- ينظر : الكتاب : 315/1

7- ينظر : التر المصنون: 494/2

د - حذفُ الألفِ مُجْتَزاً عنها بالفتحة

هـ - إثباتُ الْيَاءِ ساكنةً ، أو مفتوحةً ، وإنما جاز ذلك لكثرَةِ الاستعمالِ⁽¹⁾ ومنه تقديمُ الصفةِ الصرِّيحةِ على الصفةِ المُؤوَّلةِ لكتْرَةِ الاستعمالِ كقوله تعالى: «كَمْثُلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرَثَ قَوْمٍ»⁽²⁾ إذ وَصَفَ (ريح) بصفتينِ هُمَا: فِيهَا صِرٌّ، وأَصَابَتْ، وقدَّمَ الوصفَ بِالجَارِ عَلَى الْوَصْفِ بِالْجَمْلَةِ؛ لأنَّهَا أَقْرَبُ إِلَى الْمُفْرَدِ، ولكتْرَةِ الاستعمالِ⁽³⁾.

ومنه بقاء نصب (بَيْنَكُمْ) في قراءة نافع، والكسائي، وعاصم: (لَقَدْ تَقْطَعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَرْعَمُونَ) (٤) على أنَّ (بَيْنَكُمْ) فاعل لـ(تقطع)، وإنما يقي على حاله منصوباً؛ لكثرة الاستعمال (٥)

8-3 الحمل على التوهم:

وَمِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ هَذِهِ الْمَسَأَلَةِ:

أ— وجود الباء في خبر (ليس) كقول الشاعر:

فَجَرَ (نَاعِبٌ) عَطْفًا عَلَى (مُصْلِحِينَ) الَّذِي هُوَ خَبْرٌ لَيْسَ عَلَى تَوْهِمٍ زِيَادَةٌ لِالبَاءِ فِيهِ،
وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

فجراً (سابقاً) عطفاً على (مذرك) الذي هو خبر ليسَ على توهُّم زيادة الباء⁽⁸⁾ بـأدا لـي أني لـبـست مـذرك ما مـضـي ولا سـابـقـي شـيـئـاً إـذـا كـانـ جـائـياً⁽⁷⁾

بـ — إضافةً اسْنَمُ الْفَاعِلِ إِلَى مَعْمُولِهِ تَخْفِيْفًا كَقُولُ الشَّاعِرِ:

فَضْلٌ طُهَاءُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضَرِحٍ صَفَيفٌ شَوَاءُ أَوْ قَدَيرٌ مُعَجَّلٌ⁽⁹⁾

1- ينظر : التر المصنون: 3/348

117 - سورة آل عمران :

3- ينظر : التر المصنون: 2 . 192 / 4 . 218 /

٩٤ - سورة الأنعام :

5- ينظر : الدر المصنون: 3/127

⁶- ينظر : الكتاب : 1/165 . الانصاف : 180/1 . التر المصنون : 114/4 . مغني اللبيب : 622

⁷- ينظر : ديوان زهير : 287 . الكتاب : 165/1 . الإنفاق : 179/1 . الدر المصنون : 2/496 . 323/6.

8- ينظر : الدر المصنون: 2/162 . 4/114

⁹- ينظر : ديوان امرئ القيس : 58 . شرح الكافية : 548/1 . الدر المصنون : 162/2 . معنى الليب : 617

فتوهم إضافة اسم الفاعل (مُنْصِّبٌ) إلى معهوله (صَفِيفٌ)، ثم عطف (قَدِيرٌ) بالجر حملًا على التوهم⁽¹⁾.

9-3 الشبه اللفظي:

عَلَّ السَّمِينُ جَزَمَ (يَصْبِرُونَ) في قوله تعالى: «إِنَّمَا مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرُونَ»⁽²⁾ مُرَاعَاةً للشبه اللفظي بينَ (من) الموصولة، و(من) الشرطية⁽³⁾.

10-3 توهم الوصل في نية الوقف:

عَلَّ السَّمِينُ إِسْكَانَ هَاءَ (يُؤَدَّهُ) في قراءة أبي عمرو (ومَنْ مَعَهُ): «لَا يُؤَدَّهُ إِلَيْكُ»⁽⁴⁾ إجراءً للوصل مجرى الوقف، وهذا بابٌ واسعٌ في القرآن الكريم منه قوله تعالى: «لَمْ يَتَسَأَّلْهُ وَانْظُرْ»⁽⁵⁾، وقوله: «فَبِهُدَاهُمْ افْتَدَهُ»⁽⁶⁾، فأثبتت الهاءُ إجراءً للوصل مجرى الوقف⁽⁷⁾.

1- ينظر : التر المصنون: 162/2

2- سورة يوسف: 90

3- ينظر : التر المصنون: 212/4

4- سورة آل عمران : 75

5- سورة البقرة : 259

6- سورة الأنعام: 90

7- ينظر : التر المصنون: 186/1 ، 140/2 ، 625 ، 117/3 ، 212 ، 177/4 .

الفصل الرابع

المذهب النحوي

ذكرت فيما مر أن السمين الحلبى نشا في بيته علمية لم من خلالها يارأء النحاة السابقين قبله، وأنه كثيراً ما اعتقد آراء البصريين، وذهب مذهبهم إلا أنه لم يكن دائم الخلاف مع الكوفيين كغيره من النحويين كابن الحاجب، وأبي حيان، وابن هشام الذين لم يسلموا بكل ما قاله شيوخهم، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على سعة الاطلاع، وقوه الفهم، ودقه التفكير لديه.

وفي رأيي أن مخالفته لسيبويه، والبصريين في بعض المسائل لا تخرجه من التبعية لهم، والانساق لمذهبهم، فكم رأينا الأخفش، وهو بصري المذهب يتافق مع الكوفيين.

ولأجل أن يتضح مذهب النحوي رأيت أن أقسم هذا الفصل إلى قسمين:

1-4 المُصطلَحُ النَّحْوِيُّ

أحاول هنا أن أبين بعض المصطلحات النحوية التي استخدمها السمين من بصرية، وكوفية، والتي تكشف بشكل واضح عن بصرية السمين، ولعل من الواضح أن السمين كان يجمع بين مصطلحات بصرية، وأخرى كوفية في آن واحد، ومن ذلك:

1- الصفة، والنعت: — استخدم السمين هذين المصطلحين للدلالة على لفظ يتبع منعوه في أربع من عشرة: واحد من أوجه الإعراب الثلاثة (الرفع، أو النصب، أو الجر)، وفي واحد من الإفراد أو الثنائي أو الجمع، وفي واحد من التذكير أو التأنيث، وفي واحد من التعريف أو التكير، هذا إن كان معناه لمتبوعه، أما إن كان معناه لغير متبوعه تبعه في اثنين من خمسة: واحد من أوجه الإعراب الثلاثة، وفي واحد من التعريف أو التكير، نحو: مررت برجليين عاقلة أمهما⁽¹⁾.

وممما استخدم فيه مصطلحي النعت والصفة معاً إعرابه لقوله تعالى: (وأنطانا عليهما حجارة من سجيل منضود مسؤمة)⁽²⁾ يقول: "منضود: صفة لـ(سجيل)"

1- ينظر : التر المصنون : 49/1

2- سورة هود : 82 -

..... وَمُسَوَّمَةً: نَعْتَ لِ(جِهَارَةً)"⁽¹⁾.

وَمِنْهُ قُولُهُ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ﴾⁽²⁾ يَقُولُ: "الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ: نَعْتَ أَوْ بَدَلَ، وَمَالِكٌ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَفَةً أَيْضًا أَوْ بَدَلًا"⁽³⁾.
وَبِذَلِكَ يَكُونُ السَّمَيْنُ قد اسْتَخْدَمَ مُصْنَطَلَحًا بَصْرِيًّا، وَهُوَ الصَّفَةُ، وَمُصْنَطَلَحًا كُوفِيًّا، وَهُوَ النَّعْتُ⁽⁴⁾.

2 - العَطْفُ، وَالنَّسْقُ: اسْتَخْدَمَ السَّمَيْنُ هَذِينِ الْمُصْنَطَلَحَيْنِ لِلدلَالَةِ عَلَى لَفْظِ يَكُونُ فِيهِ الثَّانِي تَابِعًا لِلأَوَّلِ فِي إِعْرَابِهِ بِتَوْسُطِ أَحَدِ حِرَوفِ الْعَطْفِ حَيْثُ جَاءَ مُصْنَطَلَحُ الْعَطْفِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ فِي الدُّرُّ المَصْوُنِ ، مِنْهَا مَا قَالَهُ فِي إِعْرَابِ قُولِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾⁽⁵⁾ يَقُولُ: "فَنَاظِرَةٌ": عَطْفٌ عَلَى (مُرْسِلَةَ)، وَ(بِمَ) مَتَعْلَقٌ بِ(يَرْجِعُ)⁽⁶⁾.

وَمِنْهُ قُولُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَ طَائِفَةً مِنْكُمْ آمَنُوا بِالَّذِي أَرْسَلْتُ بِهِ وَطَائِفَةً لَمْ يُؤْمِنُوا﴾⁽⁷⁾ يَقُولُ: "طَائِفَةٌ": عَطْفٌ عَلَى (طَائِفَةً) الْأُولَى، فَهِيَ اسْمٌ كَانَ، وَلَمْ يُؤْمِنُوا: مَعْطُوفٌ عَلَى (آمَنُوا) الَّذِي هُوَ خَبْرٌ كَانَ، عَطْفٌ اسْمًا عَلَى اسْمٍ، وَخَبَرًا عَلَى خَبَرٍ⁽⁸⁾.

وَمِمَّا اسْتَخْدَمَ فِيهِ مُصْنَطَلَحُ النَّسْقِ إِعْرَابِهِ لِقُولِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِيَ النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنِ اللَّيْلِ﴾⁽⁹⁾ يَقُولُ: "وَفِي اِنْتِصَابِ (زُلْفَا) وَجَهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ نَسْقٌ عَلَى (طَرَفِيَّ)، وَالثَّانِي: أَنْ يَنْتَصِبَ اِنْتِصَابَ الْمَفْعُولِ بِهِ نَسْقًا عَلَى (الصَّلَاةَ)"⁽¹⁰⁾.
فَيَكُونُ قد اسْتَخْدَمَ مُصْنَطَلَحًا بَصْرِيًّا، وَهُوَ الْعَطْفُ، وَمُصْنَطَلَحًا كُوفِيًّا، وَهُوَ

1- الذر المصنون : 121/4

2- سورة الفاتحة : 4-3

3- الذر المصنون : 68/1

4- ينظر : همع الهوامع : 171/5

5- سورة النمل : 35

6- الذر المصنون : 313/5

7- سورة الأعراف : 87

8- الذر المصنون : 301/3

9- سورة هود : 114

10- الذر المصنون : 145/4

النَّسْقُ(١).

3 - **الجرُّ، والخَفْضُ**: استَخدَمَ السَّمِينُ هَذِينَ الْمُصْنَطَلَحِينِ لِدَلَالَةٍ عَلَى حَالَةٍ إِعْرَابِيَّةٍ وَاحِدَةٍ هِيَ حَالَةُ الْجَرِّ، أَمَّا مُصْنَطَلَحُ الْجَرِّ فَهُوَ الْغَالِبُ، فَكَثِيرًا مَا يَقُولُ: جَارٌ وَمَجْرُورٌ^(٢)، أَوْ فِي مَحْلٍ جَرٌ^(٣)، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

وَمَمَّا استَخدَمَ فِيهِ مُصْنَطَلَحُ الْخَفْضِ مَا قَالَهُ فِي نَصْبِ (صِرَاطَكَ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لِأَفْعَدْنَاهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ»^(٤) يَقُولُ: «فِي نَصْبِهِ ثَلَاثَةُ أَوْجَهٍ: أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ»^(٥).

وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَكُلَا مِنْهَا رَغْدًا حَتَّى شِئْتُمَا»^(٦) يَقُولُ: «قَوْلُهُ: (شِئْتُمَا) الْجَمْلَةُ فِي مَحْلٍ خَفْضٍ بِإِضَافَةِ الظَّرْفِ إِلَيْهَا»^(٧).

وَبِنَاءً عَلَى هَذَا يَكُونُ السَّمِينُ قدْ عَبَرَ عَنْ حَالَةِ الْجَرِّ تَارَةً بِمُصْنَطَلَحٍ بَصْرِيٍّ، وَهُوَ الْجَرِّ، وَتَارَةً أُخْرَى بِمُصْنَطَلَحٍ كُوفِيٍّ، وَهُوَ الْخَفْضُ^(٨).

غَيْرَ أَنَّ السَّمِينَ أَكْثَرَ مِنْ اسْتِخْدَامِهِ لِلْمُصْنَطَلَحِ النَّحْوِيِّ الْبَصْرِيِّ، وَمِنْ ذَلِكَ:

1 - التَّمْيِيزُ:

وَهُوَ مُصْنَطَلَحٌ بَصْرِيٌّ^(٩) تَنَاوَلَهُ السَّمِينُ كَثِيرًا فِي الدُّرُّ المَصْنُونِ^(١٠) يَقْبَلُهُ التَّفْسِيرُ، أَوْ الْمُتَرَجِّمُ عِنْدَ الْكُوفَيْنِ^(١١)، فَمِنْهُ مَا قَالَهُ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى:

1- يَنْظَرُ : مَجَالِسُ ثَلَبٍ : 324/146 / 60/1 . هَمْعُ الْهَوَامِعُ : 223/5

2- يَنْظَرُ : الدُّرُّ المَصْنُونُ: 138/5 . 432/425 / 4 . 486 / 392/342/340/338 / 3. 55/48/1 . 429/114/6.

3- يَنْظَرُ : الدُّرُّ المَصْنُونُ: 74/71/452/5 . 295/4 . 264/3 . 547/1

4- سُورَةُ الْأَعْرَافُ : 16

5- الدُّرُّ المَصْنُونُ: 242/3

6- سُورَةُ الْبَقْرَةِ : 35

7- الدُّرُّ المَصْنُونُ: 190/1

8- يَنْظَرُ : الْمُصْنَطَلَحُ النَّحْوِيُّ : 177

9- يَنْظَرُ : الْمَصْدَرُ السَّابِقُ : 164

10- يَنْظَرُ : الدُّرُّ المَصْنُونُ : 136/1 . 689/516/499/388/374/ 609/588/323/229—228/2 . 391—390/316/6 . 318/209/177/66/64/5 . 447/443/4 . 373/357

11- يَنْظَرُ : مَلَامِحُ النَّظَرِ النَّحْوِيِّ الْكُوفِيِّ : 172

﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾⁽¹⁾ يقول: لَيْلَةٌ: نَصْبٌ على التَّمِيزِ، وَالْعَقُودُ الَّتِي هِيَ مِنْ عِشْرِينَ إِلَى سِعْيَنَ، وَأَحَدَ عَشَرَ إِلَى سِعْةَ عَشَرَ كُلُّهَا تَمِيزٌ بِواحدٍ مَنْصُوبٍ⁽²⁾.

وَمِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلِ اللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا﴾⁽³⁾ يقول: "مَكْرًا": نَصْبٌ على التَّمِيزِ، وَهُوَ وَاجِبُ النَّصْبِ⁽⁴⁾.

2 - لَا النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ:

وَهُوَ مُصْنَطَلَحٌ بَصْرِيٌّ يُقَابِلُهُ (لَا) التَّبَرِيَّةُ عِنْدَ الْكَوْفَيْنِ⁽⁵⁾، اسْتَخْدَمَهُ السَّمَيْنُ بِكَثْرَةٍ إِذْ يَقُولُ: "(لَا) النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ" مَخْمُولَةٌ فِي الْعَمَلِ عَلَى تَقْيِيسِهَا (إِنَّ)، وَاسْمُهَا مُغَرَّبٌ، وَمَبْتَيٌّ، فَيُبَيَّنُ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا نِكْرَةً عَلَى مَا كَانَ يُنْصَبُ بِهِ... فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُفْرَدًا، وَأَعْنَى بِهِ الْمُضَافُ، وَالشَّبَّيْهُ بِهِ - أَعْرَبَ نَصْبًا، نَحْوَ: لَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ⁽⁶⁾.

3 - عَطْفُ الْبَيَانِ:

وَهُوَ مُصْنَطَلَحٌ بَصْرِيٌّ يُقَابِلُهُ التَّرْجِمَةُ عِنْدَ الْكَوْفَيْنِ⁽⁷⁾ اسْتَخْدَمَهُ السَّمَيْنُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنَ الدُّرِّ الْمَصْنُونِ مِنْهَا مَا قَالَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمٌ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلَيْهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُوار﴾⁽⁸⁾ يقول: "جَسَدًا": فِيهِ ثَلَاثَةُ أُوجُجٍ: أَحَدُهَا أَنَّهُ نَعْتَ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ عَطْفٌ بَيَانٌ، وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ بَدْلٌ⁽⁹⁾.

4 - الْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ:

وَهُوَ مُصْنَطَلَحٌ بَصْرِيٌّ يُقَابِلُهُ شِبَهُ الْمَفْعُولِ عِنْدَ الْكَوْفَيْنِ⁽¹⁰⁾ اسْتَخْدَمَهُ السَّمَيْنُ فِي عَدَّةِ مَوَاضِعٍ مِنْ كَتَابِهِ مِنْهَا مَا قَالَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ

1- سورة البقرة : 51

2- الدَّرُّ الْمَصْنُونُ: 223-222/1

3- سورة يومن: 21

4- الدَّرُّ الْمَصْنُونُ: 15/4

5- ينظر : المصطلح النحوی : 172-173

6- الدَّرُّ الْمَصْنُونُ: 89/1 . ينظر : 1 . 491/254/183/93/90/1 . 102/4 . 425/3 . 401/5 .

7- ينظر : هَمْعُ الْهَوَامِعِ: 190/5

8- سورة الأعراف : 148

9- الدَّرُّ الْمَصْنُونُ: 344/3 . ينظر : 1 . 635/ 614/236/170/2 . 164/1 . 40/6 . 18-17/5 . 257/4 .

10- ينظر : المصطلح النحوی : 162

دون النساء⁽¹⁾) يقول: "شهوة فيه وجهان: أحدهما: أنه مفعول من أجله، أي: لأجل الاستهاء، والثاني: أنها مصدر واقع موقع الحال، أي: مشتهي⁽²⁾ .

ومن الطبيعي أن يستخدم السمين عدداً من المصطلحات النحوية الكوفية فكما أنه قد وافقهم في بعض المسائل فلا ضير في استخدام بعض مصطلحاتهم كالنعت، والنسق، والخفض كما مرّ، وزيادة على ذلك ذكر:

* القطع:

وهو مصنطلح كوفي⁽³⁾ ذكره السمين بقوله: "اعلم أن الموصوف إذا كان معلوماً بدون صفتة، وكان الوصف مذحاً، أو ذمياً، أو ترحاً جاز في الوصف (التابع) الإتباع والقطع، والقطع إما على النصب بإضمار فعل لائق، وإما على الرفع على خبر مبتدأ مذحوف، ولا يجوز إظهار هذا الناصب، ولا هذا المبتدأ، نحو قولهم: والحمد لله أهل الحمد، روی بنصب (أهل)، ورفعه أي: أغنى أهل، أو هو أهل الحمد⁽⁴⁾"

وبناءً على ما سبق يمكن القول: إن السمين مزج بين مصنطلح البصرة، والكوفة إلا أنه كان ذا ميل واضح - بلا ريب في الإكثار من المصطلحات البصرية.

2-4 الآراء النحوية

يظهر لي من خلال عرضي للمسائل النحوية عند السمين أنه صاحب مذهب يساير ومذهب البصريين، وأراءهم؛ لذا نراه يحيى تقديم الخبر على المبتدأ، وحذف خبر إن، ولو كان اسمها معرفة، وتقديم الحال على عاملها المتصرف بخلاف التمييز، وما إلى ذلك.

زيادة على هذا رأيت أن أذكر هذه المسائل التي تحكم ببصريّة السمين:

1- نعم، وبش فغلان ماضيان⁽⁵⁾:

1- سورة الأعراف : 81

2- التر المصنون: 297/3 - 298 . ينظر: 478/6 5/4/5 402 /3 . 283/2 653 /639/546/1 .

3- ينظر : المصطلح النحوي : 177 . ملامح النظر النحوي الكوفي : 164

4- ينظر : التر المصنون: 1/68 . ينظر : 504/6 144/5 462/211-210/94/44/2 612/95/1 .

5- ينظر : التر المصنون: 240/4 . 316/6 .

تبَعَ السَّمِينُ الْبَصَرِيُّينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَوْلَهُ تَعَالَى: «بِئْسَ مِثْلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ»⁽¹⁾ فَفَاعِلٌ بِئْسَ (مِثْلُ الْقَوْمِ)، وَالْمَخْصُوصُ بِالذَّمِّ هُوَ الْمَوْصُولُ بَعْدَهُ (الَّذِينَ)، وَمِثْلُهُ: نِعْمَ السَّاعُونَ فِي الْقَوْمِ الشَّطْرُ»⁽²⁾

فَ(السَّاعُونَ) فَاعِلٌ لـ(نِعْمَ)، وَقَدْ فَصَّلَ صَاحِبُ الْإِنْصَافِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مُورِدًا حُجَّةً كُلَّ فَرِيقٍ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ، وَالْكَوْفِيِّينَ، وَمَا اسْتَدَلُوا بِهِ مِنْ شَوَاهِدَ تُؤَيِّدُ مَذْهَبَهُمْ⁽³⁾.

2- الاسم المرفوع بعد لَوْلَا⁽⁴⁾:

ذَهَبَ السَّمِينُ إِلَى أَنَّ (فَضْلُ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ»⁽⁵⁾ مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ مُبْدَأٌ، وَهُوَ شَأنُ كُلِّ اسْمٍ بَعْدَ (لَوْلَا) يَقُولُ: «لَوْلَا: تَخْتَصُّ بِالْمُبْدَأِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَلِيهَا الْأَفْعَالُ، فَإِنْ وَرَدَ مَا ظَاهِرُهُ ذَلِكَ أُولَئِكَ قَوْلُهُ: وَلَوْلَا يَخْسِبُونَ الْحَلْمَ عَجَزًا لِمَا عَدَمُ الْمُسِيَّبُونَ احْتِمَالِي»⁽⁶⁾ وَتَأْوِيلُهُ أَنَّ الْأَصْلَ: وَلَوْلَا أَنْ يَخْسِبُوا، فَلَمَّا حَذَفَتْ ارْتِفَاعُ الْفَعْلِ⁽⁷⁾، وَيَقُولُ: «وَالْمَرْفُوعُ بَعْدَهَا مُبْدَأً»⁽⁸⁾.

وَهَذَا يَتَقَعَّدُ مَعَ مَذْهَبِ الْبَصَرِيِّينَ كَمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْإِنْصَافِ⁽⁹⁾ خَلْفًا لِلْكَوْفِيِّينَ الَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ (لَوْلَا) تَرْفَعُ الْاسْمُ بَعْدَهَا.

3- من لابِتداءِ الغَايَةِ⁽¹⁰⁾:

خَصَّ السَّمِينُ (مِنْ) بِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ الْمَكَانِيَّةِ وِفَاقًا لِلْبَصَرِيِّينَ كَوْلَهُ تَعَالَى: «سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَنْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»⁽¹¹⁾، وَقَوْلُهُ: «وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ

1- سورة الجمعة : 5

2- ينظر : التَّرِ المَصْوُنُ : 240/4

3- ينظر : الإِنْصَافُ : 98/1—122

4- ينظر : التَّرِ المَصْوُنُ : 249/1

5- سورة الْبَقْرَةُ : 64

6- ينظر : التَّرِ المَصْوُنُ : 249/1

7- ينظر : التَّرِ المَصْوُنُ : 249/ 1

8- ينظر : التَّرِ المَصْوُنُ : 249/ 1

9- ينظر : الإِنْصَافُ : 74/1—81

10- ينظر : التَّرِ المَصْوُنُ : 3. 98/1 . 503/ 3 . 369/4

11- سورة الإِسْرَاءُ : 1

مَارِجٌ مِنْ نَارٍ⁽¹⁾، وَأَجَازَهَا الْكُوفِيُّونَ مُطْلِقًا لِلْمَكَانِ كَمَا مَرَ، وَلِلزَّمَانِ كَقُولِهِ تَعَالَى:
 «أَسْسَ عَلَى التَّقَوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ»⁽²⁾، وَقُولُ الشَّاعِرِ:

مِن الصَّبَحِ حَتَّى تَغْرِبَ الشَّمْسُ لَا تَرَى مِنَ الْقَوْمِ إِلَّا خَارِجِيًّا مُسْتَوْمًا⁽³⁾
 وَإِنْصَافًا لِلسمَينِ فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُقْلَدًا لِلْبَصَرِيِّينَ يَتَبَعُ خُطَاهُمْ، وَيَقْتَفِي أَثْرَهُمْ؛
 لِذَا وَجَدْنَاهُ يُعْمَلُ (إِنَّ) النَّافِيَةَ عَمَلَ (مَا) الْحِجَازِيَّةَ، وَيُجِيزُ إِضَافَةُ الاسمِ إِلَى اسْمِ
 يُوافِقُهُ فِي الْمَعْنَى، وَمَا إِلَى ذَلِكَ، وَلِكَيْ يَتَضَعَّ هَذَا جَلَّا ذَكْرُهُ:

1- إِضَافَةُ الصَّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ الْمُجَرَّدَةِ مِنْ (أَلْ) إِلَى مُضَافِ لِضَمِيرِ⁽⁴⁾:

يَظْهُرُ لِي أَنَّ السَّمَينَ تَبَعُ الْكُوفِيَّينَ فِي جَوَازِ هَذِهِ الْمَسَأَةِ مُطْلِقًا نَحْنُ: مَرَنْتُ
 بِرَجُلِ حَسَنِ وَجْهِهِ، فَأَضَافَ الصَّفَةَ (حَسَنٌ) إِلَى مُضَافٍ (وَجْهِهِ) مَعَ كُونِهِ مُضَافًا
 لِضَمِيرِ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي شِرْحِ الْكَافِيَّةِ: «وَهُوَ عِنْدَ الْكُوفِيَّينَ جَائِزٌ فِي الْكَلَامِ كُلَّهُ،
 وَهُوَ الصَّحِيحُ»؛ لِأَنَّ مَثَلَهُ قَدْ وَرَدَ فِي حَدِيثٍ أَمَّا زَرْعُ ((صَفَرُ وَشَاحِهَا))⁽⁵⁾ وَفِي حَدِيثِ
 الدَّجَالِ ((أَعْوَرُ عَيْنِهِ الْيَمْنَى))⁽⁶⁾، وَفِي وَصْفِ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -
 ((شَنَ أَصَابِعِهِ))⁽⁷⁾.

وَهَذَا الْجَوَازُ مَخْصُوصٌ بِالشِّعْرِ عِنْدَ سِيِّبوِيَّهِ⁽⁸⁾ كَقُولُ الشَّاعِرِ:

أَمِنْ دَمْنَتَيْنِ عَرَسَ الرَّكْبُ فِيهِما	بِحَقْلِ الرَّحَامِيِّ قَدْ عَفَا طَلَّاهُمَا
أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَتِينِهِما جَارَتَا صَفَا	كُمَيْتَا الْأَعْلَى جَوَنَتَا مُصْنَطَلَاهُمَا ⁽⁹⁾
فَأَضَافَ (جَوَنَتَا) إِلَى (مُصْنَطَلَا) الْمُضَافَةَ إِلَى (هُمَا)، وَمَنْعَ المُبَرَّدُ هَذِهِ الْمَسَأَةِ	
مُطْلِقًا ⁽¹⁰⁾ .	

1- سورة الرحمن : 15

2- سورة التربة : 108

3- ينظر : المقرب : 217 . الدر المصنون : 3 / 503 . مغني للبيب : 419 هـ مع الهوامع : 212/4 .

4- ينظر : الدر المصنون : 689 / 1

5- في صحيح مسلم : " صفر رِدَائِهَا " كتاب فضائل الصحابة : باب : 14: 14: 1902/4

6- صحيح مسلم : كتاب الإيمان : باب : 75: 1: 155/1

7- مسند أحمد : 89/1 . سنن الترمذى : كتاب المناقب : 5: 598/5 .

8- ينظر : الكتاب : 199/1

9- ينظر : الكتاب : 199/1 . شرح الكافية : 1/ 477 . هـ مع الهوامع : 5/ 98

10- ينظر : المقتصب : 158/4

2- رافع الفعل المضارع⁽¹⁾:

ذهبَ السَّمِينُ إِلَى أَنَّ الْفَعْلَ الْمُضَارِعَ يَرْتَفَعُ لِتَجْرِيْهِ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ كَقُولِهِ تَعَالَى: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ»⁽²⁾ فَرَفَعَ (نَعْبُدُ) لِأَنَّهُ لَمْ يُسْبِقْ بِنَاصِبٍ وَلَا جَازِمٍ، وَمِثْلُهُ (نَسْتَعِينُ)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: «أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ»⁽³⁾ عَلَى أَنَّ (تَجْرِي) مَرْفُوعٌ لِتَجْرِيْهِ مِنْ أَيِّ نَاصِبٍ، أَوْ جَازِمٍ، وَهَذَا الرَّأْيُ يَتَقَوَّلُ مَعَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكَوْفِيُّونَ، فَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيُّ صَاحِبُ الْإِنْصَافِ مُؤْرِدًا حُجَّةَ الْبَصْرِيِّينَ، وَالْكَوْفِيِّينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ⁽⁴⁾.

وَبَعْدُ، فَإِنَّهُ يَتَرَاءَى لِي — حَمْلًا عَلَى مَا قَدَّمْتُهُ مِنْ عَرْضٍ مِنَ الْمَسَائلِ النَّحْوِيَّةِ، وَالَّتِي أَبْرَزَتْ شُكْلًا خَاصًّا لِلفَكِّرِ النَّحْوِيِّ عِنْدَ السَّمِينِ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ رُوَادِ الْمَنْهَاجِ الْوَصْفِيِّ مِنْ خَلَلِ اعْتِدَادِهِ بِالسَّمَاعِ مِنَ الْقُرْآنِ، وَقِرَاءَاتِهِ بِمَرَاتِبِهِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَبِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ، وَبِالْكَلَامِ الْمَنْطَوِقِ: نَظْمَهُ، وَنَثْرَهُ بِمَسْتَوِيَّاتِهِ الْمُتَبَايِنَةِ.

وَلِتَبَدُّلِ هَذِهِ الصُّورَةِ أَكْثَرَ وُضُوحاً؛ رَأَيْتُ أَنَّ أَدُونَ بَعْضَ الْمَسَائلِ الَّتِي كَشَفَتْ عَنْ وَصْقِيَّةِ السَّمِينِ الَّتِي هَجَرَ فِيهَا الْمِعْيَارِيَّةُ التَّحْوِيلِيَّةُ، كَمَا يَلِي:

أ- وَقْوَعُ خَبَرٍ كَانَ مَاضِيًّا مِنْ غَيْرِ (قَدْ)⁽⁵⁾:

اعْتَدَ السَّمِينُ، وَالْبَصْرِيُّونَ عَلَى جَوَازِ هَذِهِ الْمَسَأَلَةِ بِكِثْرَةِ مَا جَاءَ مِنْ شَوَاهِدٍ تَتَبَيَّنُ عَنْ صِحَّةِ قِيَاسِ هَذِهِ الْمَسَأَلَةِ، كَقُولِهِ تَعَالَى: «تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً مِنْ كَانَ كُفُرًا»⁽⁶⁾ عَلَى أَنَّ (كُفُرًا) خَبَرٌ كَانَ مَاضِيًّا وَقَعَ مِنْ غَيْرِ (قَدْ) وَقُولِهِ تَعَالَى: «إِنْ كَانَ قَبِيْصَهُ قُدًّا مِنْ قَبْلِهِ»⁽⁷⁾، عَلَى أَنَّ (قُدًّا) جُمْلَةُ فِعْلَيَّةٍ فِي مَحْلٍ نَصْبٍ خَبَرًا لـ(كَانَ)، وَقُولُ الشَّاعِرِ:

1- ينظر : الْدَّرِّ المَصْوُنُ : 159 / 74 / 1 . 67-66/2

2- سورة الفاتحة : 5

3- سورة البقرة : 25

4- ينظر : الْإِنْصَافُ : 83 / 2

5- ينظر : الْدَّرِّ المَصْوُنُ : 370 / 2 50 / 3 227 / 6

6- سورة القمر : 14

7- سورة يُوسُفُ : 26

وُجُودُ بَعْضِ الْجَوَابِ التَّحْوِيلِيَّةِ الْمِعْيَارِيَّةِ، وَالَّتِي تَبَدَّلُ فِي مَنْهِجِ النَّحْوِيِّ، وَمِنْ ذَلِكَ:

أ- التقديم (الرتبة):

وَمِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ هَذَا الْبَابِ، كَمَا مَرَّ:

1- إِجازَةُ تَقْدِيمِ خَبَرٍ كَانَ عَلَى اسْمِهِ إِنْ كَانَ جُمْلَةً فَعْلِيَّةً⁽¹⁾، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ»⁽²⁾

2- إِجازَةُ تَقْدِيمِ مَعْمُولِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى الْمُضَافِ بِكَوْنِهِ لَفْظًا (غَيْرَ)⁽³⁾، كَقُولِ الشَّاعِرِ:

إِنَّ امْرًا خَصَّنِي يَوْمًا مَوْدَتِهِ عَلَى التَّنَائِي لِعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورِ⁽⁴⁾
فَتَقْدِيمُ مَعْمُولِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ (عِنْدِي)؛ لِأَنَّهُ مَنْصُوبٌ بـ(مَكْفُورٌ) عَلَى الْمُضَافِ (غَيْرُ)

3- إِجازَةُ تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا الْمَجْرُورِ بِحُرْفِ الْجَرِ⁽⁵⁾ كَقُولِهِ تَعَالَى: «وَآمَنُوا
بِمَا أَنْزَلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أُولَئِكَ الْمُكَافِرُ»⁽⁶⁾

وَلَعَلَّ مِنِ الإِنْصَافِ أَنْ أُشِيرَ إِلَى أَنَّ السَّمَيْنَ وَإِنْ لَجَأَ إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الإِجازَةِ فِي
التَّقْدِيمِ فَإِنَّهَا دَفَعَةً إِلَى ذَلِكَ حَمْلُ النَّصِّ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَفِي هَذَا نَلْمَخُ وَصَفْيَةُ السَّمَيْنِ،
وَاحْتِرَامُهُ لِرُوحِ النَّصِّ، وَطَبِيعَةِ الْلِّغَةِ.

ب- الإِحْلَالُ:

جَاءَ فِي كِتَابِ (الْكَوْفِيُّونَ فِي النَّحْوِ وَالصَّرْفِ) أَنَّ الإِحْلَالَ يَكُونُ فِي وَضْعِ
عُنْصُرٍ مَوْضِعَ آخَرَ فِي التَّرْكِيبِ الْلِّغَوِيِّ عَلَى أَنْ يَتَضَمَّنَ مَعْنَى ذَلِكَ الْعُنْصُرِ
الْمَحْذُوفُ، وَمَعْنَى آخَرَ جَدِيدًا⁽⁷⁾

وَمِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ بَابِ هَذِهِ الْمَسَأَةِ مَا يَلِي:

1- ينظر : الصفحة : 69

2- سورة الأعراف : 137

3- ينظر : الصفحة : 113

4- ينظر : هُمُ الْهَوَامِعُ : 278/4

5- ينظر : الصفحة : 98

6- سورة البقرة : 41

7- الكوفيون في النحو والصرف : 196

1- تضمين حرفٍ معنى آخر:

ومنهُ مجيءُ (الباء) بمعنى (عن)⁽¹⁾، كما في قوله تعالى: «فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا»⁽²⁾،
وقوله: «وَيَوْمَ تَشَقَّ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ»⁽³⁾

ومنهُ مجيءُ (اللام) بمعنى (في)⁽⁴⁾ كما في قوله تعالى: «وَنَصَعُ الْمَوَازِينَ
الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ»⁽⁵⁾، أو بمعنى (على)⁽⁶⁾ كقوله: «وَيَخْرُونَ لِلأَذْقَانِ»⁽⁷⁾.

ومنهُ مجيءُ (على) بمعنى (الباء)⁽⁸⁾ كما في قوله تعالى: «حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا
أَقُولَ»⁽⁹⁾، أو بمعنى (في)⁽¹⁰⁾ كقوله: «وَاتَّبَعُوا مَا تَنَاهَى الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلَائِكَةِ
سَلَيْمانَ»⁽¹¹⁾.

ومن التضمين أيضاً قوله تعالى: «أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ
مُوسَى مِنْ قَبْلِكُمْ»⁽¹²⁾ على أنَّ (أَمْ) تقدِّرُ بـ(بل)⁽¹³⁾، والقولُ نفسهُ في قوله تعالى:
«أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ»⁽¹⁴⁾

ومنهُ قوله تعالى: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ»⁽¹⁵⁾ على أنَّ (اللام) فيهِ بمعنى
(بعد)⁽¹⁶⁾ أي: بَعْدَ ذُلُوكِ الشَّمْسِ.

1- ينظر : التر المصنون : 380/3 . 251/5 .

2- سورة الفرقان : 59

3- سورة الفرقان : 25

4- ينظر : التر المصنون : 66/1 . 90/5 .

5- سورة الأنبياء : 47

6- ينظر : التر المصنون : 66/1 . 427/4 .

7- سورة الإسراء : 109

8- ينظر : التر المصنون : 81/1 . 314/3 .

9- سورة الأعراف : 105

10- ينظر : التر المصنون : 81/1 ، 319 .

11- سورة البقرة : 102

12- سورة البقرة : 108

13- ينظر : التر المصنون : 339/1 ، 339/1 ، 377 .

14- سورة البقرة : 133

15- سورة الإسراء : 78

16- ينظر : التر المصنون : 66/1 . 412/4 .

2- إقامة الصفة مقام الموصوف:

ويُحمل على هذه المسألة قوله تعالى: «فَلَيَضْنِحُوا قَلِيلًا»⁽¹⁾ على أن التقدير: فليضنحو ضحناً قليلاً⁽²⁾، فحذف الموصوف (ضحناً)، وأقيمت الصفة مقامة (قليلاً)، ومثله: «وَلَيَبْكُوا كَثِيرًا»⁽³⁾ على أن التقدير: وليبكوا بكاءً كثيراً⁽⁴⁾.
ومنه قوله: «فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرَمِ»⁽⁵⁾ على أن التقدير: فأعرضوا فأرسلنا عليهم سيل المطر العرم⁽⁶⁾، فحذف الموصوف (المطر)، وأقيمت الصفة (العرم) مقامة.

3- تضمين فعل معنى فعل آخر:

ومنه قوله تعالى: «وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقْضَتْ غَرَلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةِ أَنْكَاثِهَا»⁽⁷⁾ على أن (نقضت) ضمّن معنى (صَرَرَتْ)⁽⁸⁾، فنصب (أنكاثاً) على أنه مفعول ثان.
ومنه قوله تعالى: «وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ»⁽⁹⁾ على أن (يريد) ضمّن معنى (يتلبّس)⁽¹⁰⁾، فتعدي بالباء على أن التقدير: ومن يتلبّس بالحاد مريداً له.

جـ- الحذف:

وممّا يُمكِّن حمله على هذا الباب، كما مرّ:

1- إجازة حذف خبر (إن)⁽¹¹⁾ كما في قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ»⁽¹²⁾

1- سورة التوبه : 82

2- ينظر : التر المصنون : 488/3

3- سورة التوبه : 82

4- ينظر : التر المصنون : 488/3

5- سورة سبا : 16

6- ينظر : التر المصنون : 439/5

7- سورة النحل : 92

8- ينظر : التر المصنون : 356/4

9- الحج : 25

10- ينظر : التر المصنون : 141/5

11- ينظر : الصفحة : 66

12- سورة فصلت 41

- 2 المِيمُ فِي (اللَّهُمَّ) عَوْضٌ مِنْ حَرْفِ النَّدَاءِ الْمَحْذُوفِ⁽¹⁾.
- 3 إِجازَةُ وُقُوعِ الْجُمْلَةِ مَفْعُولًا بِقَوْلِ مُقْدَرٍ⁽²⁾ كِفْرَاءُ ابْنِ أَبِي اسْحَاقَ، وَالْأَعْمَشُ: «فَذَعَا رَبَّهُ إِنِّي مَغْلُوبٌ»⁽³⁾
- 4 حَذْفُ مَفْعُولِ (بِرِيدُ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «بِرِيدُ اللَّهُ لِيَبْيَانَ لَكُمْ»⁽⁴⁾⁽⁵⁾
- وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ، وَغَيْرُهَا تَتَبَعُ عَنْ بُذُورِ بَعْضِ الْجَوَابِ الْمُعَيْارِيَّةِ التَّحْوِيلِيَّةِ لِذِيْهِ؛ لَأَنَّ تَوْهِمَ الْمَحْذُوفَاتِ، وَنِيَّتِهَا مِنَ الْجَوَابِ الْمُعَيْارِيَّةِ التَّحْوِيلِيَّةِ⁽⁶⁾، وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ كثِيرَةِ هَذِهِ الْمَحْذُوفَاتِ، فَإِنَّ السَّمَيْنَ لَا يَلْجَأُ إِلَيْهَا – فِي الْغَالِبِ – إِلَّا مُسَايِرَةً لِمَذْهَبِهِ النَّحْوِيِّ الْبَصْرِيِّ.
- د - العَامِلُ:

وَمِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ هَذَا الْبَابِ، كَمَا مَرَّ:

- 1- أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْاِسْمِ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْاِشْتِغَالِ فَعْلٌ مُقْدَرٌ يَقْسِرُهُ مَا بَعْدَهُ⁽⁷⁾
- 2- أَنَّ عَامِلَ الْجَرِّ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ حَرْفُ الْجَرِّ الْمُقْدَرِ⁽⁸⁾.

- 1- يُنْظَرُ : الصَّفَحةُ : 106
- 2- يُنْظَرُ : الصَّفَحةُ : 80
- 3- سُورَةُ الْقَمَرُ : 10
- 4- سُورَةُ النِّسَاءِ : 26
- 5- يُنْظَرُ : الصَّفَحةُ : 79
- 6- الْكُرْفَيْفُونُ فِي النَّحْوِ وَالصِّرْفِ : 179
- 7- يُنْظَرُ : الصَّفَحةُ : 91
- 8- يُنْظَرُ : الصَّفَحةُ : 113

الفصل الخامس

النتائج

انتهى بي البحث إلى عدّة نتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

- 1— يُعد كتاب (الدر المصنون في علوم الكتاب المكتون) نتاج جهود تاريخية متوازية من البحث، والاستقصاء، فقد جمع فيه المؤلف خمسة علوم للغربية: الإعراب، والتصريف، واللغة، ومعاني، والبيان، وهذا ما قررته السمين نفسه، وكتب التراجم المختلفة، فهو شاهد صدق على ثقافة صاحبه الواسعة، وعمق فكره النحوي، وإمامته بآراء النحوين.
- 2— اعتقد السمين بالشاهد القرآني كأصلٍ من أصول الاستشهاد في اللغة، والنحو؛ ليبني عليه قواعده النحوية كما اعتقد أيضاً القراءات القرآنية، والحديث النبوي الشريف، والكلام العربي: نظمه، ونشره في بناء تلك القواعد.
- 3— أولى السمين القراءات عنائية خاصة، فاهتم بها، والتزم بذكرها في كل آية من آيات المصحف لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها، والمصير إليها؛ لذا رأينا يرد اعتراض بعض النحوين، واللغويين عليها، وفي القليل من ذلك يرجح القراءة إلى إحدى لغات العرب، وذكر اسم تلك اللغة، كما أنه وسم عدداً من القراءات بالغلط، أو الضعف لإشكالها.
- 4— لم يشرح السمين مسائله النحوية في أبواب متكاملة، ولا في أجزاء معينة بل جاءت موزعة في جميع أجزاء الكتاب، فكان يحيل بعض قواعده إلى مواضع أخرى من كتابه بقوله: وقد تقدم تحرير هذا، أو: وسيأتي إن شاء الله تعالى، وما إلى ذلك، وهو في الحالاته هذه قد يذكر اسم السورة، أو الآية، أو كليهما معاً، وقد لا يذكر شيئاً من ذلك.
- 5— على الرغم من كثرة المسائل النحوية التي بحثها السمين في الدر المصنون فإن الآراء الخاصة به والتي لم يُسبق إليها قليلة جداً، أمّا بقية الآراء فقد تابع فيها غيره من النحوين.

6 - تَكْثُرُ فِي الدُّرُّ المَصْوُنِ نُقُولَاتُ الْأَرَاءِ النَّحْوِيَّةِ، وَلَا سِيمَّا نُقُولَاتُ شِيخِهِ أَبِي حِيَانَ، فَكَثِيرًا مَا قَالَ: وَقَالَ الشَّيْخُ، بَلْ ظَنَنتُ أَحِيَانًا أَنِّي أَفَرَأَ فِي الْبَحْرِ الْمُحِيطِ خَاصَّةً.

7 - عَلَى الرَّغْمِ مِنْ قِيمَةِ الدُّرُّ المَصْوُنِ الْعِلْمِيَّةِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَحْظَ بِالْعِنَاءِ الْكَافِيَّةِ، فَلَمْ أَجِدْ سِوَى درِاسَةٍ وَاحِدَةٍ حَوْلَهُ أَوْضَحَتْهَا فِي الْمُقدَّمَةِ.

8 - يَنْذُرُ لِي أَنَّ فَكْرَ السَّمَيْنِ النَّحْوِيَّ - بَنَاءً عَلَى عِرْضِي لِلْمَسَائلِ النَّحْوِيَّةِ يُمْكِنُ أَنْ يَنْدَرِجَ فِي الْمَرَاتِبِ التَّالِيَّةِ:

أ - مَا وَافَقَ فِيهِ كَثِيرًا مِنَ النَّحْوَيْنَ - وَهُوَ الْأَكْثَرُ

ب - مَا وَافَقَ فِيهِ الْبَصَرَيْنَ - أَقْلُ مِنْ سَابِقِهِ

ج - مَا وَافَقَ فِيهِ قَلِيلًا مِنَ النَّحْوَيْنَ - أَقْلُ مِنْ سَابِقِهِ

د - مَا وَافَقَ فِيهِ الْكُوفَيْنَ - أَقْلُ مِنْ سَابِقِهِ

ه - مَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ قَدْ تَفَرَّدَ بِهِ - وَهُوَ الْقَلِيلُ

9 - مَزَاجُ السَّمَيْنِ فِي مُصْنُطَلَحَاتِهِ النَّحْوِيَّةِ بَيْنَ الْمُصْنُطَلَحَاتِ الْبَصَرِيَّةِ، وَالْكُوفِيَّةِ مَعَ مَيْلِهِ الْوَاضِعِ إِلَى بَصَرِيَّتِهِ.

10 - عَلَى الرَّغْمِ مِنْ بَصَرِيَّةِ السَّمَيْنِ الْوَاضِحةِ بِلَا رَيْبٍ إِلَّا أَنَّهُ بَدَا بِمَظَاهِرِ الْمُتَحَرِّرِ مِنَ الْعَصَبِيَّةِ لِأَيِّ مِنَ الْمَذَاهِبِ النَّحْوِيَّةِ، فَإِنْ تَبَنَّى آرَاءً لِلْبَصَرَيْنِ فَقَدْ تَبَنَّى آرَاءً لِلْكُوفَيْنِ أَيْضًا.

11 - اعْتَدَ السَّمَيْنُ بِالْعِلْلَلِ النَّحْوِيَّةِ، وَلَا سِيمَّا عَلَةِ الْاتِّسَاعِ، وَالْجِوارِ، وَغَيْرِهِمَا لِمَا فِيهَا مِنْ سُرُرٍ، وَسُهُولَةٍ، وَبُعْدٍ عَنِ التَّكْلُفِ، وَالتَّأْوِيلِ، وَالْحَقِّ إِنَّ بَابَ الْعِلْلَةِ عِنْهُ السَّمَيْنِ يُشَكِّلُ مَادَّةً ثَرَّةً تَسْتَحِقُّ أَنْ يَكُونَ لَهَا بَحْثٌ مُسْتَقِلٌ.

12 - يُعَدُّ السَّمَيْنِ الْحَلَبِيَّ مِنْ روَادِ الْمَنْهَجِ الْوَصْفِيِّ، وَإِنْ تَبَدَّلَ مِنْ بَعْضِ مَسَائِلِهِ النَّحْوِيَّةِ سَمَةُ الْمُعْيَارِيَّةِ التَّحْوِيلِيَّةِ مَسَايِرَةً لِمَذْهَبِهِ الْبَصَرِيِّ.

المراجع

ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد (ت: 606هـ - 1997) *النهاية في غريب الحديث والاثر*، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

الأحوص، عبد الله بن محمد الأننصاري (ت: 105هـ - 1970) *شعر الأحوص الأننصاري*، جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، القاهرة، الهيئة المصرية العامة.

الأخطل، غياث بن غوث بن الصلت (ت: 90هـ - 1970) *ديوان الأخطل*، تحقيق: فخر الدين قباوة، حلب.

الأخفش، سعيد بن مساعدة (ت: 210 هـ - 1990) *معاني القرآن*، تحقيق: هدى محمود فراعة، القاهرة - مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى.

الأزهري، خالد بن عبد الله (ت: 905هـ - 1990) (د، ت) *شرح التصريح على التوضيح*، وبهامشه حاشية العلامة يس الحمصي العلئيمي، القاهرة - دار إحياء الكتب العربية.

الأعشى، ميمون بن قيس بن جندل (ت: 7هـ - 1968) *ديوان الأعشى*، تحقيق: فوزي عطوي، بيروت - الشركة اللبنانية للكتاب.

امرئ القيس، ابن حجر بن الحارث الكندي (ت: 545م - 2000) *ديوان امرئ القيس*، بيروت - دار صادر.

الأنصاري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد أبو البركات (ت: 577هـ - 1998) *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والковفين*، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، بيروت - دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

ابن أنس، مالك، (1985) *الموطأ*، علق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت - دار إحياء التراث العربي.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (1299هـ) *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب* ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مطبوعة بولاق.

- ثعلب، أحمد بن يحيى (ت: 1291هـ)(1960) مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)(1985) سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق - دار القلم، الطبعة الأولى.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)(1985) اللمع في العربية، تحقيق: حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)(1987) الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة.
- جران العود، عامر بن الحارث النميري (1982) ديوان جران العود، صنعة: أبي جعفر محمد بن حبيب، رواية أبي سعيد السكري، تحقيق وتدليل: نوري حمودي القيسى، بغداد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، الطبعة الأولى.
- جرير، ابن عطية بن حذيفة الكلبي (ت: 110هـ)(1964) ديوان جりير، بيروت، دار صادر.
- الجزري، شمس الدين أبو الخير (ت: 833هـ)(1933) غاية النهاية في طبقات القراء، عنى بنشره: ج . برجرستراسر، مصر، مكتبة الخانجي.
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر النحوي المالكي (ت: 646هـ)(1985) الكافية في النحو، شرحه: الشيخ رضي الدين الاسترابادي، بيروت، دار الكتب العلمية.
- حسان بن ثابت، ابن المنذر الخزرجي الانصارى (ت: 54هـ)(د، ت) ديوان حسان بن ثابت، بيروت، دار صادر.
- الحطينة، جرول بن أوس بن مالك العبسي (ت: نحو 45هـ)(1967) ديوان الحطينة بشرح السكري، بيروت، دار صادر.
- الحمد، منى محمد (2001) السمين الحلبي وموافقه من آراء النحاة في ضوء كتابه: الدر المصنون في علوم الكتاب المكنون، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق.

الحموز، عبد الفتاح أحمد (1985) الحمل على الجوار في القرآن الكريم، الرياض، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى.

الحموز، عبد الفتاح أحمد (1986) معجم الأفعال التي حذف مفعولها غير الصريح في القرآن الكريم، عمان - دار الفيحاء، الطبعة الأولى.

الحموز، عبد الفتاح أحمد (1997) الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوضعي المعاصر، عمان- دار عمار، الطبعة الأولى.

حمد بن ثور، ابن حزن الهلالي العامري (ت: نحو 30هـ)(1951) ديوان حميد بن ثور، تحقيق: عبد العزيز الميموني، القاهرة.

ابن حنبل، أحمد (ت: 241هـ)(د، ت) مسند الإمام ابن حنبل، المطبعة الميمونية.

أبو حيّان، أثير الدين محمد بن يوسف (ت: 745هـ)(1986) تذكرة النهاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، بيروت - مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.

أبو حيّان، أثير الدين محمد بن يوسف (ت: 745هـ)(2001) البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

أبو دؤاد الإيادي، جارية بن الحاج(1959) ديوان أبو دؤاد الإيادي، تحقيق: جوستاف جرو نيام، ضمن دراسات في الأدب العربي، ترجمة: إحسان عباس، بيروت، منشورات مكتبة الحياة، الطبعة الأولى.

الدولي، أبو الأسود الكناني (ت: 69هـ)(1982) ديوان أبي الأسود الدولي بشرح أبي سعيد السكري، تحقيق: محمد حسن آل يس، بيروت، مؤسسة إيف للطباعة، الطبعة الأولى.

ذو الرمة، غيلان بن عقبة (ت: 117هـ)(1982) ديوان ذي الرمة، شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية: أبو العباس ثعلب، تحقيق: عبد القدس أبو صالح، بيروت، مؤسسة الإيمان، الطبعة الأولى.

الرقیات، عبید الله بن قیس (ت: نحو 85هـ)(1958) دیوان ابن قیس الرقیات، تحقيق: محمد يوسف نجم، بيروت.

رؤبة، ابن عبد الله العجاج (ت: 145هـ-1902م) ديوان رؤبة، تحقيق: وليم بن الورد، برلين.

الزجاج، إبراهيم بن السري (ت: 311هـ-1986م) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، بيروت، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الثالثة.

الزجاج، إبراهيم بن السري (ت: 311هـ-1988م) معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل شلبي، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الأولى.

الزجاجي، أبو القاسم (ت: 340هـ-1988م) كتاب الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، إربد، دار الأمل، الطبعة الرابعة.

الزركلي، خير الدين (1984) الأعلام، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة السادسة.

أبو زكريya الشاوي المغربي الجزائري، يحيى بن محمد (د، ت) ارتقاء السيادة لحضره شاه زاده في أصول النحو، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي.

الزمخشي، جار الله محمود بن عمر (ت: 538هـ-2001م) (د، ت) الكشاف عن حفائق التزيل وعيون الأقوال في وجوه التأويل، بيروت، دار المعرفة.

الزمخشي، جار الله محمود بن عمر (ت: 538هـ-2001م) المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: محمد محمد عبد المقصود وآخرون، القاهرة - دار الكتاب المصري، الطبعة الأولى.

زهير بن أبي سلمى، ربيعة بن رباح المزنى (ت: 609م-1964م) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، بشرح أبي العباس ثعلب، الدار القومية للطباعة، القاهرة.

الزوذنى، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (د، ت) شرح المعلقات السبع، بيروت، دار الجيل.

ابن السراج، محمد بن سهل (ت: 316هـ-1988م) الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفطى، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة.

السمين الحطبي، أحمد بن يوسف (ت: 756هـ-1994م) الدر المصنون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: علي محمد مغوض وآخرون، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: 180هـ)(1991) الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، الطبعة الأولى.

السيوطى، جلال الدين (ت: 911هـ)(1975) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية.

السيوطى، جلال الدين (ت: 911هـ)(د، ت) الأشباء والنظائر في النحو، بيروت، دار الكتب العلمية

السيوطى، جلال الدين (ت: 911هـ)(1987) الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية.

السيوطى، جلال الدين (ت: 911هـ)(1998) الاقتراح، تحقيق: محمد حسن الشافعى، بيروت - دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

السيوطى، جلال الدين (ت: 911هـ)(1384) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة - مطبعة عيسى البابى وشركاه، الطبعة الأولى.

السيوطى، جلال الدين (ت: 911هـ)(1990) الدر المنتور في التفسير المأثور، بيروت - دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

الشماخ، ابن ضرار بن حرملة (ت: 22هـ)(1968) ديوان الشماخ، تحقيق: صلاح الدين الهدى، القاهرة - دار المعارف الطبعة الأولى.

الصبان، محمد علي (ت: 1206هـ)(د، ت) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.

عامر، ابن الطفيلي (ت: 11هـ)(1963) ديوان عامر بن الطفيلي، بيروت، دار صادر.

العجلوني، اسماعيل بن محمد (ت: 1162هـ)(1983) كشف الخفاء ومزيل الأباس، أشرف على طبعه وعلق عليه: أحمد القلاش، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة.

عروة، ابن الورد (ت: نحو 594م)(1969) ديوان عروة بن الورد، تحقيق: عدنان الملوي، دمشق.

- العسقلاني، ابن حجر (ت: 852هـ-1992) فتح الباري، شرح صحيح البخاري،
بيروت، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى.
- العسقلاني، ابن حجر (ت: 852هـ-1992) الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة،
بيروت، دار الجيل.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت: 669هـ-1986) المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار
الجواري، وعبد الله الجبوري، بغداد، مطبعة العاني.
- ابن عطية، عبد الحق (ت: 546هـ-1979) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب
العزيز، تحقيق: المجلس العلمي، فاس، المغرب.
- ابن عقيل، بهاء الدين (ت: 769هـ-1965) شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محبي
الدين عبد الحميد، القاهرة، مطبعة السعادة.
- العکبری، أبو البقاء (ت: 616هـ-1986) التبیین عن مذاہب النحویین البصریین
والکوفیین، تحقيق: عبد الرحمن العثیمین، بيروت، دار الغرب الإسلامي،
الطبعة الأولى.
- عمر، ابن أبي ربيعة (ت: 93هـ-1988) شرح دیوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق:
محمد محیی الدین عبد الحمید، دار الأندلس، الطبعة الرابعة.
- عمرو، ابن قمیة البکری (ت: نحو 540 م) دیوان عمرو بن قمیة، تحقيق:
حسن كامل الصیرفی، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد 11، القاهرة.
- عنترة، ابن شداد العبسی (ت: نحو 600 م) دیوان عنترة، تحقيق ودراسة:
محمد سعید مولوی، بيروت، الطبعة الثانية.
- عیسی، فارس محمد (1989) ملامح النظر النحوی کوفي في ضوء القواعد
التونیدیة التحویلیة، رسالة دكتوراه، جامعة عین شمس.
- الفارسی، أبو علي الحسن بن عبد الغفار (ت: 377هـ-2001) الحجۃ للقراء
السبعة، تحقيق: كامل مصطفی الهنداوی، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة
الأولی.

الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار (ت: 377هـ)(1987) شرح الأبيات المشكّلة الإعراب المسمى (إيضاح الشعر)، تحقيق: حسن الهنداوي، دمشق، دار القلم، الطبعة الأولى.

الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار (ت: 377هـ)(1986) المسائل العضديات، تحقيق: شيخ الرشيد، دمشق، منشورات وزارة الثقافة.

الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار (ت: 377هـ)(د، ت) المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، بغداد، مطبعة العاني.

الفراء، يحيى بن زياد (ت: 207هـ)(1980) معانٰي القرآن الكريم، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية.

الفرزدق، همام بن غالب (ت: 110هـ)(1936) ديوان الفرزدق، تحقيق: الصاوي، القاهرة.

القوزي، عوض حمد (1981) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، جامعة الرياض، عمادة شؤون الطلاب.

القسيسي، مكي بن أبي طالب (ت: 437هـ)(1984) مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، بيروت - مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية.

كثير عزة، ابن عبد الرحمن الخزاعي (ت: 105هـ)(1956) ديوان كثير عزة، تحقيق: إحسان عباس، بيروت.

الكسائي، علي بن حمزة (ت: 189هـ)(1998) معانٰي القرآن، أعاد بناءه: عيسى شحاته عيسى، القاهرة، دار قباء.

لبيد، ابن أبي ربعة (ت: 41هـ)(1962) ديوان لبيد، تحقيق: إحسان عباس، الكويت. ابن ماجة، محمد بن يزيد الربعي (ت: 273هـ)(د، ت) سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.

ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت: 672هـ)(1990) شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، مطبعة هجر، الطبعة الأولى.

ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت: 672هـ-2000م) *شرح الكافية الشافية*، تحقيق:
علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية،
الطبعة الأولى.

المبرد، محمد بن يزيد (ت: 285هـ-1399م) *المقتضب*، تحقيق: محمد عبد الخالق
عصيمة، القاهرة.

مسكين الدارمي، ربيعة بن عامر (ت: 89هـ-1970م) *ديوان مسكين الدارمي*،
تحقيق: خليل إبراهيم العطية، وعبد الله الجبوري، مطبعة دار البصري،
الطبعة الأولى.

مسلم بن الحجاج، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النسابوري (1954) *صحيح مسلم*،
تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد النسابوري (ت: 518هـ-1955م) *مجمع الأمثال*،
تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، القاهرة، مطبعة السنة المحمدية.

أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت: 430هـ-1961م) (د، ت) *حلية الأولياء*
وطبقات الأصفياء، القاهرة، مكتبة الخانجي.

النابغة الجعدي، قيس بن عبد الله العامري (ت: نحو 50هـ-1964م) *ديوان النابغة*
الجعدي، تحقيق: عبد العزيز رباح، بيروت، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى.
النابغة الذبياني، زياد بن معاوية (ت: نحو 604هـ-1968م) *ديوان النابغة الذبياني*،
تحقيق: شكري فيصل، بيروت.

الحناس، أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت: 338هـ-1988م) *إعراب القرآن*، تحقيق:
زهير غازي زاهد، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الثالثة.

هارون، عبد السلام (1972) *معجم شواهد العربية*، القاهرة.

ابن هشام الانصاري، جمال الدين (ت: 761هـ-1966م) *أوضح المسالك إلى ألفية*
ابن مالك، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، بيروت، دار إحياء التراث
العربي، الطبعة الخامسة.

ابن هشام الانصاري، جمال الدين (ت: 761هـ-1972م) *مغني اللبيب عن كتب*
الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك وأخرون، بيروت، دار الفكر، الطبعة الثالثة.